



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨١٣ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧

رقم الصفحة	المحتويات (*)
٩٧٩	* اتفاقيتان للتعاون في مجال القوى العاملة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وكن من حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية
٩٨٦	* اتفاقيتان للتعاون بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
٩٩٤	* بروتوكولات واتفاقيات للتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية
١٠٨٠	* اتفاقيات وبروتوكولات بين المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
١١٤٥	* مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

يتبع ...

(*) جميع الاتفاقيات أعلاه تمت الموافقة عليها بتاريخ سابقة ولم تنشر بالجريدة الرسمية في حينه لسقوط نسخ الجريدة الرسمية سهواً.

هنا من الفصل

اتفاقيتان للتعاون في مجال القوى العاملة
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وكل من حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣٧٣) تاريخ ١٩٨٣/٥/١١ المتضمن الموافقة على اتفاقيتي التعاون في مجال القوى العاملة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وكل من حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التونسية واللتين تم التوقيع عليهما في الفترة ما بين ١٦-٢٤/٤/١٩٨٣ بشكلهما التالي:-

* * * * *

رقم الصفحة	المحتويات (*)
١١٧٢	* برامج تنفيذية ومذكرات تفاهم واتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان
١٢١٧	* برامج تنفيذية ومذكرات تفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
١٢٩٦	* انضمام المملكة الأردنية الهاشمية للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤
١٣٠٤	* بروتوكولان معدلان لاتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو ١٩٤٤)
١٣٢٢	* اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر لإنشاء خدمات جوية بين أراضيها وما ورأها
١٣٣٤	* اتفاق بتعديل بعض أحكام اتفاق إنشاء الخدمات الجوية المعقود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر
١٣٣٩	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية تتعلق بالخدمات الجوية
١٣٥٣	* اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتنظيم النقل الجوي المنظم بين إقليميهما وإلى ما ورأيهما
١٣٦٩	* اتفاقية النقل الجوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة كندا

(*) جميع الاتفاقيات أعلاه تمت الموافقة عليها بتواريخ سابقة ولم تنشر بالجريدة الرسمية في حينه لسقوط نسخ الجريدة الرسمية سهواً .

هكذا من الفصل

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة المملكة المغربية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

• توفيقاً لأواصر الأخوة والتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية وانطلاقاً من روح التضامن العربي بين الشعبين الشقيقين ورغبة في تنمية وتطوير اقتصاديات كل من البلدين وعمل على تنظيم ودعم التعاون في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي بينهما، فقد ولقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية على ما يلي:-

المادة الأولى

تقوم الحكومتان بالتعاون من خلال وزارة العمل الأردنية ووزارة التشغيل والانتعاش الوطني المغربية في مجال تنظيم ودعم الميادين المختلفة والمتطرفة بالقوى العاملة وتنظيم تشغيلها والتكوين المهني وتبادل المعلومات والخبرات.

المادة الثانية

تقوم الجهتان المختصتان في كلا البلدين بتسهيل وتبسيط إجراءات تشغيل عمال كل طرف لدى الطرف الآخر.

المادة الثالثة

يقوم الجانبان بتبادل المعلومات حول احتياجات كل منهما من القوى العاملة وإمكانات الجانب الآخر في توفيرها.

المادة الرابعة

(أ) توجه الجهة المختصة في أي من البلدين عروض التشغيل المقدمة إليها من أصحاب الأعمال إلى الجهة المختصة في البلد الآخر وتعمل هذه الأخيرة على الاستجابة لتلك العروض في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها.

(ب) في حالة طلب صاحب العمل عمالاً معينين فطيه أن يحدد ذلك في طلبه المقدم للجهة المختصة في بلده.

(ج) يقوم صاحب العمل أو من ينوب عنه بمتابعة إجراءات اختيار العمال ومغادرتهم بعد موافقة الجهة المختصة على ذلك.

المادة الخامسة

تشمل عروض التشغيل نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة ومدة التشغيل المحتملة كما تشمل بياناً تفصيلياً بشروط العمل خاصة الأجر وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وكذلك جميع البيانات الأخرى الضرورية والأساسية.

المادة السادسة

(أ) يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من بلدهم إلى مكان العمل في البلد الآخر وكذلك نفقات عودتهم منه ويعطى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في حالة تركه العمل أو استقالته قبل انتهاء مدة العقد.

(ب) يقوم صاحب العمل بتوفير مساكن ملائمة بالمجان للعمال في موقع العمل أو بدفع مقابل شهري عنها يحدد مقداره في عقد العمل.

المادة السابعة

تحدد شروط وظروف تشغيل العامل بعقد عمل فردي بينه وبين صاحب العمل، وتوضع في هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق وذلك وفقاً لصيغة نموذج عقد العمل المرفقة بهذه الاتفاقية.

المادة الثامنة

(أ) تشمل العمال الذين يتم تشغيلهم بموجب هذه الاتفاقية نفس المعاملة والامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للعمال المحليين وفقاً للقوانين والأنظمة السارية المفعول.

(ب) وفي ميدان الضمان الاجتماعي يتمتع العمال بنفس المزايا والحقوق الممنوحة للعمال المحليين وستعمل الجهتان المختصتان بالضمان الاجتماعي في كلا البلدين على تحديد تفاصيل الالتزامات في هذا الميدان بموجب اتفاق بينهما.

المادة التاسعة

يحق للعامل الذي يتم تشغيله بموجب هذه الاتفاقية أن يلحق به أفراد عائلته الذين يعملهم قانوناً، وذلك بموافقة صاحب العمل والإدارة أو الهيئة المختصة ويتخذان بدورهما إجراءات تسهيل استقدامهم.

المادة العاشرة

(أ) تتولى الجهات المختصة في كلا البلدين مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق.

(ب) في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة طبقاً للإجراءات القانونية المتبعة لتيسير الوصول إلى تسوية النزاع ونبأ، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي يخال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة طبقاً للقانون.

المادة الحادية عشرة

في حالة انتهاء العقد أو فسخه يرضى الطرفان بحق العامل خلال الثلاثين يوماً التالية الحصول على عمل آخر في نفس مهنته وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد المعني والا تم إعادته إلى بلده الأصلي على نفقة صاحب العمل بعد تسليمه جميع استحقاقاته القانونية.

هكذا من الفصل

المادة الثانية عشرة

يحق للعامل أن يحول إلى بلده ما يدخره من أجر وذلك وفقا للنظم المالية المتبعة في الدولة التي يعمل بها.

المادة الثالثة عشرة

تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة أعضاء من كل جانب تكون مهمتها:

- (١) التنسيق بين الدولتين في تنفيذ هذا الاتفاق واتخاذ التدابير الضرورية بهذا الشأن.
 - (٢) تفسير أحكام الاتفاق عند حدوث أي اختلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق.
 - (٣) اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاق عند الضرورة.
- وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية مرة كل عام على الأقل في الموعد والمكان اللذين يتم الاتفاق عليهما بين الطرفين.

المادة الرابعة عشرة

تسري أحكام هذه الاتفاقية على العمال المتواجدين في كلا البلدين من تاريخ نفاذها.

المادة الخامسة عشرة

تعديل هذه الاتفاقية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وبموافقتهم، ويخضع هذا التعديل إلى نفس الإجراءات الخاصة بإبرام هذه الاتفاقية.

المادة السادسة عشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بصفة مؤقتة عند الامضاء وبصفة رسمية بعد المصادقة عليها وفقا للإجراءات الدستورية المتبعة لدى كل من الحكومتين وتبقى سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتجدد بعدها تلقائيا ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاءها باخطار كتابي قبل تاريخ انتهاء أجلها بستة أشهر.

عن حكومة المملكة المغربية

وزير التشغيل

والاعمال الوطني

(توقيع)

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير العمل

(توقيع)

اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

توثيقا لأواصر الاخوة والتعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وتطلعا من روح التضامن العربي بين الشعبين الشقيقين ورغبة في تنمية وتطوير التصديرات كل من البلدين، وعملا على تنظيم ودعم التعاون في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي بينهما فقد اتفق الجانبان على ما يلي:

المادة الأولى

تتعاون الحكومتان من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية ووزارة العمل الأردنية في مجال تنظيم ودعم المبادي المختلفة والمتعلقة بالقوى العاملة وتنظيم تشغيلها والتكوين المهني وتبادل المعلومات والخبرات.

المادة الثانية

تقوم الجهتان المختصتان في كلا البلدين بتسهيل وتبسيط إجراءات تشغيل عمال كل طرف لدى الطرف الآخر.

المادة الثالثة

يقوم الجانبان بتبادل المعلومات حول احتياجات كل منهما من القوى العاملة وإمكانات الجانب الآخر في توفيرها.

المادة الرابعة

- أ- توجه الجهة المختصة في أي من البلدين عروض التشغيل المقدمة إليها من أصحاب الاعمال إلى الجهة المختصة في البلد الآخر وتصل هذه الأخيرة على الاستجابة لتلك العروض في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها.
- ب- في حالة طلب صاحب العمل عمالا معيّنين فطرية أن يحدد ذلك في طلبه المقدم للجهات المختصة في بلده.
- ج- يجوز لصاحب العمل أن يقوض ممثلا عنه لمعالجة إجراءات اختيار العمال ومقارنتهم بعد موافقة الجهة المعنية على ذلك.

هكذا من العمل

المادة الخامسة

تشمل عروض التشغيل نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة ومدة التشغيل المحتملة كما تشمل بياناً تفصيلياً بشروط العمل خاصة الاجر وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وكذلك جميع البيانات الأخرى الضرورية والأساسية.

المادة السادسة

- أ- يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من بلدهم إلى مكان العمل في البلد الآخر وكذلك نفقات عودتهم منه، ويعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في حالة تركه العمل أو استقالته قبل انقضاء مدة العقد.
- ب- يقوم صاحب العمل بتوفير مساكن ملائمة مجاناً للعمال في موقع العمل أو بدفع مقابل شهري عنها يحدد مقداره في عقد العمل.

المادة السابعة

- أ- تحدد شروط وظروف تشغيل العمال بعقد عمل فردي بينهم وبين صاحب العمل وتوضع في هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق وذلك وفقاً لصيغة نموذج عقد العمل المرفق بهذه الاتفاقية.
- ب- تقوم الجهة المختصة بمراجعة عقد العمل المشار إليه في الفقرة السابقة والتأكد من تطبيق المواصفات المحددة في عروض التشغيل على العامل المرشح للعمل.

المادة الثامنة

- أ- تشمل العمال الذين يتم تشغيلهم بموجب هذه الاتفاقية نفس المعاملة والامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للعمال المحليين وفقاً للقوانين والأنظمة السارية المفعول.
- ب- وفي ميدان الضمان الاجتماعي يتمتع العمال بنفس المزايا والحقوق الممنوحة للعمال المحليين ويستعمل الجهتان المختصتان بالضمان الاجتماعي في كلا البلدين على تحديد تفاصيل الالتزامات في هذا الميدان بموجب اتفاق بينهما.

المادة التاسعة

- أ- تتولى الجهات المختصة في كلا البلدين مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق.
- ب- في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعمال تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة طبقاً للإجراءات القانونية المتبعة لتيسير الوصول إلى تسوية النزاع ودياً وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي بحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة طبقاً للقانون.

المادة العاشرة

في حالة انتهاء العقد أو فسخه برضى الطرفين يحق للعامل خلال الثلاثين يوماً التالية الحصول على عمل آخر في نفس مهلته وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد المضيف، واللاتم اعادته إلى بلده الأصلي على نفقة صاحب العمل بعد تسليمه جميع استحقاقاته القانونية.

المادة الحادية عشرة

يحق للعامل أن يحول إلى بلده ما يدخره من اجر وذلك وفقاً للنظم المالية المتبعة في الدولة التي يعمل بها.

المادة الثانية عشرة

- تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة أعضاء من كل جالب تكون مهمتها :
- (١) التنسيق بين الدولتين في تنفيذ هذا الاتفاق واتخاذ التدابير الضرورية بهذا الشأن.
- (٢) تفسير أحكام الاتفاق عند حدوث أي اختلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق.
- (٣) اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاق عند الضرورة.
- وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية مرة كل عام على الأقل في الموعد والمكان اللذين يتم الاتفاق عليهما ما بين الطرفين.

المادة الثالثة عشرة

تسرى أحكام هذه الاتفاقية على العمال المتواجدين في كلا البلدين من تاريخ نفاذها.

المادة الرابعة عشرة

تعديل هذه الاتفاقية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وبموافقتهم، ويخضع هذا التعديل إلى نفس الإجراءات الخاصة بإبرام هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة عشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بصفة مؤقتة عند الامضاء وبصفة رسمية بعد المصادقة عليها وفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة لدى كل من الحكومتين وتبقى سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتجدد بعدها تلقائياً ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاؤها باخطار كتابي قبل تاريخ انتهاء أجلها بستة أشهر.

حررت في مستنيتين أصليتين باللغة العربية بمدينة تونس في يوم الجمعة التاسع من رجب سنة ١٤٠٣ هجري الموافق للثاني والعشرين من شهر افريل ١٩٨٣ ميلادي.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
المختور جواد المناجي

عن حكومة الجمهورية التونسية
محمد الناصر

هكذا من الفصل

اتفاقيتان للتعاون

بين حكومتى

المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠٧) تاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٨ بموضوع الاتفاقيتين الموقعيتين بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٨ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية المدرجتين تالياً:-

١ - اتفاقية التعاون الزراعي بين الحكومتين بصيغتها المرفقة.

٢ - اتفاقية التعاون الفني بين الحكومتين في مجال صحة الحيوان بصيغتها المرفقة.

* * * * *

اتفاقية التعاون الزراعي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية مصر العربية

اتفاقاً من العلاقات الاخوية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة الزراعة وحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ويشار اليهما فيما بعد "الطرفين".

وايماناً منهما بأهمية التكامل العربي في تحقيق الامن الغذائي وتيسيراً لأوضاع التعاون الزراعي بينهما وتوحيداً للمجهودات الزراعية العربية في تحقيق التنمية الزراعية المتكاملة، فقد اتفقا على مايلي:-

المادة (١):

يسعى الطرفان الى توثيق التعاون بينهما في كافة المجالات الزراعية وتبادل المعلومات الفنية والتسويقية ولتأجيل البحوث والقائمة المشاريع الزراعية المشتركة وتنفيذ المشاريع البحثية وتوحيد جهودهما للاستفادة من الفرص المتاحة لتوثيق التعاون الثنائي في الاطار الثنائي والاقليمي والعربي والدولي.

المادة (٢):

يسهل الطرفان تبادل المعلومات والتشريعات والتقنيات الزراعية من خلال الزيارات المتبادلة بين المعنيين ومن خلال المؤتمرات وورش العمل وتبادل الخبراء.

المادة (٣):

يقوم الطرفان باجراء البحوث الزراعية التطبيقية من خلال فرق بحث مشتركة في كلا البلدين ونشر المهارات والمعارف والتقنيات الزراعية خصوصاً في مجالات الري وتربية الحيوان والخضراوات والزراعات الصحراوية واستصلاح الاراضي وزراعة المحاصيل عالية القيمة.

المادة (٤):

يسهل الطرفان مرور المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة ومستلزمات الانتاج عبر البلدين الى أي بلد اخر.

المادة (٥):

يتعاون الطرفان على تسهيل تسويق السلع ومستلزمات الانتاج التي يتمتع أي منهما بميزة نسبية الى اسواق الطرف الاخر كما يتبادل الطرفان المعلومات التسويقية عن اسواقهما أو الاسواق الاخرى لهذه المنتجات وتبادل الخبرات التسويقية وطرق واساليب التعبئة والتغليف واداء الاسواق.

المادة (٦):

الطرفان في كلا البلدين مسئولان عن تنفيذ هذه الاتفاقية ولهما في سبيل ذلك توقيع البروتوكولات أو مذكرات التفاهم على ان لا تتنافى مع احكام هذه الاتفاقية .

المادة (٧):

تشكل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية تجتمع دورياً للنظر في المشاريع والبرامج والمقترحات المنبثقة عن تطبيق الاتفاقية ومتابعة تنفيذها والعمل على ايجاد التمويل اللازم لتنفيذها.

هكذا من النص

المادة (٨):

تسرى هذه الاتفاقية بعد شهر من تبادل خطابات الإشعار بالقرارها حسب التشريعات المعمول بها في كلا البلدين ولمدة ثلاث سنوات وتمدد تلقائياً لفترات مماثلة إلا إذا طلب أحد الطرفين الغائها وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انتهائها ، كما يجوز أن تعدل باتفاق الطرفين وحسبما جرى قرارها .

ولعت في القاهرة يوم الأربعاء الموافق ٩/٨/١٩٩٨ .

على نسختين باللغة العربية

ولهما لفس الحجة

مجمع الخريشة

٢٠٠٢

وزير الزراعة

المملكة الأردنية الهاشمية

د. يوسف والي

٢٠٠٢

نائب رئيس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

جمهورية مصر العربية

اتفاقية التعاون الفني بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

في مجال صحة الحيوان

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية رغبة منسهما في التعاون الفني في مجال صحة الحيوان ومن أجل الحفاظ على السيادة الحيوانية وتنميتها ومكافحة الوبئة الحيوانية في كلا البلدين ورغبة كل منهما في استمرار علاقات الاخوة والصداقة والتعاون بين البلدين الشقيقين فقد اتفقتا على ما يلي:-

مادة (١)

يتعاون البلدان على حماية حيواناتهم المحلية ضد دخول الامراض الوبائية والمعدية من احدهما الى الاخرى سواء بالنقل المباشر او غير المباشر من جراء عمليات الاستيراد او التصدير او الترانزيت للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بالإضافة الى اي وسائل اخرى قد تنقل الامراض كما يزود كل طرف الطرف الاخر بكافة المعلومات الضرورية التي تتولفر لديه عند ظهور اي امراض وبائية وكذلك كافة الاجراءات المتخذة او التي ستتخذ حسبما يقتضيه الحال او عند طلب تلك المعلومات في كل حالة.

مادة (٢)

تعمل للوزارات المختصة في البلدين على وضع بروتوكول تنفيذي للتعاون بين البلدين لتنظيم الحجر البيطري وإجراءاته للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية لكافة عمليات الاستيراد والتصدير والترانزيت والمناطق الحرة.

مادة (٣)

السلطات البيطرية في البلدين سوف تقوم بالالتزامات التالية:-

- ١- التعاون في مكافحة الوبئة الحيوانية بما في ذلك ابلاغ كل طرف الاخر عند ظهور الوبئة الحيوانية وتشخيصها مخبرياً فيما يتعلق بالمنطقة الموبوءة لسوء الوباء ،

هنا من الفصل

- عدد البؤر الوبالية ، عدد الحيوانات المصابة ، العقرة أو العترات المتسببة فيه
الاجراءات المتخذة للسيطرة عليه ولوج اللقاح المستخدم ومواصلاته.
- ٢- التعاون في مجال اللقاحات البيطرية وتزويد كل طرف الطرف الاخر بالمعلومات المتعلقة باللقاحات البيطرية المنتجة لديه وامكانية المساعدة في دعم حملات التلقيح الوقائية الطارئة ضد الامراض الواحدة حسب الامكانيات المتوفرة لكل طرف.
- ٣- التعاون في مجال تبادل المعلومات والنشرات البيطرية الرسمية الدورية وغيرها وخاصة في مجال الوبئة الحيوانية المشار اليها بالقائمة (أ) في دستور الامراض الحيوانية لمكتب الوبئة الحيوانية الدولي.

مادة (٤)

- في مجال التدريب تلقى الطرفان على :-
- ١- تنظيم الدورات التدريبية للطباء والفنيين البيطريين في المجالات المختلفة وحسب الحاجة وخاصة في مجال التقنيات المخبرية الحديثة ومكافحة الامراض الحيوانية والامراض المشتركة والحجر البيطري والتشخيص المخبري والتلقيح الصناعي ونتاج اللقاحات ويحدد الطرفان مدة كل دورة وعدد مؤهلات المشتركين لكل منها.
- ٢- تبادل الخبراء والفنيين للاطلاع على الانشطة والمشاريع التي ينفذها كل طرف والمشاكل التي تواجه نظرائهم في العمل ووسائل حلها وتبادل الخبرات في المجالات المختلفة.
- ٣- التعاون في مجال للتدريب المتخصص للفنيين وحسب حاجة كل طرف وتوفير الامكانيات لدى الطرف الاخر والفترة التي يقتضيها التدريب.

مادة (٥)

تشكل لجنة بيطرية مشتركة بين الدولتين يمثل كل دولة فيها ثلاثة اعضاء مكونة من رئيس الخدمات البيطرية وعضو عن الصحة الحيوانية والتدريب وعضو عن الابحاث مهمتها وضع البرنامج السنوي للتعاون في المجالات المختلفة وبحث الامور التي تتعلق بالعلاقات الثنائية والمعوقات التي تعترضها. تجتمع مرة كل سنة لشهر في احد البلدين بالتبادل.

مادة (٦)

- يتعاون البلدان في مجال الابحاث والانشطة البيطرية وذلك في المجالات التالية:-
- ١- تبادل الخبرات والمعلومات والابحاث العلمية الهامة وحسبما يتفق عليه الطرفان.
- ٢- التعاون بين المعاهد العلمية البيطرية المختلفة والوحدات المركزية البيطرية في كلا البلدين.
- ٣- تبادل المعلومات والزيارات للمختصين والعاملين في مجال البحوث العلمية وإدارة وتخطيط المشاريع البحثية والبيطرية المختلفة.

مادة (٧)

يعمل الجانبان على تبادل المعلومات حول التشريعات المتعلقة بالخدمات البيطرية والمطبقة لدى كل منهما والتنسيق بينهما للاستفادة من الخبرات المشتركة في هذا المجال.

مادة (٨)

- تمويل الانشطة الواردة في الاتفاقية :-
- ١- يمول كل طرف نفقات انتقال وحضور مندوبية لاجتماعات اللجان المشتركة.
- ٢- تمول الدولة الموفرة تكاليف تدريب اطباء البيطريين والفنيين الموفدين من قبلها في المجالات التي يتفق عليها في البلد الاخر.
- ٣- يمول كل طرف تكاليف تبادل المعلومات والنشرات البيطرية المرسلة من قبله.
- ٤- يتحمل الطرف طالب التدريب نفقات استقدام الخبراء من الطرف الاخر.
- ٥- يمكن للجانبين البحث عن تمويل لتدريب الفنيين التابعين له لدى الطرف الاخر ونفقات الاشتراك في الانشطة المختلفة من المصادر التي يراها كل طرف مناسبة له كالمساعدات الخارجية والمؤسسات الدولية والمشاريع التي تلتزم في المنطقة او اية مصادر تمويلية تتوافر لهما كما يمكن تقديم الملج الدراسية والتدريبية من اي طرف للطرف الاخر بحسب توافرها.

مادة (٩)

لكل دولة الحق في حماية ثرواتها الحيوانية بالطرق التي تراها مناسبة بما لا يؤثر على الطرف الآخر ومصالحه وبالتنسيق والتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة.

مادة (١٠)

يتم الفصل في الخلافات التي تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية بمعرفة الوزارات المختصة في كلا البلدين ، على أنه بالنسبة للقضايا الهامة التي يتعذر حسمها ويتم عرضها على اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة للفصل فيها.

مادة (١١)

- ١- حماية للثروة الحيوانية في كل من البلدين ضد دخول الأمراض الوبائية والمعدية من إحداهما إلى الأخرى - وتبادل المعلومات في حالة ظهور المعلومات في حالة ظهور أي أوبئة في أحد البلدين.
- ٢- تضع الوزارات المختصة في البلدين بروتوكول متطلبات للتعاون فيما بينها في مجال الحجر البيطري وإجراءاته وتلتزم فيه بما يلي:-
 - التعاون في مجال مكافحة الأوبئة .. التعاون في مجال اللقاحات البيطرية وتبادل المعلومات والنفقات الدورية بالنسبة للأمراض القائمة (أ).
 - تعاون البلدان في مجال التدريب بتنظيم الدورات المناسبة في المجالات البيطرية المختلفة وتبادل الخبراء والفنيين للإطلاع على الأنشطة والمشاريع التي ينفذها كل طرف - التعاون في مجال التدريب المتخصص.
- ٣- تشكيل لجنة بيطرية مشتركة من الدولتين (ثلاث أعضاء بيطريين من كل دولة) مهمتها وضع البرنامج السنوي للتعاون وإزالة المعوقات وتجتمع كل ستة أشهر .
- ٤- يتعاون البلدان في مجال الأبحاث والأنشطة البيطرية - تبادل الخبراء والأبحاث - تعاون المعاهد العلمية - تبادل الزيارات بين المختصين في البلدين.

- ٥- التعاون في مجال تبادل المعلومات حول التشريعات الخاصة بالخدمات البيطرية والاستفادة من الخبرة المشتركة بين البلدين.
- ٦- تمويل الأنشطة - حيث يمول كل طرف نفقات انتقال وإقامة وحضور مندوبيه إجتماعات للجان المشتركة - وكذا تدريب الأطباء المولدين منها - وتكاليف نقل المعلومات ويتعاون الجانبان في الحصول على التمويل الخارجي اللازم لذلك من المؤسسات الدولية.
- ٧- لكل دولة الحق في حماية ثرواتها الحيوانية بالطرق التي تراها مناسبة دون التأثير على الطرف الآخر.
- ٨- يتم الفصل في الخلافات التي تنشأ من تطبيق الاتفاقية بمعرفة الوزارات أو اللجنة العليا المصرية الأردنية.
- ٩- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتبادل الخطابات بإتمام الإجراءات القانونية في كلا البلدين وتظل سارية لمدة عامين تجدد تلقائياً إذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها قبل تاريخ إنتهائها بشهرين على الأقل ويمكن تعديل هذه الاتفاقية كلها أو بعضها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في البلدين.

حررت هذه الاتفاقية من أصلين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية.
ووقعت يوم الأربعاء الموافق السادس عشر من شهر سبتمبر ١٩٩٨.

د. يوسف والي

نائب رئيس الوزراء

وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

مجحم الخريشة

وزير الزراعة

المملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من الفصل

بروتوكولات واتفاقيات للتعاون

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠١٧) تاريخ ١٩٩٨/١/٣٠ بموضوع الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في الرباط بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٦ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية بدمشق المرفقة.
- ١ - بروتوكول قواعد المنشأ الملحق باتفاقية التبادل الحر بين البلدين.
 - ٢ - بروتوكول التعاون في الميدان الزراعي.
 - ٣ - بروتوكول التعاون في الميدان الإداري.
 - ٤ - بروتوكول التعاون الصحي.
 - ٥ - بروتوكول التعاون في المجالين القنصلي والأمني.
 - ٦ - بروتوكول التعاون بين المؤسسة التعاونية الأردنية ومكتب تنمية التعاون المغربي.
 - ٧ - اتفاقية إنشاء اللجنة العليا الأردنية المغربية المشتركة.
 - ٨ - اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر.
 - ٩ - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين.
 - ١٠ - اتفاقية النقل الدولي على الطرق.
 - ١١ - اتفاقية التعاون في الميدان السياحي.
 - ١٢ - اتفاقية التعاون بين مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية والمركز المغربي لإعاش الصادرات.

بروتوكول قواعد المنشأ

الملحق باتفاقية التبادل الحر بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تعريف

لأغراض هذا البروتوكول يقصد بالمصطلحات التالية مايلي :

- (أ) التصنيع : كافة عمليات التشغيل أو التحويل بما في ذلك عمليات التجميع والتركيب أو عمليات إنتاجية محددة .
- (ب) المادة : كل مكون ، كل المواد الأولية ، كل العناصر أو كل المكونات أو كل جزء داخل في تصنيع أى منتج .
- (ج) المنتج : المنتج الذي تم تصنيعه (المتحصل عليه) حتى ولو كان مدخلاً إنتاجياً لعملية تصنيع أخرى .
- (د) السلع والبضائع : كل من المواد والمنتجات .
- (هـ) القيمة لدى الجمرك : القيمة المحددة طبقاً للإتفاق المتعلق بتطبيق الفصل السابع من الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة لسنة 1994 (اتفاق القيمة لدى الجمرك للمنظمة العالمية للتجارة) .

(و) قيمة المواد الناشئة ذات المنشأ : قيمة هذه المواد كما هي محددة في النقطة (ج) المطبقة بعد إجراء جميع التعديلات الضرورية .

(ز) سعر تسليم المصنع : هو السعر المدفوع للمصنع مقابل المنتج حيث تم القيام فيه بآخر عملية تكميل الصنع أو التحويل بما فيها قيمة جميع المواد المستخدمة مخصوم منها جميع الضرائب الداخلية والتي يمكن استرجاعها عند تصدير المنتج المحصل عليه .

(ح) قيمة المواد الأجنبية : القيمة لدى الجمرك عند استيراد المواد الأجنبية غير ذات المنشأ الداخلة في عملية التصنيع ، أو السعر الأول الممكن التحقق منه المؤدى عن هذه المواد في بلد الاستيراد إذا كانت قيمة هذه المدخلات غير معروفة أو غير محددة وتكون هذه القيمة سيف (CIF) .

(ط) الفصول والبنود والبنود الفرعية : هي الفصول والبنود والبنود الفرعية المستخدمة في التصنيف الجمركية التي تكون النظام المنسق لتصنيف وتبديد البضائع والمسمى في هذا البروتوكول بالنظام المنسق " H.S. " أو " S. H " .

(ي) " تصنيف " : يشير المصطلح إلى تصنيف المنتج أو المادة في بند محدد .

(ك) القيمة المضافة : تحسب بحصم المدخلات الأجنبية والتي تدخل في تصنيع المنتج النهائي (سيف - CIF) من سعر بيع السلعة تسليم باب المصنع .

(ل) الرسالة (الإرسالية) : المنتجات التي يتم إرسالها في وقت واحد من المصدر إلى المرسل إليه مصحوبة بوثيقة شحن واحدة .

الفصل الثاني

تحديد مفهوم المواد ذات المنشأ

المادة الثانية

معار المنشأ

أحكام تطبيق هذا البروتوكول :

(١) تعتبر ذات منشأ أردني :

أ - المنتجات المحصل عليها كلياً في الأردن ، طبقاً للمادة الرابعة من هذا البروتوكول

ب - المنتجات المحصل عليها في الأردن والمتضمنة لمواد غير محصل عليها كلياً ، شريطة أن تكون هذه المواد قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين بالأردن ، تبعاً لمتطلبات المادة الخامسة من هذا البروتوكول .

(٢) تعتبر ذات منشأ مغربي :

أ - المنتجات المحصل عليها كلياً في المغرب ، طبقاً للمادة الرابعة من هذا البروتوكول .

ب - المنتجات المحصل عليها في المغرب والمتضمنة لمواد غير محصل عليها كلياً ، شريطة أن تكون هذه المواد قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين بالمغرب طبقاً لمتطلبات المادة الخامسة من هذا البروتوكول .

المادة الثالثة

الراكم التالي

مع مراعاة أحكام المادة الثانية أعلاه ، تعتبر المنتجات ذات المنشأ المغربي بمقتضى هذا البروتوكول كموايد ذات منشأ أردني إذا أدمجت في صنع منتج (منتج) أردني ولا يشترط أن تكون هذه المواد قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين ، شريطة أن تكون قد خضعت لتصنيع أو تحويل يفوق العمليات المشار إليها في المادة السادسة من هذا البروتوكول .

و مع مراعاة أحكام المادة الثانية أعلاه ، تعتبر المنتجات ذات المنشأ الأردني بمقتضى هذا البروتوكول كموايد ذات منشأ مغربي إذا أدمجت في صنع منتج (منتج) مغربي ولا يشترط أن تكون هذه المواد قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين ، شريطة أن تكون قد خضعت لتصنيع أو تحويل يفوق العمليات المشار إليها في المادة السادسة من هذا البروتوكول .

المادة الرابعة

المنتجات المحصل عليها كلياً

١- يعتبر مايلي منتجات محصل عليها كلياً في كل من المغرب والأردن :

- أ . المنتجات التعدينية المستخرجة من أراضيها أو من قاع بحارهما أو محيطاتهما .
- ب . المنتجات النباتية التي تجنى أو تحصد في البلدين .
- ج . الحيوانات الحية التي تولد وتربى في البلدين .
- د . المنتجات المحصل عليها من الحيوانات الحية المرباة في البلدين .
- هـ . منتجات القنص أو الصيد الممارسة في البلدين .
- و . منتجات الصيد البحري والمنتجات الأخرى المستخرجة من البحر بواسطة سفنهما .
- ز . منتجات المواد المشار إليها في الفقرة " و " أعلاه المصنوعة خصيصاً على ظهر " السفن المصانع " التابعة لهما .
- ح . المواد المستعملة والتي لاتصلح إلا لاسترجاع المواد الأولية .
- ط . الفضلات الناتجة عن العمليات الصناعية المنجزة بهما .
- ى . المنتجات المستخرجة من أراضيها أو باطن أراضيها المائية الواقعة خارج مياههما الإقليمية مادامتا تمارسان لغرض استغلال حقوق فقط على هذه الأرض أو باطن هذه الأرض .
- ك . البضائع المصنعة بصفة خاصة من المنتجات المشار إليها من " أ " إلى " ي " .

المادة الخامسة

طرق تحديد المنشأ

لتطبيق أحكام المادة الثانية (فقرة ب) لتحديد منشأ السلع المصنعة لدى أى من الطرفين والتي يدخل في إنتاجها مدخل (مدخلات) من منشأ طرف ثالث، يتم الأخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة المحلية لتحديد قواعد المنشأ هذه السلع بحيث لا تقل عن (40 %) .

وتحسب نسبة القيمة المضافة على النحو التالي :-

القيمة النهائية للسلع باب المصنع - قيمة المواد المستوردة
صافية من الرسوم والضرائب الداخلة في التصنيع CIF
نسبة القيمة المضافة المحلية = $100 \times \frac{\text{القيمة النهائية للسلع باب المصنع صافية من الرسوم والضرائب}}{\text{القيمة النهائية للسلع باب المصنع صافية من الرسوم والضرائب + قيمة المواد المستوردة}}$

- ويؤخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة كأساس وفق أحكام هذا البروتوكول مع الأخذ لى الاعتبار أى من المعيارين التاليين :

أ- معيار تغيير التصنيف الجمركي؛ على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية.
ب- معيار عمليات التصنيع؛ على أن يذكر بدقة العملية التي تحدد منشأ السلع المعنية .

المادة السادسة

التصنيع أو التحويل غير الكافى

تعتبر عمليات التصنيع أو التحويل الآتية غير كافية لإضفاء صفة المنشأ سواء حدث تغيير في بند التعريف أم لم يحدث :

- أ - العمليات اللازمة لحفظ المواد في حالتها الطبيعية أثناء النقل أو التخزين - (تهوية ، نشر ، تجفيف ، تبريد ، الوضع في الماء المالح ، المكرب ، أو المختلط بمواد أخرى ، إزالة الأجزاء الفاسدة والعمليات المشابهة) .
- ب - العمليات البسيطة (كالتنظيف ، الغرلة ، الفرز ، الغسل ، التصنيف التأسق ، بما في ذلك وضع البضائع في مجموعات ، التنظيف ، الطلاء ، التقطيع ... الخ) .
- ج - تغيير التغليف ، تجميع وتقسيم الطرود .
- د - العمليات البسيطة للتعبة في الزجاجات والقوارير والأكياس والعلب وتثبيت البطاقات على القنينات ، وماشابهها من عمليات التغليف البسيطة .
- هـ - وضع العلامات على السلع أو مواد تغليفها وماشابهها من دلالات التمييز .

و - عمليات خلط المواد البسيطة حتى ولو كانت من أصناف مختلفة بحيث لا تتوفر فيها الشروط الواردة في البروتوكول لحصولها على صفة المنشأ المغربي أو الأردني.

ز - عمليات الجمع البسيطة المضافة إلى تكوين منتج متكامل.

ح - تراكم عمليتين أو أكثر من العمليات المشار إليها من "أ" إلى "ز".

ط - ذبح الحيوانات.

المادة السابعة

المجموعات

طبقاً لمفهوم القاعدة العامة الثالثة من النظام المنسق، تعتبر ذات منشأ كمجموعات متناسقة تلك المكونة من مواد ذات منشأ وأخرى غير ذات منشأ المجموعات المتناسقة، شريطة أن تكون من المواد الداخلة في تكوينها ذات منشأ، أو أن تكون قيمة المواد غير ذات المنشأ الداخلة في إنتاجها لا تفوق 15% من السعر عند الخروج من المصنع للمجموعة المتناسقة.

المادة الثامنة

العناصر الحيادية

لتحديد المنشأ المغربي أو الأردني للمنتجات، ليس من الضروري تحديد منشأ الطاقة الكهربائية، الوقود، المنشآت والتجهيزات، الآلات والأدوات المستخدمة للحصول على المنتج.

الفصل الثالث

المادة التاسعة

النقل المباشر

إن نظام الإعفاء المنصوص عليه في الاتفاق يطبق فقط على المنتجات والمواد التي تم نقلها بين المغرب والأردن بدون المرور عبر أرض بلد آخر.

غير أن المواد ذات المنشأ المغربي أو الأردني والتي تشكل إرسالية (رسالة) واحدة يمكن أن تحافظ على منشأها الأصلي ولو تم نقلها عبر أرض دول أخرى، مع إمكانية المسافة (نقلها) أو التخزين المؤقت بشرط بقاء تلك المنتجات تحت مراقبة السلطات الجمركية لبلد العبور ولا تطرأ عليها أية عمليات أخرى غير ما تعلق بعمليات التفريغ أو إعادة الشحن أو كل عملية أخرى تهدف صيانتها.

يتم إثبات النقل غير المباشر أو العبور بالإدلاء للسلطات الجمركية لبلد الإستيراد:

- بسند النقل المنجز في بلد التصدير.

- وبشهادة صادرة من طرف السلطات الجمركية لبلد العبور، (الترانزيت)

تتضمن وصفاً دقيقاً للبضاعة، تاريخ تفريغ وإعادة شحن هذه البضائع والظروف التي مرت بها هذه المنتجات أثناء تواجدها ببلد العبور.

وفي حالة عدم وجود ماسبق، يتم الاكتفاء بأى مستند يعتمد من طرف السلطات الجمركية لبلد الإستيراد.

الفصل الرابع

إثبات المنشأ

المادة العاشرة

المنتجات ذات المنشأ المغربي أو الأردني وفق مفهوم هذا البروتوكول والمتبادلة بين الطرفين يجب أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ وطنية وفقاً للنموذج المعتمد (المرفق) مستوفية جميع بياناتها.

هــ من الأصل

المادة الحادية عشرة

إجراءات إصدار شهادة المنشأ

- ١- شهادة المنشأ للسلع ذات المنشأ المغربي تصدر ويتم التصديق على مضمونها من قبل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة .
- ٢- شهادة المنشأ للسلع ذات المنشأ الأردني تصدر من قبل غرفة الصناعة أو غرفة التجارة الأردنية ويتم التصديق على مضمونها من طرف وزارة الصناعة والتجارة .
- ٣- تصدر السلطات المختصة للدولة المصدرة ، شهادة المنشأ بناء على طلب كتابي من المصدر أو من ينوب عنه رسمياً وتحت مسؤوليته .
- ٤- على المصدر أو من ينوب عنه استيفاء كافة خانات شهادة المنشأ بشكل واضح ويجب أن تكذب البيانات ووصف المنتجات في المساحة المخصصة لذلك وبدون ترك مساحات أو سطور بيضاء وإذا لم تملأ المساحة المخصصة بالكامل يتم وضع خط أفقي تحت السطر الأخير .
- ٥- يعين على المصدر المتقدم بطلب لإصدار شهادة المنشأ تقديم المستندات التي تساعد على استيفاء باقي متطلبات البروتوكول وذلك عند طلب من السلطات المختصة بإصدار شهادة المنشأ .
- ٦- تصدر شهادة المنشأ من قبل السلطات المختصة بإصدار شهادة المنشأ إذا كانت المنتجات أو السلع المصدرة مكتسبة صفة المنشأ وتستوفي كافة المتطلبات الأخرى لهذا البروتوكول .
- ٧- كتابة تاريخ إصدار شهادة المنشأ في المربع المخصص له في الشهادة .
- ٨- يتم إصدار شهادة المنشأ من قبل السلطات المختصة عند التصدير تنقيلاً أو تأكيداً لعملية التصدير .

المادة الثانية عشرة

إصدار شهادة المنشأ بالترجي

يمكن إصدار شهادة المنشأ بعد تصدير المنتجات بصفة استثنائية وذلك في حالة :

- ١- عدم إصدارها في الوقت المناسب للتصدير بسبب أخطاء ، إغفال غير مقصود في الشهادة ، ظروف خاصة ، أو إذا ثبت لدى السلطات المختصة أنه قد تم إصدار شهادة المنشأ إلا أنها لم تقبل عند الاستيراد لأسباب فنية (تقنية) .
- ٢- يجب على المصدر إيضاح مكان وتاريخ التصدير للمنتجات التي تتعلق بها الشهادة في استمارة الطلب وكذلك أسباب هذا الطلب .
- ٣- يجب تظهير شهادة المنشأ باللغة العربية بعبارة (أصدرت بالترجي) .

المادة الثالثة عشرة

إصدار نسخة مطابقة لشهادة المنشأ

- ١- في حالة سرقة ، ضياع أو تلف شهادة المنشأ ، يمكن للمصدر أن يطلب من السلطات المختصة التي أصدرت الشهادة الأولى نسخة مطابقة على أساس مستندات التصدير التي توجد بحوزتها .
- ٢- يجب تظهير النسخة المطابقة للشهادة باللغة العربية بعبارة " صورة طبق الأصل " من الشهادة التي سبق إصدارها ؛ على أن تحمل هذه النسخة نفس تاريخ شهادة المنشأ الأولى ويؤخذ بهذا التاريخ عند احتساب الأجل لصلاحية شهادة المنشأ .

المادة الرابعة عشرة

صلاحية شهادة المنشأ

- ١- صلاحية شهادة المنشأ أربعة أشهر تحسب من تاريخ إصدارها من الدولة المصدرة ويجب تقديمها خلال هذه الفترة للسلطات المختصة للدولة المستوردة .
- ٢- السماح بقبول شهادات المنشأ المقدمة للسلطات المختصة للدولة المستوردة بعد إقضاء مدة صلاحية الشهادة من أجل تطبيق النظام التفضيلي وذلك عند تعذر تقديمها قبل الموعد النهائي المحدد إما لقوة القاهرة أو لظروف استثنائية تقبلها الدولة المستوردة .

هكذا من النص

- ٣ - يمكن للسلطات الجمركية المختصة للدولة المستوردة قبول شهادات المنشأ في حالة تقديمها بعد الموعد المحدد لها إذا كان قد تم تسليم المنتجات قبل الموعد المحدد .

المادة الخامسة عشرة

تقديم شهادة المنشأ

تقدم شهادة المنشأ للسلطات المختصة للدولة المستوردة وفقاً لإجراءات التي تطبقها كل دولة ، محررة باللغة العربية ، وفقاً للنموذج المعمول به في إطار الجامعة العربية ، وأن يرفق معها صورة من البيان الجمركي المقدم للسلع مشمول ببيان شهادة المنشأ .

المادة السادسة عشرة

حفظ المستندات

- ١ - يحتفظ المصدر المقدم بالطلب لإصدار شهادة المنشأ بالمستندات لمدة ثلاث سنوات على الأقل .
- ٢ - تحتفظ السلطات المختصة للدولة المصدرة والتي أصدرت شهادة المنشأ بإستمرار الطلب وباقي المستندات لمدة ٣ سنوات على الأقل .
- ٣ - تحتفظ السلطات المختصة للدولة المستوردة بشهادة المنشأ وبيان الفاتورة المقدمة إليها لمدة ٣ سنوات على الأقل .

المادة السابعة عشرة

الإختلافات والأخطاء الشكلية

- ١ - إن إكتشاف إختلافات بسيطة بين البيانات المدرجة في شهادة المنشأ والمستندات المقدمة لمكتب الجمارك بقصد إستيفاء إجراءات إستيراد البضائع لا تؤدي تلقائياً إلى عدم صلاحية الشهادة إذا ثبت أنها مطابقة للبضائع الواردة (المستوردة) .

- ٢ - لا ترفض شهادة المنشأ بسبب الأخطاء الشكلية الواضحة مثل أخطاء الطباعة إذا كانت هذه الأخطاء لا تؤدي إلى شكوك حول صحة البيانات المتضمنة في هذه الوثيقة .

الفصل الخامس

التعاون الإداري

المادة الثامنة عشرة

النماذج والأختام

- ١ - يجب أن تزود الجهات المختصة التي تصادق على شهادات المنشأ في كلا البلدين الطرفين بعضها البعض بنماذج من التوقيعات والأختام المستخدمة المعدة للتصديق على شهادات المنشأ وكذلك عناوين السلطات المختصة المسؤولة عن تأكيد صحة هذه الشهادات وبيانات الفواتير وذلك عن طريق الجهات المسؤولة .
- ٢ - لضمان التطبيق السليم والصحيح لهذا البروتوكول تساعد الأردن والمغرب إحداهما الأخرى في التحقق من صحة شهادات المنشأ أو بيانات الفواتير ودقة وصحة المعلومات بها وذلك من خلال الإدارات المختصة .

المادة التاسعة عشرة

التحقق من إثبات المنشأ

- ١ - تتم المراقبة اللاحقة لأدلة إثبات المنشأ بإتباع أسلوب العينة عند وجود أسباب واضحة للشك لدى السلطات الجمركية لبلد الإستيراد في صحة المستندات أو حول صحة المنشأ للمواد المذكورة أو إستيفائها للشروط الواردة في هذا البروتوكول .
- ٢ - لتطبيق مقتضيات الفقرة (١) أعلاه، تعيد السلطات المختصة لبلد الإستيراد شهادة المنشأ وصور من هذه المستندات للسلطات المختصة في بلد التصدير مع إعطائها عند الإقتضاء الأسباب الجوهرية والشكلية وذلك لمساعدة طلب التحقيق (المراجعة) .

3 - في حالة اتخاذ السلطات المختصة للدولة المستوردة قرار بوقف المعاملة التفضيلية للمنتجات المعنية أثناء فترة انتظار المراجعة ، يعرض على المستورد الإفراج عن البضائع مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية التي تراها مناسبة ، طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

4 - يتم إخطار السلطات المختصة التي طلبت المراجعة بنتائجها في أقرب فرصة ممكنة وفي أجل أقصاه 3 أشهر قابلة للتديد لفترة مماثلة عند الإقتضاء؛ ويجب أن توضح هذه النتائج مدى صحة المستندات وما إذا كانت المنتجات المعنية منتجات ذات منشأ مغربي أو أردني ومسترفة لكافة متطلبات هذا البروتوكول .

5 - في حالة وجود شك معقول وعدم وجود رد خلال المدة المذكورة أعلاه من تاريخ طلب المراجعة أو في حالة عدم تضمن الرد لمعلومات كافية عن مدى صحة المستند أو المنشأ الحقيقي للمنتجات ، تقوم السلطات الجمركية المختصة برفض منح المعاملة التفضيلية لهذه المنتجات إلا في حالات إستثنائية .

المادة العشرون

المناطق الحرة

يتخذ الطرفان جميع الإجراءات الضرورية لضمان عدم إستبدال المنتجات المتبادلة والمغطاة بشهادة منشأ والتي تمر خلال عملية نقلها داخل منطقة حرة متواجدة بإقليم أحد الطرفين بمنتجات أخرى ولا يتم إخضاعها لعمليات خلاف العمليات العادية التي تقوم بالحفاظ عليها بشكلها الطبيعي ، وعلى المستورد أن يتقدم بشهادة ثبت ذلك .

المادة الحادية والعشرون

التشاور

تتظماً لاستفادة الطرفين يراعى أن يتم التشاور بينهما مستقبلاً لمواءمة قواعد المنشأ مع ماسوف يتم الإتفاق عليه بين كل منهما وأى من التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية وذلك بما لا يتخلل بالتزامات أى منهما تجاهها .

المادة الثانية والعشرون

العقوبات

تطبق السلطات المختصة، طبقاً للقوانين السارية في كل منهما ، عقوبات على كل شخص يختر أو أمر بإختر وثيقة متضمنة لمعطيات غير صحيحة بهدف منح المنتجات المعاملة التفضيلية .

المادة الثالثة والعشرون

تسوية المنازعات

في حالة وجود خلافات أو نزاعات تتعلق بالمراقبة اللاحقة لأدلة المنشأ المنصوص عليها في هذا البروتوكول والتي لا يمكن تسويتها بين السلطات المختصة تحال هذه الخلافات على اللجنة التجارية المشتركة الدائمة لدراساتها وإقراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها وعدم تكرارها بما في ذلك حظر التعامل مع المصدر الذي يثبت إخلاله المتعمد بقواعد المنشأ وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين؛ على أن يتم إخطار الجانب الآخر بهذه الإجراءات في حينه وفي كل الحالات فإن تسوية النزاعات بين المستورد والسلطات الجمركية المختصة بالدولة المستوردة تبقى خاضعة للتشريع الوطني لهذه الدولة .

المادة الرابعة والعشرون

لجنة التعاون الإداري

- 1 - تشكل لجنة للتعاون الإداري ويعهد اليها بمتابعة التطبيق الصحيح والموحد لهذا البروتوكول وكذا إنجاز كل مهمة أخرى في مجال المنشأ التي يمكن تكليفها بها .
- 2 - تشكل اللجنة من خبراء مختصين من كلا البلدين .

المادة الخامسة والعشرون

يجوز للجنة التجارية المشتركة اتخاذ قرار بالتعديل في بنود هذا البروتوكول.

هكذا من النص

المادة السادسة والعشرون

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين المغرب والأردن الموقع عليها بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية، الموافق لـ 16 يونيو (حزيران) 1998 .

المادة السابعة والعشرون

الملحقات

تشكل ملحقات هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ منه ويمكن للجنة المشتركة اقترح تعديلات في هذا الشأن .

المادة الثامنة والعشرون

تطبيق البروتوكول

يتخذ كل من المغرب والأردن ، كل من جهته، التدابير اللازمة لتطبيق هذا البروتوكول .

حرر ووقع في مدينة الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية، الموافق لـ 16 يونيو /حزيران 1998 ميلادية ، في نظيرين أصليين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزير التجارة والصناعة

هاني الملقى

عن حكومة

المملكة المغربية

وزير النقل والملاحة التجارية

مصطفى المنصوري

بروتوكول إطار للتعاون الزراعي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين؛

انطلاقاً من الروابط الحضارية والعلاقات الأخوية التي تربط البلدين؛
ونظراً للرغبة المشتركة في تطوير التعاون في المجال الزراعي بين البلدين من أجل تحقيق أكبر استفادة ممكنة لكليهما؛
ولإيماناً من الطرفين بدور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي؛

اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى

دعم التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين في جميع الميادين الزراعية لما فيه المصلحة العليا لكلا البلدين، على أن يتم تحديد محاور هذا التعاون عبر القنوات المعتادة (تبادل المراسلات، اجتماعات الخبراء).

هكذا من الفصل

المادة الثانية

تشكيل لجنة مغربية أردنية زراعية مشتركة برئاسة وزير الزراعة في البلدين أو من يتوب عنهما، تجتمع بصفة دورية بالتناوب في كلا البلدين أو بناء على طلب أحد الطرفين بهدف إقرار الدراسات والمقترحات المعدة من قبل خبراء البلدين لتنمية ومتابعة التعاون بينهما في كافة المجالات الزراعية ذات الأولوية بالنسبة للطرفين .

المادة الثالثة

يتفق الطرفان على أشكال التمويل المناسبة لكل برنامج من البرامج المتفق عليها، على أن يراعى ما يأتي :

أولا - يتحمل الطرف المضيف لاجتماع اللجنة المغربية الأردنية الزراعية المشتركة، المنصوص عليها في المادة الثانية، نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية لأعضاء وفد الطرف الآخر .

ثانيا - يتحمل الطرف الذي يطلب الخبرة في مجالات الزراعة المختلفة نفقات استخدام الخبراء من الطرف الآخر، شاملة نفقات السفر (الذهاب والعودة) ونفقات الإقامة والتنقلات الداخلية .

ثالثا - يتحمل الطرف الموفد جميع تكاليف تدريب الأخصائيين والفنيين الموفدين منه إلى الطرف المستقبل .

المادة الرابعة

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه، ويبقى ساريا ما لم يبلغ أي من الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل به.

حرر هذا البروتوكول في مدينة الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو/حزيران 1998 في نظيرين أصليين باللغة العربية.

لـ
مملكة المغرب
وزير الزراعة والتنمية القروية

والسيد الهادي
الحبيب الملقحي

لـ
مملكة الأردن
وزير الصناعة والتجارة

هايدي الملقحي

هنا من الأصول

بروتوكول التعاون في الميدان الإداري

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد
بالطرفين ؛
انطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين، ورغبة منهما
في توطيد آفاق التعاون الثنائي في المجالات الإدارية والتنمية الإدارية ؛
اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تدريب وتأهيل الموظفين

أ - يعمل الطرفان على تحقيق أوجه الاستفادة الممكنة بين البلدين في مجال تنمية
الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها ، وذلك من خلال تعميم وتنفيذ دورات تدريبية حسب
مقتضيات الحاجة بحيث يتم تحديد موضوعاتها وكافة التفاصيل والترتيبات المتعلقة بتنفيذها
ضمن خطط سنوية للتدريب .

ب - يتم التنسيق بين الطرفين للاستفادة من تبادل المديرين في مجالات تخصصية
حسب احتياجات تنفيذ البرامج التدريبية .
ج - يتم التنسيق بين الطرفين لعقد ورش عمل وحلقات تدريبية
مشتركة في مجالات الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية بحيث يتم تحديد موضوعاتها
وكافة التفاصيل والترتيبات المتعلقة بتنفيذها عبر القنوات المعتادة .
د - يتحمل كل طرف نفقات سفر وتكاليف معيشة وإقامة موفديه .
هـ - يقدم الطرفان التسهيلات اللازمة لاستقبال وترتيب إقامة الموفدين

المادة الثانية

تبادل الخبرات والزيارات

أ - يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والمستشارين ، حسب الحاجة ، على أن
يلتزم كل منهما بتحديد نوع الخبرة المطلوبة ومستواها وطبيعة المهام المطلوب تنفيذها
ومدتها . كما يتم تحديد المواصفات الواجب توفرها فيهم قبل ثلاثة أشهر على الأقل من
التاريخ الذي يحدده الطرف الراغب في الخبرة .
ب - يتفق الطرفان على ترتيبات تكاليف سفر وإقامة وتعويضات الخبراء
والمستشارين الذين يستعان بهم ، وكذا تسهيل إجراءات سفر من يقع عليه الاختيار .
ج - يعمل الطرفان على تبادل التشريعات الإدارية المتعلقة بالوظيفة العمومية
وشؤون الموظفين ونظم التنظيم الإداري وغيرها من التشريعات الإدارية . كما يتبادلان
الإصدارات ذات الصلة بالإدارة العامة والعلوم الإدارية مثل الحقائق التدرجية والكتب
والمجلات المتخصصة والأبحاث التطبيقية والنشرات والكتيبات وأدلة العمل والإحصاءات
والجرائد الرسمية .
د - يقوم الطرفان بتنظيم زيارات ميدانية منتظمة ومتبادلة للمسؤولين المختصين
في مجال التنمية الإدارية والوظيفة العمومية بهدف التعرف على تجربة البلدين الشقيقين
والإطلاع على خبرتهما في التنمية الادارية ، الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

هكذا من العمل

هـ- يعمل الطرفان على تبادل الدعوات لحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات وورش العمل التي ينظمها كل منهما في بلده في أي مجال من المجالات ذات الصلة بموضوع البرنامج أو تدخل في إطار التنمية الإدارية والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

و - يتبادل الطرفان خبراء اختصاصيين لوضع أو المشاركة في إعداد أبحاث ودراسات متخصصة. ذات أهداف تطويرية في الحقول التي هي في حاجة إليها مثل، نظم المعلومات وتوصيف وتصنيف الوظائف وتقييم الأداء المؤسسي والفردى للموظفين وتبسيط إجراءات العمل وأية مجالات وأنشطة أخرى تتعلق بالإدارة العامة .

المادة الثالثة

التشاور والتنسيق

أ - يتبادل الطرفان وجهات النظر حول ما يخدم تنمية علاقات التعاون الأخوي بينهما في مجال التنمية الإدارية والوظيفة العمومية كما يعملان على تنسيق مواقفهما حول الموضوعات التي تشملها جداول أعمال الاجتماعات التي يحضرانها على المستويات العربية والإقليمية والدولية بما يحقق مصلحتهما المشتركة والمصلحة العربية العليا.

ب - ينسق الطرفان جهودهما للإستفادة مما تخصصه المنظمات الدولية من دعم لتمويل جهود التنمية الإدارية والإصلاح الإداري العام وتنفيذ الدراسات والمشاريع المشتركة ويتبادلان المعلومات والخبرات للإستفادة القصوى من هذه المصادر .

المادة الرابعة

التطوير الإداري

أ - يتبادل الطرفان تجاربهما في مجال برامج التطوير الإداري وتبسيط الإجراءات وتحسين مستوى أداء الخدمات المقدمة للمواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين باعتبار أن تحسين مستوى تقديم هذه الخدمات للمواطن هي هدف أساسي في ظل التوجه الحالي نحو تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال لتحقيق أهداف التنمية .

ب - يتبادل الطرفان الخبرات فيما يتعلق بمجال التطوير التنظيمي لمياكل الوحدات الإدارية في الأجهزة الحكومية أو إجراء الحوار حول خبرات واحتياجات البلدين في هذا المجال .

المادة الخامسة

المتابعة

أ - تشكل لجنة فنية مشتركة تتولى المهام التالية :

- رسم برامج التعاون بين الطرفين في المجال الإداري ؛

- تحديد الآلية المناسبة لتنفيذ برامج هذا التعاون ؛

- متابعة وتقييم مستوى التنفيذ واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج التعاون .

ب - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها الدورية سنوياً أو عند الضرورة لرسم استراتيجية وضع الخطط وتنفيذها وذلك بالتنسيق بين الجانبين .

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه . ويبقى ساري المفعول ما لم يبد أحد الطرفين كتابة رغبته في إنهاء العمل به .

حرر في الرباط في أصلين باللغة العربية بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق لـ 16 يونيو (حزيران) 1998 ميلادية .

عن

حكومة المملكة المغربية

وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

الحسين عزيز

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير التنمية الإدارية

د. بسام العموش

هكذا من الفصل

بروتوكول التعاون الصحي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين؛
تجسيدا للعلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية؛
ورغبة منهما في تطوير وتوثيق سبل التعاون في المجالات الصحية المختلفة وتبادل الخبرات الفنية والطبية والعلاجية؛

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

التعاون في مجال رسم السياسة الصحية والعلاجية والدوائية .

المادة الثانية

- تسهيل إجراءات تسجيل الأصناف المنتجة من الأدوية في أي من البلدين على أن تقدم الوثائق المطلوبة ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلدين .
- تبادل الخبرات والخبراء، ووضع أسس التعاون والتكامل في مجال تصنيع الدواء والرقابة النوعية على الأدوية، والاستفادة من الخدمات الفنية المتطورة في كلا البلدين في مجال الصناعة الدوائية والرقابة عليها .
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال السياسة الدوائية وخاصة نظام التسجيل الدوائي والرقابة العامة على الدواء، وتخزين الأمصال واللقاحات والأدوية .
- تشجيع الاستثمار في ميدان صناعة الدواء، والاستفادة من المزايا الاستثمارية التي تمنحها القوانين ذات الصلة في البلدين .

المادة الثالثة

تبادل الخبرات والاستفادة من المراكز الطبية المتخصصة في كلا البلدين .

المادة الرابعة

تبادل زيارات الوفود والخبراء والمعلومات والنشرات والمطبوعات والأشرطة الصحية الخاصة بالبحث العلمي في مجال الطب والصحة وغيرها من وسائل رفع مستوى الوعي الصحي للمواطنين .

هكذا في الفصل

المادة الخامسة

تشجيع الاتصال بين المؤسسات الصحية والعلمية ومعاهد التكوين في الميدان الصحي في البلدين من أجل تحقيق التعاون وإبرام اتفاقيات التوأمة فيما بينها على أن تتولى هذه المؤسسات والهيئات الترتيبات المالية لمثل هذا التعاون .

المادة السادسة

مشاركة رجال العلم والخبراء وكافة القطاعات المعنية في المؤتمرات والندوات والمعارض والمهرجانات التي تنظم في أي من البلدين والتي لها علاقة بالميدان الصحي .

المادة السابعة

تبادل المعلومات والخبرات حول القوانين والأنظمة والتشريعات الصحية، وفي ميدان التأمين الصحي والإدارة الصحية ونظم المعلومات والاقتصاد الصحي .

المادة الثامنة

تطوير التعاون في مجالات الرعاية الصحية الأولية ولاسيما مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة ووضع الوسائل التي تكفل هذا التنسيق، بما فيها تبادل الجداول والتقارير الدولية والنشرات العلمية والتقنية المتعلقة بها .

المادة التاسعة

تبادل الزيارات الرسمية بين المختصين في كافة المجالات الصحية والطبية والدوائية والتدريبية والإدارة الصحية والمهن الطبية المساعدة .

المادة العاشرة

تشكيل لجنة صحية مشتركة يكون من مهامها متابعة تنفيذ مواد هذا البروتوكول وتطوير مجالات التعاون الصحي تجتمع بالتناوب بين البلدين. وتتكون هذه اللجنة من السيدين وكيل الوزارة والكاتب العام إضافة إلى ثلاثة أشخاص يتم تعيينهم من طرف السيد وزير الصحة في كلا البلدين.

المادة الحادية عشرة

يتم حل كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير هذا البروتوكول بالطرق الدبلوماسية .

هكذا من الفصل

المادة الثانية عشرة

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه ويسري لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في الغائه قبل ستة أشهر من تاريخ انقضاء صلاحيته.

حرر هذا البروتوكول في نظيرين أصليين باللغة العربية لهما نفس الحجية، وقع عليه في الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو/حزيران 1998 ميلادية.

لمن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصحة والرعاية الصحية



الدكتور أحمد زهره الصوري

لمن

حكومة المملكة المغربية

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط

محمد العميد موحاد



بروتوكول تعاون في المجالين

التقني والأمني

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين؛

رغبة منهما في تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وخاصة منها التقنية والأمنية؛

ولمنا منهما بأهمية توثيق الصلات بين الشعبين الشقيقين؛

اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى

يتم الإلغاء المتبادل للتأشيرة بالنسبة لمواطني البلدين حاملي الجوازات الدبلوماسية الخاصة.

هكذا في الأصل

المادة الثانية

- يعمل الطرفان على تيسير منح التأشيرة بالنسبة لمواطني البلدين حاملي الجوازات العادية من طرف سفارتيهما في كل من الرباط وعمان.
- يقوم كل من الطرفين بتسهيل منح تأشيرة العبور لمواطني الطرف الآخر الراغبين في المرور الى دولة ثالثة.

المادة الثالثة

يقوم كل من الطرفين بإعفاء مواطني الطرف الآخر من رسوم التأشيرة في إطار المعاملة بالمثل.

المادة الرابعة

- يعمل الطرفان على تسهيل إقامة مواطني أي من البلدين في البلد الآخر.
- يتم إعفاء المتجاوزين الحاليين من مواطني البلدين لفترة الإقامة المسموح بها في البلد الآخر من الغرامة.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على عقد لقاءات بين المختصين في البلدين للتوصل إلى اتفاقات بينهما في مجالات مكافحة الجريمة والمخدرات والجريمة المنظمة.


المادة السادسة

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه، و يبقى ساري المفعول ما لم يبد أي من الطرفين رغبته في إنهاء العمل به.
حرر هذا البروتوكول في مدينة الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو/حزيران 1998 في نظيرين أصليين باللغة العربية.

لمن

حكومة المملكة المغربية

وزير الدولة، وزير الداخلية


إدريس البصري

لمن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الداخلية


نظير رشيد

هكذا من الأفضل

بروتوكول تعاون

بين

المؤسسة التعاونية في المملكة الأردنية الهاشمية

و

مكتب تنمية التعاون في المملكة المغربية

إن المؤسسة التعاونية الأردنية ومكتب تنمية التعاون المشار إليهما فيما بعد
بالطرفين؛

تجسيدا للروابط التاريخية التي تجمع بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية؛
ولإيمانهما بمبدأ التعاون المشترك بين المنظمات والمؤسسات التعاونية بما ينسجم
والأهداف المشتركة؛

وتبعا للمبادرات التي جرت بين الطرفين حول دور المؤسسة التعاونية الأردنية
ومكتب تنمية التعاون في تنمية وإنعاش الحركة التعاونية على الصعيد الداخلي
والعلاقات التي تربطهما بالتنظيمات التعاونية الدولية والعربية .

اتفقا على مايلي :

المادة الأولى

الأهداف

- 1- التعرف على التجارب التعاونية الناجحة في كلا البلدين، والعمل على توسيع
قنوات التواصل بين الحركة التعاونية المغربية والأردنية.

- 2- التنسيق على المستوى العربي والدولي لإبراز تجربة البلدين في مجال القطاع
التعاوني ودورها كمحورين أساسيين في شرق العالم العربي وغربه .
- 3- وضع خطط للاستيراد والتصدير وتبادل السلع والخدمات بين التنظيمات
التعاونية .
- 4- تدريب القيادات وتبادل الخبرات وتطوير التطبيقات التعاونية .
- 5- البحث العلمي والدراسات وتبادل المطبوعات .

المادة الثانية

الأنشطة

- اتفق الطرفان على بلورة جهودهما المشتركة من خلال المجالات التالية:
- 1- النشاط الإعلامي التعاوني وعقد الندوات العلمية .
 - 2- تنظيم المعارض التعاونية المشتركة في كلا البلدين وربط علاقات تجارية بين
المؤسسات التعاونية .
 - 3- تبادل زيارات الوفود بين البلدين لنقل التجارب والخبرات .
 - 4- المشاركة في المؤتمرات والندوات والأنشطة التي يعقدها كلا الطرفين .
 - 5- تنسيق المواقف والآراء على مستوى المنظمات الدولية والعربية في كل الجوانب
التي تهتم بالحركة التعاونية .

هكذا من الفصل

6- مد جسور التعارف بين الحرفيين المغاربة والأردنيين، وإحياء بعض المهن ذات الطابع الإسلامي بهدف التواصل مع التاريخ العريق، وكذا خلق فرص شريفة للشغل لصالح الشباب .

المادة الثالثة

برنامج العمل

- يقوم الطرفان بوضع برنامج سنوي للتعاون في إطار المحاور السابقة بما يتفق ورغبة وإمكانيات وأولويات الطرفين ووفقا للطلبات .
- يوضع هذا البرنامج ويوافق عليه سنويا خلال شهر نوفمبر من كل سنة .

المادة الرابعة

المتابعة

يلتقي الطرفان كل سنتين لمتابعة وتقييم الجهود المبذولة وفقا لهذا البروتوكول، وتطوير العمل المشترك وفقا لمقتضياته .

المادة الخامسة

الإيداع

يودع الطرفان نسحا من هذا البروتوكول لدى كل من الحلف التعاوني الدولي والمنظمات العربية والدولية المعنية .

المادة السادسة

مدة سريان البروتوكول

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه، ويبقى ساري المفعول لمدة أربع سنوات تجدد تلقائيا ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في إنهاء العمل به في أجل ستة أشهر قبل إنتهاء مدة الصلاحية .

حرر هذا البروتوكول في مدينة الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو/حزيران 1998 في نظيرين أصليين باللغة العربية.

من
مكتب تنمية التعاون
في المملكة المغربية
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالشؤون العامة للحكومة

أحمد الحليمي

أحمد الحليمي

من
المؤسسة التعاونية الأردنية
في المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الصناعة والتجارة

ماضي الملقحي

هكذا من الفصل

اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة

بين

المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة المملكة المغربية ،

إدراكاً منهما للروابط التاريخية والحضارية الوثيقة التي تجمع بين أبناء الشعبين الشقيقين الأردني والمغربي ،

ورغبة منهما في تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون بينهما في كافة المجالات والتشاور حول القضايا العربية والدولية ،

وبناء على توجيهات قائدي البلدين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال وصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون الثنائي تعهد إليها حكومتا الدولتين بالمهام

التالية :

1- التشاور والتنسيق السياسي في القضايا الثنائية والعربية والإقليمية

والدولية.

- 2- دراسة وإعداد مختلف مجالات التعاون بينهما وبصفة خاصة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والمالي والتجاري والثقافي والفني والإعلامي والعلمي والسياحي والقنصلي والقضائي والاجتماعي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- 3- متابعة تنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات وبرامج التعاون الموقعة بين البلدين.

المادة الثانية

تشكل اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيس الوزراء في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والوزير الأول في حكومة المملكة المغربية أو من ينوب عنهما .

المادة الثالثة

تعقد اللجنة العليا المشتركة دوراتها مرة واحدة في السنة وبصفة دورية في عاصمة كل من الدولتين بالتناوب . كما يمكنها عقد دورات استثنائية باتفاق بين الطرفين .

يتفق الجانبان بالطرق الدبلوماسية وفي وقت مناسب على تاريخ انعقاد كل دورة وعلى جدول أعمالها .

هــكـذا مـن النـصـال

المادة الرابعة

تنشأ لجنة للمتابعة تتولى مهمة متابعة قرارات وتوصيات اللجنة العليا المشتركة وتعمل على تقييم العمل الثنائي ، وتكون برئاسة وكيل وزارة الصناعة والتجارة عن الجانب الأردني وكاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون عن الجانب المغربي .

تعقد لجنة المتابعة اجتماعاتها في الفترة ما بين الدورات العادية للجنة العليا المشتركة.

المادة الخامسة

يمكن للجنة العليا المشتركة أن تحدث لجانا فرعية متخصصة دائمة أو مؤقتة في قطاعات التعاون التي تراها مناسبة لتحقيق مهامها .

المادة السادسة

تدون قرارات وتوصيات اللجنة العليا المشتركة في محاضر أو اتفاقيات أو بروتوكولات أو رسائل متبادلة.

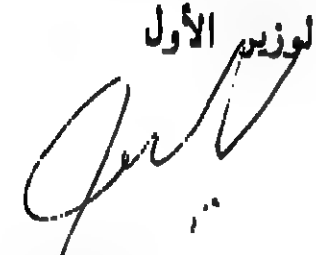
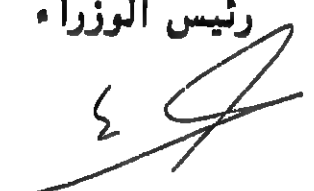
المادة السابعة

تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ مؤقثا من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

المادة الثامنة

يستمر سريان مفعول هذه الاتفاقية ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إلغائها على أن ينتهي العمل بها بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار.

حررت هذه الإتفاقية في نظيرين أصليين باللغة العربية ووقعت بمدينة الرباط في 20 صفر لعام 1419 هجرية الموافق 15 يونيو /حزيران 1998 ميلادية.

عن	عن
حكومة المملكة المغربية	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الوزير الأول	رئيس الوزراء
	
عبد الرحمان يوسف	الدكتور عبد السلام المجالي

هكذا من النص

اتفاقية التبادل الحر

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية ،

- انطلاقاً من روابط الأخوة العربية التي تربط بين شعبيهما والعلاقات العريقة القائمة بين بلديهما
ورغبة منهما في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على أساس المساواة
من أجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز التكامل
الاقتصادي بينهما ودعم التنمية والتقدم للشعبين الشقيقين .

- وإيماناً منهما بأهمية العمل على تحرير التبادل التجاري بينهما من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع
طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية وفي إطار ميثاق جامعة
الدول العربية ومبادئ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

المادة الأولى

يقوم الطرفان تدريجياً بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة إنتقالية مدتها 12 سنة
كحد أقصى ابتداء من تاريخ دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ ووفقاً لمتطلبات الإتفاقية
العامة للتعريف الجمركية والتجارة لسنة 1994 والإتفاقيات الأخرى الملحة بالإتفاقية المنشئة
لنظمة التجارة العالمية.

المادة الثانية

يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر
المماثل السارية والمعمول بها في البلدين بتاريخ 1998/1/1 على السلع ذات المنشأ والمصدر المغربي
والأردني المتبادلة بين البلدين لمدة 12 سنة كحد أقصى حسب الجدول الزمني التالي :

1- يتم الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى
ذات الأثر المماثل؛ المطبقة على السلع ذات المنشأ والمصدر المغربي والأردني، الواردة في المرفق
رقم (1) ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

2- يتم التخفيض (التفكيك) التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات
الأثر المماثل على المنتجات ذات المنشأ والمصدر المغربي والأردني طبقاً لما يلي:

أ- البنود السليمة ذات الفئات الجمركية من (0 إلى 25%) والتي تحصل عليها في البلدين
رسوم جمركية و رسوم و ضرائب أخرى ذات أثر مماثل، يتم التخفيض التدريجي (تسوية)
لتنتهي تماماً بعد خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وفقاً للجدول المرفق رقم (2)
للجانب الأردني و رقم (3) للجانب المغربي .

ب- البنود السليمة ذات الفئات الجمركية (أكثر من 25%) والتي يحصل عليها في
البلدين رسوماً جمركية ورسوم و ضرائب أخرى ذات أثر مماثل، يتم التخفيض التدريجي عليها

هــكـز من الفصل

(سنوات) ولمدة خمس سنوات من بداية دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بنسب التخفيض الواردة بالجدول المرفق رقم (2) للجانب الأردني ورقم (3) للجانب المغربي؛ لتصل في نهايتها (إلى 25%) من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل كحد أقصى .

ج- تقوم اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بوضع البرنامج الزمني لتحرير نسبة الـ 25 % المتبقية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، على أن يكون حده الأقصى سبع سنوات تبدأ من السنة السادسة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

3-تحدد القالمتان الواردتان في المرفقين رقم (4) و(5) البنود السلعية المؤجل تحريرها من الجانبين ؛ على أن تعاد دراسة الوتبات المطبقة على تلك البنود من طرف اللجنة التجارية المشتركة سنويا بغرض العمل على تحريرها .

المادة الثالثة

تستثنى من أحكام المادة الثانية ، السلع الزراعية الواردة ببند التعريفات المنسقة في الفصول من 1 إلى 24 ما عدا السلع المعفاة فوراً والواردة في المرفق رقم(1) - على أن يتم لاحقاً دراسة أسلوب تجارة هذه السلع .

المادة الرابعة

تعامل السلع ذات المنشأ والمصدر المغربي والأردني، المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية فيما يخص الضرائب الداخلية المفروضة في البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة لها .

المادة الخامسة

يتم تحديد وعاء (قاعدة) الضريبة على القيمة المضافة بالمغرب وضريبة المبيعات الأردنية بالنسبة للمنتجات التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية عند استيرادها من حيث احتساب

الرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

المادة السادسة

ترفق بالمنتجات ذات المنشأ والمصدر الخليين، المصدرة من بلد أحد الطرفين إلى بلد الطرف الآخر ، شهادة منشأ تصدر عن السلطات المختصة في البلد المصدر وتؤشر وتراقب من طرف السلطات المختصة في نفس البلد ، وفقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الملحق بهذه الاتفاقية .

المادة السابعة

تحرر السلع المتبادلة بين البلدين من كافة القيود غير الجمركية المفروضة على الإستيراد في كلا البلدين ، ولايجوز فرض أى قيود جديدة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مع مراعاة ما ورد في المادة الحادية عشرة .

المادة الثامنة

- أ - يقصد بالرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، تلك المطبقة في كلا البلدين على السلع المستوردة في 1/1/1998 .
- ب- ويقصد بالرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر الصماثل المتصممة في البلدين بتاريخ 1/1/1998 ما يلي :
 - *بالنسبة للمغرب، تشمل:
 - الاقطاع الجبائي على الاستيراد بنسبة عادية 15 % من قيمة البضائع لدى الجمارك .
 - الضريبة شبه الجبائية بنسبة 0.25 % من قيمة البضائع لدى الجمارك .
 - *وبالنسبة للأردن، تشمل:
 - 2 في الألف مقابل خدمات إدارة الجمارك من قيمة البضائع للأغراض الجمركية .

هكذا من الفصل

وبما أن المملكة المغربية لا تستوفي مقابل خدمات جمركية على السلع الأردنية المستوردة في إطار هذه الاتفاقية، يتعهد الطرف الأردني بعدم استيفاء أي مقابل خدمات جمركية على السلع المغربية المستوردة في إطار هذه الاتفاقية.

ج - إذا تم أي تخفيض في الرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فإن الرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المخفضة تحل محل تلك المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة التاسعة

لا يجوز في أي رسم جمركي أو رسم استيراد أو رسوم أو ضرائب أخرى ذات أثر مماثل جديدة على السلع المتبادلة بين البلدين بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة العاشرة

لا تسرى الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في أي من البلدين والمصدرة مباشرة إلى الطرف الآخر أو المستوردة من بلد آخر.

المادة الحادية عشرة

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المخطوور إدخالها أو تداولها أو استخدامها في أي من البلدين لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية، وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

كما لا يجب أن تستخدم هذه الضوابط والقيود كإجراء يؤثر بشكل غير مباشر على التجارة بين الطرفين.

المادة الثانية عشرة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالتعاون عبر كافة الوسائل فيما يتعلق بالتشريعات التقنية والمقاييس والتقييم لمطابقة المواصفات حسب الأعراف الدولية الخاصة بجودة المنتجات.

كما يتعهد الطرفان بإجراء مشاورات فورية في إطار اللجنة التجارية المشتركة بهدف إيجاد الحلول المناسبة حالة لجوء أحدهما إلى إتخاذ إجراءات تخلق أو من شأنها خلق حواجز تقنية للتجارة، ويعقد الطرفان إتفاقات حول الإعترافات المتبادلة لتقييم المطابقة.

المادة الثالثة عشرة

تجرى تسوية المعاملات التجارية بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل ويسمح كل طرف بتحويل العملات المذكورة إلى بلد الطرف الآخر لتسوية المدفوعات المستحقة نتيجة المعاملات التجارية، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية والقوانين والقرارات والأنظمة واللوائح المعمول بها في كل منهما.

المادة الرابعة عشرة

يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية بما في ذلك تسجيل الإختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الأعمال الأدبية والفنية والبرمجيات طبقاً للقوانين والأنظمة المطبقة لديهما وفي إطار التزامات الطرفين مع منظمة التجارة العالمية.

المادة الخامسة عشرة

يجب لكل من الطرفين تطبيق إجراءات الوقاية المنصوص عليها في إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وإتفاقية الوقاية التي أسفرت عنها جولة أورجواي طبقاً للأحكام التي أوردتها.

هاتان الإتفاقيتان ، ويطبق ذلك فقط بالنسبة للمنتجات التي يقرر أى من الطرفين أنه تم إستيرادها داخل أراضييه بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق أو نسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي وبحيث تسبب أو تهيئد بإلحاق ضرر جسيم للصناعة أو الزراعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر لتلك المستوردات من الطرف الآخر ، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين .

المادة السادسة عشرة

إذا واجه كل من المغرب أو الأردن حالة دعم أو إغراق في وارداته من الطرف الآخر فإنه يمكن إتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات، وفقاً لأحكام إتفاقيتي الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات مكافحة الإغراق الملحقين بإتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين ، مع إخطار الطرف الآخر بها.

المادة السابعة عشرة

إذا واجه أحد الطرفين مخاطر أو مشاكل أو خلل في ميزان المدفوعات أو ما يهدد بحدوث ذلك ، يحق له إتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك وفقاً لأحكام إتفاقية منظمة التجارة العالمية .

ويخطر الطرف المتضرر الطرف الآخر في الحين بهذه الإجراءات وعليه أن يحدد الجدول الزمني لإلغاء هذه الإجراءات .

المادة الثامنة عشرة

لا تعارض هذه الإتفاقية مع إبقاء أو إبرام إتفاقيات لإنشاء إتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة أو إتخاذ ترتيبات بخصوص تجارة الحدود وذلك، وفقاً للمادة الرابعة والعشرين والفصل الرابع من الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة لعام 1994 والإلتزامات الناشئة عنها.

المادة التاسعة عشرة

- يتعهد الطرفان المتعاقدان بمراجعة هذه الإتفاقية طبقاً لمتطلبات المتغيرات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية ، والبحث في هذا الإطار عن إمكانية تنمية وتعميق التعاون بينهما ليشمل الجوانب التي لم يتم التطرق إليها بموجب هذه الإتفاقية .

- يتعهد الطرفان المتعاقدان، بعد مضي خمس سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ، بإعداد حصيلة تطور المبادلات التجارية بين البلدين وإتخاذ الإجراءات الملائمة لتنمية هذه المبادلات .

- يعهد إلى اللجنة التجارية المشتركة المشار إليها في المادة العشرين بالنظر في إمكانية تقديم توصيات بهذا الخصوص وذلك بهدف إجراء مفاوضات في هذا الشأن .
- تخضع الإتفاقيات الناتجة عن هذه المفاوضات للتصديق عليها وفقاً للإجراءات المعمول بها في كلا البلدين .

المادة العشرون

لأغراض متابعة تنفيذ أحكام هذه الإتفاقية ومعالجة المشاكل التي قد تثار أثناء التنفيذ ، تنشأ لجنة تجارية مشتركة برئاسة الوزيرين المختصين بالتجارة الخارجية في البلدين أو من ينوب عنهما ، وتضم في عضويتها ممثلي الوزارات والجهات المعنية وتولى المهام التالية :

- ضمان إحرام تنفيذ إلتزامات الطرفين الخاصة بتحرير البضائع الواردة في الموائج المرفقة بهذه الإتفاقية حسب الجدول الزمني الخاص بكل لائحة.

- دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل تقليص عدد السلع والبضائع المدرجة بالمرتين رقم (4) و(5) المؤجل تحريرهما .

- دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل إقوач توسيع مجالات هذه الإتفاقية طبقاً للمادة التاسعة عشرة.

- دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل تطبيق التدابير الوقائية طبقاً للمادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة.

- تسوية الخلافات التي قد تطرأ بين الطرفين المتعاقدين حول تأويل وتطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية.

المادة الحادية والعشرون

يعتبر بروتوكول قواعد المنشأ و القوائم والجداول الواردة في المرفقات من (1) إلى (5) جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والعشرون

تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على اللجنة التجارية المشتركة المشكلة وفقا للمادة العشرين من هذه الاتفاقية لمابعة التنفيذ وذلك للبت فيها أو اقترح آلية تسويتها .

المادة الثالثة والعشرون

تخل هذه الاتفاقية عند دخولها حيز التنفيذ محل الاتفاقية التجارية والبروتوكول التنفيذي لها الموقعين بين البلدين في 3 أكتوبر 1994.
وتظل الإتفاقيات الملغاة سارية المفعول بعد إنقضاء العمل بها بالنسبة للعقود التجارية المبرمة خلال نفاذها والتي لم تنجز عند تاريخ إنهاء العمل بهذه الإتفاقيات الملغاة في مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة الرابعة والعشرون

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تبادل الإخطار بتمام الإجراءات الدستورية في كلا البلدين .

المادة الخامسة والعشرون

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة أو عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر من تاريخ الإنهاء المطلوب وتظل نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد إنقضاء العمل بها وذلك، بالنسبة للعقود التجارية المبرمة خلال فترة نفاذها والتي لم تنجز حتى تاريخ إنهاء العمل بها .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية، الموافق ل 16 يوليو /حزيران 1998 ميلادية ، في نظيرين أصليين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن
حكومة المملكة المغربية
وزير النقل والملاحة التجارية
مصطفى المنصورى

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الصناعة والتجارة
هاني الملقى

هنا من الأصل

المرفق رقم (1)

القائمة الموحدة للسلع المعفاة فوتوريا من
الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب طائفة الأثر المماثل

المادة	البند الجمركي حسب النظام المنسق
1- أسماك طازجة أو مجمدة وشرائح الأسماك وغيرها من لحوم الأسماك (وإن كانت مفرومة) عدا الرخويات والقشريات .	03.02 03.03 03.04
2- أجبان معالجة غير مبشورة ولا بشكل مسحوق	0406.30
3- بذور كزبرة	0909.20
4- أسماك محضرة أو محفوظة : السردين، ساردينيا، ورنجة صغيرة أو اسرط، الاسقمري (ماركريل) أسماك انشوقة	1604.13 1604.15 1604.16
5- رخام خام أو لم تتم عليه عملية أكثر من عملية الشق أو التزيين غير المنتظمة	2515.11

8421.23 8421.13	6- أجهزة ترشيح : لترشيح الزيوت للمعدنية والهواء في المحركات التي يتم الاشتعال فيها بالشرر أو بالضغط (فلاتر زيت وهواء)
من البند 8481.10	7- صمامات تخفيف الضغط خاصة بغازات البوتان أو البروبان
8504.10	8- مثبتات التيار "بولاست" لمصابيح أو أنابيب التفريغ
8536.10 8536.20 8536.30 8536.50 8536.60 8536.90	9- منصهرات وقاطعات بمنصهرات وقاطعات ذاتية وأجهزة أخرى لوقاية التيار الكهربائي وغيرها من المفاتيح وقاطعات تيار وقواعد مصابيح وأجهزة أخرى معدة لضغط لا يزيد عن 1000 فولت
9403.10	10- أثاث من معدن من النوع المستخدم في المكاتب
8708.91	11- مردات حراره بالماء (رادياترات) للسيارة الداخلة في البنود 8701 لغاية 8705
8484.10	12- فواصل وما يماثلها من الواح معدنية متحدة مع مادة أخرى أو مولفة من طبقتين أو أكثر من معدن .

هكذا من النقص

13- مكثفات متغيرة أو قابلة للتعديل
من البند 8532.30
من الانواع المستخدمة في السيارات

14- اجهزة تنبيه ضد السرقة أو
الحريق واجهزة مماثلة وأجراس
كهربائية
من البند 8531.10
من البند 8531.80

15- خيوط قطن

5204

5205

5206

5207

16- خيوط الخياطة وخيوط

5401

5402

5403

5404

5405

5406

5508

5509

5510

5511

5603

17- خيوط من الياف تركيبية
أو اصطناعية غير مستمرة

18- أقمشة غير منسوجة وأن
كانت مشربة أو مطلية
أو مكسوة أو منضدة

19- شباك من مواد نسيجية
أو اصطناعية أو تركيبية
من البند 5608.11
من البند 5608.19

20- اغلاق، أطر باغلاق، أبازيم بإغلاق
واصناف مماثلة من معادن عادية
للألبسة والأحذية والحقائب اليدوية
ولوازم السفر ولغيرها من
مصنوعات الجلود والنسيج .
من البند 8308.90

21- وجوه أحذية وأجزاءها عدا

المقسيات ونعال وكعوب خارجية

من مطاط أو لدائن وغيرها

من أجزاء أحذية .
من البند 6406.10
من البند 6406.20
من البند 6406.99

22- حقائب أمتعة (حقائب سفر)
المصنوعة من جلد طبيعي أو اصطناعي
من البند 4202.11
من البند 4202.12

23- حابكات مستنة ما عدا الأجزاء

من البند 9607.11
من البند 9607.19

23- بطانيات وأحزمة

24- الأحذية التقليدية المصنوع نعلها
الخارجي من جلد طبيعي .
من البند 6403.59

25- ألبسة مطرزة من الصناعة التقليدية

(دشاديش وأثواب مطرزة)

قفاطين جلابيب، نسائية ورجالية وأطفال .
من الفصل 62

هنا من الأصيل

- 26- قطن مندوف أو ممشط 5203.00
- 27- حوامل غير مسجلة معدة لتسجيل من البنود 8523.11
الصوت أو الصوت والصورة 8523.12
عدا الاصناف المذكورة في الفصل 37 8523.13
- 28- سلام من المنيوم من البند 7616.90
- 29- عربات نقل أطفال وأجزاءها 8715.00
- 30- مدافئ تعمل بالغاز من البند 7321.81
- 31- موققات (فرامل) وموققات مساعدة 8708.31
(فرامل سيرفر) وأجزاءها . 8708.39
- 32- لوحات (بما في ذلك لوحات التحكم الرقمية)، طاولة، مناضد، خزائن الخ 8537
- 33- جصور برادي من معدن أو بلاستيك من البنود 8302
3925
- 34- أجهزة حرارية كهربائية من البند 8516.79
لتسخين الأقراص القابلة للناموس .
- 35- محضرات أملاح البحر الميت من البند 3304
(ماعدا ملح الطعام)
- 36- اسمنت أبيض وإن تم تلوينه اصطناعيا 2523.21

- 37- زجاج عموم (فلوت) وزجاج مجلسو 7005
أو مصقول السطح الواح أو صفائح
وإن كانت ذات طبقة ماصة أو عاكسة
للضوء، ولكن غير مشغولة بطريقة أخرى .
- 38- زجاج مأمون يكون من زجاج 7007.19
مقسى (مستقى) أو منضد (باستثناء الأشكال 7007.29
والمقاسات المناسبة لركيها للسيارات
أو للطائرات أو لمراكب الفضاء أو للبواخر
أو لغيرها من معدات النقل)
- 39- مرايا من زجاج بدون أطر 7009.91
- 40- أقلام حبر جاف 9608.10
- 41- أقلام حبر سائل من البند 9608.39
- 42- أقلام رصاص أقلام تلوين من البنود 9609.10
رصاص ورصاص أقلام اسود أو ملون 9609.20
- 43- أسمدة سائلة من الفصل 31
- 44- أنظمة الري بالتنقيط من البند 8424.81
(أنابيب ومنقطات وفلاتر)
- 45- عدسات لاصقة 9001.30
- 46- عدسات للنظارات من زجاج 9001.40

47- عدسات للنظارات من مواد أخرى 9001.50

48- محركات كهربائية من البند 8501

49- كلوريد البوتاسيوم من البند 2827.39

50- قفازات للجراحة من مطاط 4015.11

51- انايب ومواسير وخراطيم من مطاط 4009.30
 مركن غير مقصى مقواه أو متحدة
 بطريقة ما بمواد نسيجية فقط،
 دون لوازم .

52- كواشف تحديد عوامل أو فصائل الدم 3006.20

53- الكواشف المركبة للتشخيص 3822.00
 والمختبرات عدا الداخلة في
 البند 3002 أو 3006

54- خيوط وحبال من مطاط مغطاه 5604.10
 بمواد نسيجية

55- كربونات الكالسيوم 2836.50

56- مبيدات للحشرات والفطريات 3808
 والأعشاب الضارة وسموم القواضم
 وموقعات الانبات الخ

المرفق رقم (2)
 الجدول الأردني للتخفيض التدريجي

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	الإجمالي	مجموع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المالي السارية في 1998/1/1
% 0	% 0	% 0	% 0	% 0	% 0	% 0
% 0	% 1	% 2	% 3	% 4	% 5,2	% 5+0,2
% 0	% 2	% 4	% 6	% 8	% 10,2	% 10+0,2
% 0	% 4	% 8	% 12	% 16	% 20,2	% 20+0,2
% 25	% 26	% 27	% 28	% 29	% 30,2	% 30+0,2
% 25	% 28	% 31	% 34	% 37	% 40,2	% 40+0,2

هكذا من الفصل

المرفق رقم

(3)

الجدول المغربي للتخفيض التدريجي

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	الإجمالي	مجموع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المالي السارية في 1998/1/1
%0	%0	%0	%0	%0	% 2,75	% 2,5+0,25
%0	%2	%4	%6	%8	%10,25	% 10+0,25
%0	%3,5	%7	%10,5	%14	%17,75	% 17,5+0,25
%0	%5	%10	%15	%20	% 25,25	% 25+0,25
%25	%25	%26	%28	%30	%32,75	%32,5+0,25
%25	%28	%31	%34	%37	%40,25	%40+0,25
%25	%30	%35	%40	%45	% 50,25	% 50+0,25

مرفق رقم

(4)

القائمة المغربية للسلع المستثناة من الإعفاء

ما عدا ما ورد في المرفق رقم (1)

مسلسل	الصف	البند الجمركي المنسق
1	رب اليندورة	من البند 200290
2	مسحوق و متفجرات و متوجات الفيروسيريم و خلاط الفيروسيريم و مواد قابلة للاشتعال ماعدا عود القباب و موقدات الولاعات	الفصل 36 ماعدا 36 05 00 36 06 90 00 11
3	اطارات مبددة ، اطارات مستعملة	من 40 12
4	أحذية وطماقات وما يماثلها ، و أجزاء هذه الأصناف	من الفصل 64
5	النسوجات و الألبسة الجاهزة و مصنوعاتهما فيها الألبسة المستعملة	القسم الحادي عشر
6	السيارات	من الفصل 87
7	قضبان وعيدان من حديد أو صلب المستعملة في الحراسنة	من 72 14 من 72 15
8	الأثاث وأجزائه	البند 9401 ، 9402 ، 9403

هكذا من الفصل

المرفق رقم

(5)

القائمة الأردنية للسلع المستثناة من الاعفاء

ما عدا ما ورد في المرفق رقم (1)

مسل	الصف	البند الجمركي للنقل
1	مشروبات وموائل كحولية	البند من 2201-2208
2	تيغ وابدال تيغ مصنعة	الفصل 24 كاملا
3	ملح الطعام	من البند 2501.00
4	رب البندورة	من البند 2002.90
5	أحذية وطماقات وما يماثلها، وأجزاء هذه الأصناف	من الفصل 64
6	الأثاث وأجزائه	البند من 9401.9402.9403
7	سيارات سياحية وغيرها من العربات السيارة المصممة أساسا لنقل الأشخاص [بما فيها سيارات لنقل "10" أشخاص أو أكثر بما في ذلك السائق]، بما في ذلك سيارة الستيشن "بريك" وسيارة السباق .	من البند من 8702-8703
8	مواد نسيجية ومصنوعاتها	القسم الحادي عشر

اتفاقية

بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ؛

رغبة منهما في توسيع التعاون الاقتصادي وتعميقه لما فيه مصلحة البلدين، وعلى وجه الخصوص، في إيجاد ظروف مواتية لاستثمارات المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛

وإقرارا منهما بالحاجة إلى حماية استثمارات مستثمري كلا الطرفين المتعاقدين، وإلى تحفيز تدفق الاستثمارات والمبادرات الفردية في العمل التجاري لغاية الازدهار الاقتصادي لدى كلا الطرفين المتعاقدين ؛

اتفقتا على ما يلي :

هنا من الفصل

المادة الاولى

تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية :

- ١- تعني عبارة "استثمار" : كل أنواع الأصول التي يمتلكها احد مستثمري طرف متعاقد وتستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل منهما، وعلى وجه الخصوص:
- أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها من حقوق الملكية كالهونوات العقارية والحيازات والكفالات ؛
- ب- أسهم الشركات وسندات وأوراق المالية والحصص في ملكية الشركات؛

- ج- الحق في مبلغ نقدي أو الحق في أي التزام بعمل ذي قيمة مالية؛
- د- حقوق الملكية الصناعية والفكرية وتشمل الحقوق المتعلقة بالنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية وعمليات التصنيع التقني والمعرفة الحرفية والسمعة التجارية ؛
- هـ- امتيازات الأعمال التجارية الممنوحة بقانون أو عقد، وتشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو تنميتها أو استخراجها أو استغلالها ؛
- أي تغيير في شكل الأموال المستثمرة لا يؤثر في تصنيفها كاستثمارات شريطة ألا يخالف هذا التغيير تشريعات وقوانين الطرف المتعاقد الذي أقيم الاستثمار على إقليمه.

- ٢- تعني كلمة "عوائد" : المبالغ الصافية التي تجني من استثمار وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر الأرباح والفوائد والريع وحصص أرباح الأسهم والعوائد والأرباح.

٣- تعني كلمة "مستثمر":

- أ- كل شخص طبيعي، يحمل الجنسية الأردنية أو الجنسية المغربية طبقا للقانون المعمول به في كل من الطرفين المتعاقدين؛
- ب- أية شركة ذات شخصية اعتبارية أو مشاركة أو اتحاد شركات أو منظمة أو جمعية أو مشروع مؤسس أو منشأ وفق القوانين المعمول بها لدى كل طرف متعاقد.

٤- تعني كلمة "إقليم":

- أ- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية: جميع الأراضي المكونة للمملكة الأردنية الهاشمية وتشمل المنطقة الاقتصادية التي يتمتع الأردن بالولاية عليها بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض مما يمارس عليها حقوق سيادية أو سلطة بموجب القانون الدولي .
- ب- بالنسبة للمملكة المغربية: جراب المملكة المغربية والبحر الإقليمي وعلى امتداد البحر والأعماق الباطنية للمياه المتاخمة للشواطئ المغربية والموجودة ما وراء المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة والتي يمارس عليها المغرب طبقا للقانون الداخلي والقانون الدولي حقوقه السيادية بهدف استكشاف واستغلال موارده الطبيعية [الجرف القاري] .

٥- تعني عبارة "عملة قابلة للتحويل الحر" :

- دولار الولايات المتحدة الأمريكية أو الجنيه الاسترليني أو المارك الألماني أو الفرنك الفرنسي أو الين الياباني أو أية عملة أخرى شائعة الاستعمال للوفاء النقدي في المعاملات الدولية وشائعة التداول في أسواق الصرف الرئيسية الدولية.

المادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات

1- يشجع كل من الطرفين المتعاقدين ويهيئ ظروفًا مواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لاستثمار رؤوس الأموال في إقليمه ويقبل مثل هذه الاستثمارات وفق قوانينه وأنظمتها .

2- يؤمن كل طرف متعاقد معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، وفيما عدا الإجراءات الضرورية للحفاظ على الأمن العام، تتمتع هذه الاستثمارات بحماية وأمن كاملين وشاملين، ولا يجوز لأي طرف متعاقد أن يعرقل إدارة أو تسيير أو استغلال أو مراقبة هذه الاستثمارات عن طريق تدابير تعسفية أو تمييزية .

المادة الثالثة

أحكام الدولة الأكثر رعاية

1- تغطي استثمارات المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة عادلة ومنصفة ولا تقل في أفضليتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه أو مستثمري أية دولة ثالثة .

2- المستثمرون من طرف متعاقد والذين تصاب استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بخسائر ناجمة عن الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ على المستوى القومي أو تمرد أو عصيان أو اضطرابات أو أحداث شبيهة أخرى في إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن يمنحهم الطرف المتعاقد الآخر فيما يختص بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه ، أو رد الخسائر أو التعويض أو أية تسوية أخرى ، معاملة لا تقل في رعايتها عن المعاملة التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد للمستثمرين التابعي له أو للمستثمرين التابعين لأية دولة ثالثة أيهما أكثر رعاية وتكون المدفوعات الناتجة حرة التحويل.

3- إن معاملة الدولة الأكثر رعاية يجب ألا تفسر بحيث تلزم طرفًا متعاقدًا بأن يمنح المستثمرين والاستثمارات التابعة للطرف المتعاقد الآخر الميزات الناتجة عن أي اتحاد جمركي أو اقتصادي قائم حاليًا أو سينشأ مستقبلاً، أو عن منطقة تجارة حرة أو مؤسسة اقتصادية إقليمية يكون ، أو قد يصبح ، أي من الطرفين المتعاقدين عضواً فيها، ولا يجب أن تتعلق تلك المعاملة، بأية ميزة يولها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمرين من بلد ثالث بموجب اتفاقية حول الازدواج الضريبي أو اتفاقيات أخرى على أساس متبادل بشأن أمور الضرائب .

الماد الرابعة

نزع الملكية

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ إجراءات لنزع الملكية أو التأميم ضد استثمارات أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر إلا تحت الظروف التالية:

1- أن تكون هذه الإجراءات متخذة لغاية مشروعة ووفق تطبيق صحيح للقانون ؛

2- أن تكون هذه الإجراءات غير متحيزة ؛

3- أن تكون هذه الإجراءات مقرونة بمخصصات لدفع تعويض عاجل وفعال، على أن تكون قيمة التعويض مساوية لقيمة الاستثمارات السائدة في السوق وقت الإبلاغ عن اتخاذ قرار نزع الملكية وعلى أن تكون التعويضات قابلة للتحويل بحرية وبعملة قابلة للاستعمال الحر لدى الطرف المتعاقد، وأي تأخير في دفع التعويض تحسب له فائدة بسعر السوق السائد في المعاملات التجارية عند تاريخ أداء التعويض.

هكذا من التحويل

المادة الخامسة

التحويل الحر

- ١- يسمح كل من الطرفين حسب القوانين والأنظمة المعمول بها لديه، ودون تأخير لا مبرر له، بتحويل ما يلي بأية عملة قابلة للاستعمال الحر:
 - أ- الأرباح الصافية وأرباح الأسهم، والعوائد، والمساعدات الفنية، والأتعاب الفنية، والفائدة وغير ذلك من الدخل الجاري الناتج عن استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر؛
 - ب- عوائد البيع أو التصفية الجزئية أو الكلية لأي استثمار تابع لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر؛
 - ج- الأموال المخصصة لسداد الديون والقروض المقدمة من مستثمرين من طرف متعاقد إلى مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر مما اعتبره الطرفان استثمارا.
 - د- دخول ومكتسيات مواطني أي من الطرفين المتعاقدين المستخدمين والسماح لهم بالعمل فيما يتصل باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- ٢- تكون أسعار صرف العملة المطبقة على التحويلات المذكورة في الفقرة "١" من هذه المادة هي نفس أسعار صرف العملة السائدة في وقت التحويل وحسب أسعار الصرف التي يحددها صندوق النقد الدولي وذلك في حالة تعدد أسعار الصرف في الدولة المضيفة .
- ٣- يتعهد الطرف المتعاقد الذي وظفت الاستثمارات في أراضيه بمعاملة التحويلات المشار إليها في الفقرة "١" من هذه المادة معاملة مماثلة في أفضليتها للمعاملة التي يمنحها للتحويلات الناجمة عن استثمارات من أي بلد ثالث .

المادة السادسة

تسوية الخلافات بين المستثمر والدولة المضيفة

- ١- كل خلاف يتعلق بالاستثمارات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر يسوى ويقدر المستطاع بتراضي الطرفين المعنيين.
- ٢- إذا لم تتم تسوية الخلاف بتراضي الطرفين في مدة ستة أشهر من تاريخ رفعه من أحد الطرفين في الخلاف ، فإنه يمكن أن يرفع بطلب من المستثمر إما إلى :
 - السلطات القضائية المحلية للطرف المتعاقد المضيف للاستثمار؛
 - المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك طبقا للاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التي تنشأ بين الدول ورعايا دول أخرى والمعروضة للتوقيع بواشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥.
- ٣- إذا اختار أحد رعايا أي من الطرفين المتعاقدين رفع الدعوى أمام إحدى الجهتين المنصوص عليهما في البند "٢" السابق، تعذر عليه بعد ذلك رفعها أمام الجهة الأخرى.
- ٤- لحل الخلاف ، يطبق القانون الوطني للطرف المتعاقد الذي يوجد الاستثمار محل النزاع على إقليمه، والأحكام المتعلقة بتنازع القوانين وأحكام هذا الاتفاق، ونصوص الالتزام الخاص الذي يمكن أن يكون هذا الاستثمار قد منحه بموجب وكذلك مبادئ القانون الدولي ذات العلاقة.
- ٥- تعتبر قرارات التحكيم نهائية وملزمة بالنسبة لطرفي النزاع، ويلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذها طبقا لقانونه الوطني.

المادة السابعة

تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

- 1- في حالة نشوء أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تماول حكومتا الطرفين المتعاقدين تسوية الخلاف بالطرق الدبلوماسية.
- 2- إذا تعذر تسوية الخلاف وفقا للبند "1" أعلاه خلال ستة أشهر من تاريخ بدء المفاوضات يتم عرض الخلاف بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم خاصة .
- 3- تتكون هيئة التحكيم لكل حالة خاصة بالطريقة التالية:
 - يقوم كل طرف متعاقد بتعيين حكم واحد ويختار الحكمان أحد رعايا دولة ثالثة رئيسا لهيئة التحكيم. ويتم تعيين الحكامين خلال ثلاثة أشهر والرئيس في مدة أقصاها خمسة أشهر ابتداء من تاريخ استلام إعلان التحكيم.
 - إذا تعذر تشكيل أعضاء الهيئة التحكيمية خلال المدد المنصوص عليها، وفي غياب أي اتفاق آخر، يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة ، إلا إذا كان حاملا لجنسية أحد الطرفين المتعاقدين ، أو تعذر عليه القيام بهذه المهمة لأي سبب آخر، فيمكن لنائبه الأقدم في الوظيفة والذي لا يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين أن يقوم بالتعيينات اللازمة .
- 4- تصدر هيئة التحكيم قراراتها على أساس احترام القانون وأحكام هذه الاتفاقية وكذلك مبادئ القانون الدولي.
- 5- تحدد هيئة التحكيم بنفسها الإجراءات الخاصة بها وتتخذ الهيئة قراراتها بأغلبية الاصوات وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

- 6- يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المتعلقة بالحكم الذي يعينه وكذلك المصاريف المتعلقة بتمثيله ويتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي المصاريف المتعلقة بالرئيس وكذلك المصاريف الأخرى.

المادة الثامنة

انتقال الحقوق

إذا دفع أحد الطرفين المتعاقدين مبلغا لأي من مستثمريه بموجب ضمان منحه له ضد مخاطر غير تجارية في شأن استثمار، فعلى الطرف المتعاقد الآخر وبدون إخلال بحقوق الطرف المتعاقد الأول بموجب المادة "6"، أن يعترف بتحويل أي حق أو ملكية للمستثمر أو الشركة المستثمرة إلى الطرف المتعاقد الأول وبحلول الطرف المتعاقد الأول محل المواطن أو الشركة في كافة الحقوق والالتزامات .

المادة التاسعة

مجال التطبيق على الاستثمارات

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات القائمة التي وظفها أو يوظفها مستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفق تشريعاته وقوانينه وأنظمتها قبل سريان هذه الاتفاقية. بيد أن هذه الاتفاقية لا تسري على الخلافات التي تكون قد نشأت قبل سريان مفعولها..

المادة العاشرة

العمل بالاتفاقية ومدتها وإنهاؤها

- 1- تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ الإشعار الآخر - ير الدال على استيفاء كلا الطرفين المتعاقدين لمتطلباتهما الدستورية اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.
 - 2- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتحدد تلقائيا لمدد أخرى مماثلة ما لم يتم إنهاؤها وفقا للفقرة "3" من هذه المادة.
 - 3- لأي من الطرفين المتعاقدين الحق في إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدتها أو في أي وقت بعد انقضاء مدة السنوات العشر الأولى وذلك بإشعار خطي يقدمه إلى الطرف المتعاقد الآخر قبل سنة من تاريخ الإنهاء المقصود.
 - 4- في خصوص الاستثمارات التي سبقت في إقامتها أو في الحصول عليها تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، تبقى جميع أحكام المواد الأخرى من هذه الاتفاقية سارية المفعول مدة عشر سنوات من تاريخ الإنهاء.
- وإثباتا لذلك قام الموقعان أدناه المفوضان حسب الأصول كل عن حكومته بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت في نظرين أصليين باللغة العربية في الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هـ
الموافق 16 يونيو/حزيران 1998 ميلادية

عن

حكومة المملكة المغربية

وزير الاقتصاد والمالية

فتح الله ولعلو

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصناعة والتجارة

هاني الملقى

اتفاق

بشأن النقل الدولي على الطرق للركاب والبضائع

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وحكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين المتعاقدين"،
رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والسياحية
بين البلدين وتطوير التعاون والشراكة في ميدان النقل الدولي على
الطرق،

اتفقتا على ما يلي:

المادة 1 : مجال التطبيق

- 1- تطبق أحكام هذا الاتفاق على نقل الركاب والبضائع بين الطرفين المتعاقدين أو عبور لأراضي أحدهما أو بين بلد آخر وأراضي أحد الطرفين المتعاقدين ويتم بوسائل النقل المسجلة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين.
- 2- لا يسمح لناقلي أحد الطرفين المتعاقدين بإنجاز عمليات نقل الركاب أو البضائع بين نقطتين داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

هنا من الفصل

المادة 2 : تعاريف

لأغراض هذا الاتفاق:

1- تعني كلمة "ناقل" : شخصا طبيعيا أو معنويا ويوجد مقره الرئيسي سواء في المملكة المغربية أو في المملكة الأردنية الهاشمية والذي يرخص له بالقيام بالنقل الدولي على الطرق طبقا للتشريعات الوطنية السارية المفعول في البلاد الذي سجلت فيه واسطة النقل.

2 - تعني كلمة " واسطة نقل":

أ - واسطة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك و مخصصة لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق، أو لنقل البضائع.
ب - مجموعة تتألف من واسطة نقل كما هو مبين في الفقرة (أ) أعلاه تقوم بجر مقطورة أو نصف مقطورة.

3 - تعني كلمة رخصة (تصريح) الوثيقة التي تمنح للناقل بصفة شخصية و يسمح له بموجبها للقيام بعمليات نقل للركاب أو البضائع، ذهابا وإيابا بين أراضي الطرفين المتعاقدين.

أولا : نقل الركاب

المادة 3 : النقل المنتظم للركاب

1 - تعني كلمة "النقل المنتظم للركاب" : نقل الركاب على خط سير بناء على توقيت محدد وأسعار متفق عليها مسبقا.

2 - يرخص لناقلي أحد الطرفين المتعاقدين بالقيام بالنقل المنتظم للركاب بين أراضي البلدين على متن واسطة النقل المسجلة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بعد الحصول على ترخيص مسبق (تصريح).

3 - تسلم السلطة المختصة لكل طرف متعاقد الرخص (التصريح) على أساس المعاملة بالمثل.

4 - لا يحتاج نقل الركاب عبر أراضي الطرفين المتعاقدين إلى رخصة مسبقة (تصريح).

المادة 4 : النقل غير المنتظم للركاب

1 - لا تخضع الحالتان التاليتان لنظام الرخصة المسبقة (التصريح) كما هو منصوص عليه في الفقرة (2) من المادة (3) :
أ () للنقل السياحي العرضي الذي تنقل بموجبه واسطة النقل وعلى طول المسافة نفس المجموعة من الركاب وتعود إلى مكان انطلاقها دون حمل أو إنزال الركاب على مسار الطريق.

ب () للنقل السياحي العرضي الذي يشمل السفر ذهابا ومحملا وإيابا فارغا.

هكذا من الفصل

٢- يستخدم بيان الركاب في الحالتين المذكورتين في "أ" و "ب" أعلاه ويتم وضع نموذج بيان الركاب من قبل اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا الاتفاق.

ثانياً : نقل البضائع

المادة ٥ : الرخص (التصاريح)

١- يتم إنجاز كافة عمليات النقل الخاصة بالبضائع بين الدولتين بوسائط النقل المسجلة في إحدى الدولتين على أساس نظام الرخصة المسبقة (التصريح).

٢- تسلم الرخصة (التصريح) مسبقاً إلى الناقل من قبل السلطة المختصة للطرف المتعاقد والتي تم تسجيل واسطة النقل فيها.

٣- يسمح لواسطة النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين والحاصلة على رخصة مسبقة (تصريح) بتحميل البضائع في رحلة العودة إلى بلدها بعد تفريغ حمولتها في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

٤- لا يحتاج نقل البضائع بالعبور إلى رخصة مسبقة (تصريح).

المادة ٦ : عدد الرخص (التصاريح)

تسلم رخص (تصاريح) نقل البضائع في حدود الحصص المحددة باتفاق مشترك من قبل اللجنة المشتركة المشار إليها في الفقرة (١٤) من هذا الاتفاق .

المادة ٧ : النقل الخاضع لإنذن خاص

تخضع عمليات النقل التالية لإنذن خاص :

١- عمليات النقل التي تبدأ من أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بوسائط النقل المسجلة لدى الطرف المتعاقد الآخر وتنتهي في أراضي بلد ثالث.

٢- عمليات النقل التي تستخدم وسائط نقل يتجاوز وزنها أو حجمها المقاييس المسموح بها في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين.

٣- يحتفظ كل طرف متعاقد بالحق في اشتراط رخص خاصة لنقل المواد للخطرة الذي يقوم به ناقلو الطرف المتعاقد الآخر.

٤- لا يعفي الإنذن الخاص من الحصول على الرخصة المسبقة (تصريح) المشار إليها في الفقرة (١) من المادة (٥) من هذا الاتفاق.

ثالثاً : أحكام عامة

المادة ٨ : الرسوم والضرائب

١- يتم قبول وسائط النقل المسجلة لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمستخدمة في النقل موضوع هذا الاتفاق مؤقتاً في أراضي الطرف المتعاقد الآخر وتعليقاً لرسوم الاستيراد شريطة إعادة تصديرها طبقاً للمهلة والشروط المنصوص عليها في التشريعات الوطنية لهذا الطرف المتعاقد.

٢- لا يفرض أي من الطرفين المتعاقدين أية رسوم أو ضرائب على وسائط النقل المسجلة لدى الطرف المتعاقد الآخر تفوق الرسوم والضرائب المنفوعة من قبل الناقلين الوطنيين.

هكذا من الفصل

المادة 9 : الوقود والزيوت وقطع الغيار

1- إن الوقود و الزيوت الموجودة لدخل الخزانات العادية، كما تم تحديدها من قبل صانعي وسائل النقل المذكورة والمستعملة في دفع المحرك ، وعند الاقتضاء ، في تسيير نظام التبريد ، يتم قبولها مع الإعفاء من الرسوم والضرائب المفروضة على الاستيراد ولا تخضع لقيود وإجراءات حظر الاستيراد.

2- إن قطع الغيار المستوردة لإصلاح وسيلة النقل موضوع هذا الاتفاق ، والتي تعرضت لضرر أو لخلل في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، توضع تحت نظام الاستيراد المؤقت حسب القوانين والأنظمة الوطنية للسارية المفعول في أراضي هذا الطرف المتعاقد. ويجب أن يعاد تصدير أو إتلاف القطع المعوضة أو غير المستعملة تحت مراقبة الجمارك.

3- يمكن لطاقم وسيلة النقل الاستيراد المؤقت، لامتعتهم الشخصية و الأدوات الضرورية لوسيلة النقل خلال مدة إقامتهم في أراضي الطرف المتعاقد الآخر مع الإعفاء من الرسوم الجمركية و رخصة الاستيراد.

المادة 10 : التسويات المالية

تتم كافة التسويات المالية المترتبة عن تطبيق هذا الاتفاق بالعملية القابلة للتحويل أو طبقاً للترتيبات القائمة بين البلدين .

المادة 11 : مراقبة الوثائق و الرخص (التصاريح)

طبقاً لأحكام هذا الاتفاق يجب أن تكون بحوزة الناقل كافة الوثائق الضرورية الخاصة بوسائل النقل وسائقها ورخصة (تصريح) النقل اللازمة، وتقديمها عند الطلب للسلطات المختصة.

المادة 12 : التشريعات الوطنية

1- يجب أن يتقيد الناقلون وطاقم واسطة النقل المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين بالقوانين والأنظمة التي تحكم المرور على الطرق في الطرف المتعاقد الآخر.

2- تخضع عمليات النقل التي لم يرد ذكرها في هذا الاتفاق للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة 13 : المخالفات

في حالة مخالفة أحكام هذا الاتفاق أو مخالفة القوانين السارية المفعول من قبل ناقل أو سائقي أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، فعلى السلطات المختصة للبلد الذي ارتكبت فيه المخالفة إخبار السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر بهدف تطبيق العقوبات القانونية بحق المخالفين.

المادة 14 : اللجنة المشتركة

1- تشكل لجنة مشتركة تتألف من ممثلين للطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها كما يلي:

- الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق.
- دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة بموجب المادة (15) من هذا الاتفاق وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- للتوصية بإجراء أي تعديل لأحكام هذا الاتفاق ورفعها إلى الجهات المختصة للمصادقة عليها.
- تحديد أشكال وشروط تسليم الرخص (التصاريح) للنقل المنتظم وغير المنتظم للركاب.

هكذا من الفصل

— تحديد أعداد وفئات الرخص (التصاريح) لنقل البضائع وأشكال وشروط استعمالها.

— تحديد أشكال وشروط تسليم الإذن الخاص .

2 — تجتمع للجنة المشتركة على الأقل مرة كل سنة في أحد البلدين وبالتناوب.

المادة (15) : السلطات المختصة

السلطات المختصة المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق هي:

بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية،

وزارة النقل

مديرية النقل على الطرق

ص.ب. 35214

عمان

بالنسبة للمملكة المغربية،

وزارة النقل والملاحة التجارية

مديرية النقل البري

ص.ب. 717

الحدود الرباط

رابعاً : أحكام ختامية

المادة 16 : الالتزامات الدولية

لاتمس أحكام هذا الاتفاق بالحقوق والالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم إبرامها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين في مجال النقل الدولي على الطرق للركاب والبضائع .

المادة 17 : الدخول إلى حيز التنفيذ وصلاحيات الاتفاق

1 — يخضع هذا الاتفاق للمصادقة طبقاً للمقتضيات الدستورية والتشريعية لكل من الطرفين المتعاقدين، ويدخل حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الذي يلي آخر إشعار متداول عبر القنوات الدبلوماسية.

2 — يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخوله حيز التنفيذ ويجدد تلقائياً من سنة لأخرى ما لم يتم إنهاء العمل به من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع إعطاء إشعار خطي بذلك قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيته إلى الطرف المتعاقد الآخر.

حرر هذا الاتفاق في نظيرين أصليين باللغة العربية لهما نفس الحجية، في مدينة الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو/حزيران 1998.

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الصناعة والتجارة
هانى الملقى

عن
حكومة المملكة المغربية
وزير النقل والملاحة
التجارية
مصطفى المنصورى

هكذا من الفصل

اتفاق التعاون في الميكان السياحي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة المملكة المغربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية؛

تدعيما للروابط الوثيقة القائمة بينهما؛

وإرساء للسلور الذي تلعبه السياحة في التقارب والتفاهم بين الشعوب؛

ورغبة منهما في تعزيز علاقات الأخوة بين البلدين وخاصة في الميدان

السياحي؛

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

اتخاذ الجانبين كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع التبادل السياحي بين

المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك بتقديم التسهيلات اللازمة

لمواطنيها الراغبين في زيارة أحد البلدين.

المادة الثانيةتشجيع السياحة العلاجية والطبية لتمكين مواطني كل بلد من الاستفادة
من الخدمات والرافق السياحية العلاجية والمستشفيات والمراكز الطبية المتوفرة
في البلد الآخر.المادة الثالثةتشجيع وكلاء السياحة والسفر في البلدين على تنظيم رحلات سياحية
لمواطنيها لزيارة البلد الآخر، وتنظيم برامج مشتركة للأفواج السياحية الوافدة
من بلدان ثالثة لزيارة كلا البلدين.المادة الرابعةتبادل الخبرات في مجالات التكوين والتأهيل السياحي والفندقي وتبادل
مناهج وأساليب التعليم والتدريب في المعاهد والمراكز المتخصصة في البلدين
بالإضافة إلى منح الدراسة والتدريب السياحي والفندقي في مؤسسات البلدين.المادة الخامسةتبادل الخبرات والمعلومات المتوفرة في مجالات التخطيط والترويج والتسويق
السياحي.

هكذا من الأفضل

المادة السادسة

دعوة ممثلي وسائل الإعلام في كلا البلدين لزيارة البلد الآخر قصد إعداد مواد إعلامية سياحية يتم نشرها عبر وسائل الإعلام الخاصة بهم.

المادة السابعة

تبادل الخبرات في مجال التخطيط وتهيئة المناطق السياحية وكذلك في مجال التنمية السياحية في المناطق الصحراوية وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالأساليب المتبعة للحفاظ على المقومات والطابع البيئي والثقافي والاجتماعي لتلك المناطق.

المادة الثامنة

تعريف المواطنين في البلدين بفرص الاستثمار المتاحة في كل بلد في مجال السياحة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة في هذا المجال حسب القوانين والأنظمة المرعية في كلا البلدين.

المادة التاسعة

العمل على إقامة أسابيع سياحية ثنائية وعلى المشاركة في المهرجانات وللمعارض والمؤتمرات والندوات السياحية التي تعقد في كلا البلدين

المادة العاشرة

التعاون والتنسيق المشترك في المحافل الدولية بهدف دعم المواقف والقضايا التي تخص البلدين.

المادة الحادية عشرة

تشكيل لجنة فنية مشتركة تناط بها مهمة متابعة تنفيذ بنود وأهداف هذا الاتفاق، تجتمع مرة واحدة في السنة في أحد البلدين بالتناوب.

يعمل بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويحل بديلا للاتفاق السياحي الموقع بين البلدين بتاريخ 11-5-1978، ويدخل حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه، ويجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إنهاء العمل به قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء الفترة.

حرر في الرباط بتاريخ 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو/حزيران 1998 ميلادية في نظيرين أصليين باللغة العربية.

لمن

حكومة المملكة المغربية

وزير السياحة

الحسين

حسن حباب

لمن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصناعة والتجارة

هاني الملقحي

هكذا من الفصل

اتفاق تعاون

بين

مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية
والمركز المغربي لانعاش الصادرات

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين ،

وتأكيداً على أواصر التعاون بين مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية / وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية والمركز المغربي لانعاش الصادرات وهو مؤسسة عمومية تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية في المملكة المغربية ،

ورغبة في التعاون الصادق بينهما وذلك في إطار الصلاحيات القانونية المخولة لهما ،

تم الإتفاق على مايلي :

المادة الأولى

يبدل الطرفان كل الجهود اللازمة لتنمية المبادلات التجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية.

المادة الثانية

يعمل الطرفان على تشجيع إقامة الإتصالات المباشرة بين رجال الأعمال الأردنيين والمغاربة في المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة، وذلك من خلال تنظيم البعثات التجارية وتقديم التسهيلات الممكنة لمشاركة القطاعين العام والخاص في الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي تقام في كلا البلدين.

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان بصورة منتظمة المعلومات الاقتصادية والتجارية الخاصة بأسواقهما والأسواق الأخرى وذلك من خلال :

- تقديم المنشورات والإحصائيات والمعلومات حول المعطيات الاقتصادية والتجارية الخاصة بالبلدين.
- تقديم القوانين والأنظمة الخاصة بالتجارة الخارجية وبرامج التوريد والتعريفات الجمركية والترتيبات الجبائية والمصرفية السارية المفعول وقنوات التوزيع.

المادة الرابعة

يقوم الطرفان بتقديم التسهيلات اللازمة لوفود رجال الأعمال الأردنيين والمغاربة التي تقوم بزيارة لكلا البلدين ، وبذل التسهيلات الممكنة عند إقامة المظاهرات التجارية الخاصة بأحد الطرفين في بلد الطرف الآخر .

هــكـا من النص

المادة الخامسة

يقوم كل من الطرفين بتقديم التسهيلات الخاصة للطرف الآخر لإجراء دراسة الأسواق الوطنية وأسواق ثلاثة ذات اهتمام مشترك وربط الصلات التجارية وتبادل العروض التصديرية التي من شأنها إنعاش التجارة بين البلدين .

المادة السادسة

يقوم كل من الطرفين بتقديم التسهيلات الخاصة لفنيي الطرف الآخر حتى يتسنى لهم الاستفادة من وسائل البحث المتوفرة في مراكز المعلومات والتوثيق المكتبات لكل منهما .

المادة السابعة

يتبادل الطرفان بصفة عامة تجاربهما عن طريق تنظيم ندوات إعلامية لرجال الأعمال بالبلدين ، وكذلك الدورات التدريبية لفنيي الطرفين والزيارات الإستطلاعية بهدف التعرف على تجارب وخبرات كل جانب في مجال تنمية الصادرات .

المادة الثامنة

إذا لم يتسن للطرفين تلبية مطالب بعضهما فإنهما سيبذلان قصارى جهدهما بالتوصية بأسماء مؤسسات أخرى ذات صلة .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان على التنسيق فيما بينهما لوضع برامج للعمل المشترك بصورة منتظمة .

المادة العاشرة

أية تكاليف مالية تترتب عن برامج التعاون الناجمة عن هذه الإتفاقية يتحملها الطرفان كل فيما يخصه .

المادة الحادية عشرة

يسري العمل بهذا الإتفاق اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه ويبقى ساري المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إلغائه .

حرر هذا الإتفاق في نسختين متساويتين في الصلاحية باللغة العربية ووقع في مدينة الرباط في 21 صفر 1419 هجرية الموافق 16 يونيو / حزيران 1998 ميلادية .

عن
المركز المغربي للإنعاش الصادرات

وزير النقل والسياحة التجارية

مصطفى المنصور

عن
مؤسسة تنمية الصادرات
والمراكز التجارية الأردنية
وزير الصناعة والتجارة

هاني الملقني

هنا من الفصل

اتفاقيات وبروتوكولات

بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٤٣) تاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٢ بموضوع الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بصيغها المرفقة.
- ١ - اتفاقية التبادل التجاري الحر.
- ٢ - اتفاق للتعاون الاداري المتبادل لغايات التطبيق الامثل للقانون الجمركي ومكافحة المخالفات الجمركية.
- ٣ - اتفاق تعاون فني في مجال البترول.
- ٤ - اتفاق تعاون في مجال الثروة السمكية.
- ٥ - اتفاقية للتعاون العلمي والفني بين وزارة التخطيط الاردنية ومعهد التخطيط القومي المصري.
- ٦ - اتفاق تعاون في مجال الادارة العامة والتنمية الادارية.
- ٧ - بروتوكول قواعد المنشأ الملحق باتفاقية التبادل التجاري الحر.
- ٨ - بروتوكول التعاون الفني بين وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ووزارة التجارة والتموين المصرية.
- ٩ - بروتوكول تعاون فني بين مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر.
- ١٠ - بروتوكول تعاون فني بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الاردن ووزارة الكهرباء والطاقة في مصر.

اتفاقية التبادل التجاري الحر

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية المشار اليهنا فيما بعد بالطرفين.

انطلاقاً من روابط الاخوة العربية التي تربط بين شعبيهما والعلاقات العريقة القائمة بين بلديهما.

ورغبة منهما في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على اساس المساواة من اجل توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز التكامل الاقتصادي بينهما ودعم التنمية والتقدم للشعبين الشقيقين.

واقترناعاً منهما بان اتفاق التبادل التجاري الحر سيوفر مناخاً جديداً للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

هكذا من الفصل

وإيماناً منهما بأهمية العمل على تحرير التبادل التجاري بين البلدين من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة على الساحات الوطنية والإقليمية والدولية، واسترشاداً بأهداف الاتفاقيات ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية وقواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

اتفقتا على ما يلي:-

الفصل الأول

تحرير التبادل التجاري

المادة الأولى

يقوم الطرفان تدريجياً بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بينهما خلال فترة انتقالية مدتها لا تتجاوز أول يناير (كانون ثاني) عام ٢٠٠٥ ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية، ووفقاً لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ (الجات) والاتفاقيات الأخرى الملحقه باتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO).

المادة الثانية

أ- يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ والمصدر الأردني والمصري المتبادلة بين البلدين حسب نسب التخفيض المبينة أدناه:

نسبة التخفيض الجمركي	البرنامج الزمني
٪٢٥	العام الأول اعتباراً من ١/١/١٩٩٩
٪٤٠	العام الثاني اعتباراً من ١/١/٢٠٠٠
٪٥٥	العام الثالث اعتباراً من ١/١/٢٠٠١
٪٧٠	العام الرابع اعتباراً من ١/١/٢٠٠٢
٪٨٠	العام الخامس اعتباراً من ١/١/٢٠٠٣
٪٩٠	العام السادس اعتباراً من ١/١/٢٠٠٤
٪١٠٠	العام السابع اعتباراً من ١/١/٢٠٠٥

ب- يستثنى من أحكام الفقرة (أ)، أعلاه السلع والمنتجات التي لا تخضع بصفة مؤقتة للإعفاءات المدرجة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل من كل من الطرفين المدرجة بالجدول الملحق (مرفق رقم ١).

المادة الثالثة

تخضع السلع الزراعية المتبادلة بين البلدين للروزنامة الزراعية المطبقة وفقاً للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في إطار جامعة الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المادة الرابعة

أ- ينعد بترسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل تلك المطبقة في البلدين على السلع المستوردة في ١/١/١٩٩٨. ضمن النظام المنسق للتعريفات الجمركية (H.S).

ب- لا يجوز بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، فرض اية رسوم جمركية رسوم وضرائب اخرى ذات اثر مماثل على السلع والمنتجات المتبادلة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

ج- اذا تم اي تخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل عند او بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، فان الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل المخفضة تحل محل تلك المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

د- يتبع الطرفان جدول التعريفات الجمركية وفق النظام المنسق (H.S.) في تصنيف السلع المتبادلة في التجارة بينهما.

هـ- يقوم الطرفان عند التوقيع على هذه الاتفاقية بتبادل المستندات الخاصة بتحديد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل المطبقة لديهما فعلاً في ١٩٩٨/١/١ وفقاً لجدول التعريفات الواردة بالفقرة (د) من هذه المادة.

المادة الخامسة

أ- تعامل السلع ذات المنشأ والمصدر الاردني او المصري المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية فيما يخص الضرائب الداخلية المفروضة في البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة لها.

ب- يتم احتساب ضريبة المبيعات في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة للسلع التي تستفيد من أحكام هذه الاتفاقية عند استيرادها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين عند دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وفي حال استمرار الجانب الأردني احتساب الرسوم الجمركية المعفاة ضمن وعاء ضريبة المبيعات على هذه السلع يحق للجانب المصري تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

المادة السادسة

- تطبيق نصوص هذا الفصل على المنتجات ذات المنشأ الأردني او المصري المتبادلة بين البلدين. وترفق بها عند تبادلها شهادة منشأ تصدر عن الجهات المختصة في البلد المصدر وتؤشر وتراقب من الجهات المختصة في ذات البلد، وذلك وفقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الملحق بهذه الاتفاقية.

المادة السابعة

تحرر السلع المتبادلة بين البلدين من كافة القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد في كلا البلدين ولا يجوز فرض اي قيود جديدة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. مع مراعاة التزامات كل طرف في اطار منظمة التجارة العالمية.

المادة الثامنة

أ- لا تسري احكام هذه الاتفاقية على المنتجات او المواد المحظور ادخالها او تداولها او استخدامها في اي من البلدين لاسباب دينية او صحية او امنية او بيئية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين.

هنا من الفصل

ب- يطبق الجانبان اجراءات وقوانين الحجر الزراعي والبيطري على السلع الخاضعة لها وذلك وفقاً للقوانين والاجراءات المعمول بها والسارية في كل من البلدين.

ج- لا يجوز ان تستخدم هذه الضوابط والقيود والاجراءات كحواجز او قيود غير مباشرة على التجارة بين الطرفين.

المادة التاسعة

لا تسري الاعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في اي من البلدين والمصدرة مباشرة الى الطرف الاخر او المستوردة من بلد آخر.

المادة العاشرة

أ- يبذل الطرفان جهودهما لتشجيع استخدام المواصفات والمقاييس الدولية الخاصة بجودة المنتجات.

ب- ويعقد الطرفان اتفاقات حول الاعتراف المتبادل بتقييم المطابقة.

المادة الحادية عشرة

يسمح الجانبان بحرية وتسهيل عبور شاحنات وبضائع كلا البلدين عبر أراضي البلد الآخر، بما في ذلك المتجهة إلى طرف ثالث.

ويلتزم الجانبان بتذليل كافة العقبات والعوائق التي تحصل دون مرور هذه الشاحنات.

المادة الثانية عشرة

تجري تسوية المعاملات المالية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدين بالعملات القابلة للتحويل طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية والقوانين والقرارات والأنظمة واللوائح المعمول بها في هذا الصدد بكل منهما.

المادة الثالثة عشرة

- يعمل الطرفان على تشجيع التبادل الاقتصادي والتجاري بينهما في إطار القوانين والقواعد والاجراءات المعمول بها في كل منهما بوسائل من ضمنها:

- أ- تسهيل تبادل البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف على مسار التبادل التجاري سواء بينهما أو بين كل منهما والدول الأخرى.
- ب- المساعدة وتسهيل زيارات رجال الأعمال إلى كل من البلدين.
- ج- تشجيع وترويج الأنشطة الهادفة إلى تسهيل التجارة بينهما بما في ذلك إقامة والإشتراك في المعارض التجارية العامة والمتخصصة وأيضاً إقامة معارض مؤقتة لمنتجات كل بلد في البلد الآخر وكذلك المؤتمرات والدعائية والاعلان والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى وذلك في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين.

المادة الرابعة عشرة

يحق لكل من الطرفين تطبيق إجراءات الوقاية المنصوص عليها في إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وإتفاقية الوقاية التي أسفرت عنها جولة أورجواي طبقاً للأحكام التي

هنا من الفصل

أوردتها هاتان الإتفاقيتان. ويطبق ذلك فقط بالنسبة للمنتجات التي يقرر أي من الطرفين أنه تم استيرادها داخل أراضيه بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق أو نسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي وبحيث تسبب أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم للصناعة أو الزراعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر لتلك المستوردة من الطرف الآخر، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين.

المادة الخامسة عشرة

إذا واجهت جمهورية مصر العربية أو المملكة الأردنية الهاشمية حالة دعم أو إغراق في وارداتها من الطرف الآخر فإنه يمكن إتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات وفقاً لأحكام إتفاقيتي الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات مكافحة الإغراق الملحقان بإتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين. مع أخطار الطرف الآخر بها.

المادة السادسة عشرة

إذا واجه أحد الطرفين مخاطر أو مشاكل أو خلل في ميزان المدفوعات أو ما يهدد بحدوث ذلك، يحق له إتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك وفقاً لأحكام إتفاقية منظمة التجارة العالمية. ويخطر الطرف المتضرر الطرف الآخر في الحين بهذه الإجراءات وعليه أن يحدد الجدول الزمني لإلغائها.

المادة السابعة عشرة

أ- يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية بما في ذلك تسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الأعمال الأدبية والفنية والبرمجيات طبقاً للقوانين والأنظمة المطبقة لديهما وفي إطار التزام الطرفين مع منظمة التجارة العالمية.

ب- يقوم الطرفان بمراجعة هذه المادة بصفة دورية، ويجب في حالة تأثير المشكلات المتعلقة بالملكية الفكرية والصناعية والتجارية على ظروف التجارة أن يتم - بناءً على طلب أي من الطرفين - إجراء محادثات عاجلة وذلك بهدف الوصول إلى الحلول التي ترضي الطرفين.

المادة الثامنة عشرة

لا تتعارض هذه الإتفاقية مع الإتفاقيات السارية وتلك التي يتم إبراسها لأقامة مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية أو إتخاذ ترتيبات بخصوص تجارة الحدود. وذلك وفقاً للمادة الرابعة والعشرين من الفصل الرابع من الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) والالتزامات الناشئة عنها.

المادة التاسعة عشرة

أ- يتعهد الطرفان بمراجعة هذه الإتفاقية طبقاً لتطور إقتصاديات البلدين ومتطلبات المتغيرات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية الدولية، خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، والبحث في هذا الإطار عن إمكانية تنمية وتعميق التعاون بينهما ليشمل الجوانب التي لم يتم التطرق إليها بموجب هذه الإتفاقية. بما في ذلك إعادة النظر بقائمة السلع المؤجل تحريرها الملحق بهذه الإتفاقية (مرفق رقم ١).

ب- يعمد إلى اللجنة التجارية المشتركة المشار إليها في المادة العشرون بالنظر في إمكانية تقديم توصيات بهذا الخصوص وذلك بهدف إجراء مفاوضات في هذا الشأن.

ج- تخضع الاتفاقيات الناتجة عن هذه المفاوضات للتصديق عليها وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل من البلدين وتصبح سارية المفعول من تاريخ تبادل الاخطارات بإتمام إجراءات المصادقة عليها:

الفصل الثاني

الإشراف على التنفيذ

المادة العشرون

أ- لأغراض متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ومعالجة المشاكل التي قد تثار أثناء التنفيذ. تنشأ لجنة تجارية مشتركة برئاسة الوزيرين المختصين بالتجارة الخارجية في البلدين أو من ينوب عنهما، تضم في عضويتها ممثلي الوزارات والجهات المعنية.

ب- تجتمع اللجنة التجارية على الأقل مرة واحدة سنوياً بالتناوب في البلدين. كما يحق لكل طرف طلب عقد إجتماع اللجنة المذكورة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ج- تتولى هذه اللجنة بصفة خاصة المهام التالية:

أ- ضمان احترام تنفيذ التزامات الطرفين الخاصة بتحرير التبادل التجاري بين البلدين من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لبنود هذه الاتفاقية.

٢- دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل تقليص عدد البنود السلمية المدرجة بالقائمة المؤجل تحريرها.

٣- دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل اقتراح توسيع مجالات هذه الاتفاقية طبقاً للمادة التاسعة عشرة.

٤- دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل تطبيق التدابير الوقائية طبقاً للمواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة.

هـ- تسوية النزاعات التي قد تطرأ بين الطرفين حول تفسير وتطبيق احكام هذه الاتفاقية. والمعاملات التي تتم في إطارها.

وتنبتق عن اللجنة التجارية المشتركة. لجنة فنية مشتركة على مستوى الخبراء تنظر في الموضوعات التي تحال اليها من اللجنة التجارية.

المادة الحادية والعشرون

يعتبر بروتوكول قواعد المنشأ والمرفق رقم (١) الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والعشرون

أ- تحل هذه الاتفاقية عند دخولها حيز النفاذ محل إتفاق منطقة التجارة الحرة الموقع بين البلدين بتاريخ ٨ أيار (مايو) عام ١٩٩٦.

المادة الثالثة والعشرون

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ تبادل آخر إخطار بتمام الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق عليها وفقاً للتشريعات المعمول بها في البلدين.

المادة الرابعة والعشرون

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر من تاريخ الانهاء وتظل نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد انقضاء العمل بها بالنسبة للعقود التجارية المبرمة خلال فترة سريانها والتي لم تنفذ حتى تاريخ إنهاء العمل بها.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في مدينة عمان بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٩ هجرية الموافق ١٩٩٨/١٢/١٠ ميلادية من نسختين أصليتين لكل منهما ذات الحجية القانونية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

محمد سالم الحوراني

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

د. أحمد جويلا

وزير التجارة والصناعة

مرفق رقم (١)

قائمة السلع المؤجل تحريرها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل

البنود الجمركية المنسقة	الصفحة
المنسقات والملابس الجاهزة	١
السيارات	٢
تبغ وأبدال تبغ ومنتجاتها مثل السجائر والسيجار	٣
مشروبات وسوائل روحية (كحولية)	٤
حديد تسليح	٥
ملح طعام	٦
رب البندورة (معجون الطماطم)	٧
مياه معدنية	٨

هكذا من الفصل

اتفاق للتعاون الإداري المتبادل

لغايات التطبيق الأمثل

للقانون الجمركي ومكافحة المخالفات الجمركية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،

إدراكاً منهما بأن مخالفات التشريعات الجمركية تضر بالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية للبلدين الشقيقتين،

وإقراراً منهما بأهمية الاحتساب الدقيق للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتحصل عليها عند الاستيراد أو عند التصدير والتأكد من التطبيق الأمثل لإجراءات المنع والتقييد والحظر والرقابة،

واعتراكاً منهما بضرورة التعاون فيما يخص المسائل المتعلقة بتطبيق التشريع الجمركي على المستوى الدولي،

وإذ تعتبران الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية يشكل خطراً على الصحة العامة وعلى المجتمع،

وإيماناً منهما بأن مكافحة المخالفات الجمركية تكون أكثر فعالية بفضل التعاون الوثيق بين إدارتهما الجمركية والمرتكز على أحكام قانونية محددة،

ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المتضمنة إجراءات حظر وتقييد وتدابير خاصة بالمراقبة بالنسبة لبعض البضائع،

فقد اتفقتا على ما يلي:

الفصل الأول

تعريفات

المادة الأولى

لأغراض تطبيق هذا الإتفاق يقصد بالمصطلحات والكلمات التالية، المدلول المبين قرين كل منها :

١ - الإدارة الجمركية : بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية دائرة الجمارك العامة، وبالنسبة لجمهورية مصر العربية مصلحة الجمارك،.

٢ - القانون الجمركي : قواعد القوانين الجمركية وجميع القوانين واللوائح المرتبطة بها .

٣ - المخالفة الجمركية : أي خرق أو شروع في خرق للقانون الجمركي .

٤ - الشخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري .

٥ - معلومات شخصية : معلومات تخص شخص طبيعي معروف أو يمكن تعريفه .

٦ - معلومات : أية معلومات أو وثائق أو تقارير أو نسخ مصدقة أو أية مخاطبات أخرى.

٧ - استخبارات : المعلومات التي تمت معالجتها أو تحليلها للدلالة على وقوع مخالفة جمركية أو الشروع فيها .

٨ - الإدارة المطالبة : الإدارة الجمركية التي تطلب المساعدة .

٩ - الإدارة المطالبة : الإدارة الجمركية التي تتلقى طلب المساعدة .

الفصل الثاني

مجال الإتفاق

المادة الثانية

١ - على الطرفين المتعاقدين ، وعبر إدارتيهما الجمركيتين ، منح المساعدة الإدارية لبعضهما البعض وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق وذلك لغايات التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ولمنع ومكافحة والتحقق من المخالفات الجمركية .

٢ - يجب أن تتفق المساعدة المنصوص عليها في هذا الاتفاق، التي يقدمها أى طرف للآخر، مع التشريعات المحلية لكل منهما وضمن حدود الاختصاص والمصادر المتوفرة لكل طرف .

٣ - يقتصر هذا الاتفاق على المساعدة الإدارية المشتركة بين الطرفين المتعاقدين .

٤ - لا تفر شروط هذا الاتفاق الحق لأى شخص خاص بالحصول على، أو منع أو إستثناء، أى دليل أو وقف تنفيذ أى طلب .

الفصل الثالث

مجال المساعدة

المادة الثالثة

١ - على أى من الإدارتين الجمركيتين للطرفين المتعاقدين أن توفر إحداها للآخرى ، بناء على طلب أو بمبادرة خاصة من أى منهما ، المعلومات والإستخبارات التي تساعد على التأكد من التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ومنع ومكافحة والتحقق من المخالفات الجمركية .

٢ - على أى من الإدارتين الجمركيتين ، حين إجراء تحقيقات نيابة عن الإدارة الجمركية الأخرى ، أن تتصرف وكأنها تجرى هذه التحقيقات لإدارتها أو بناء على طلب إحدى السلطات الأخرى الموجودة في بلدها .

المادة الرابعة

١ - يجب على الإدارة الجمركية لأى من الطرفين المتعاقدين ، عندما يطلب منها ذلك من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، أن توفر كافة المعلومات المتعلقة بالقانون والإجراءات الجمركية المعمول بها في إقليمها والمتعلقة بالتحقيقات ذات الصلة بالمخالفة الجمركية.

٢ - على أى من الإدارتين الجمركيتين للطرفين المتعاقدين، وبناء على طلب من الإدارة الجمركية للطرف المتعاقد الآخر أو بمبادرة خاصة منها ، أن تبلغ عن أى معلومات تتعلق بـ :

- أ - أية أساليب جديدة أثبتت فعاليتها في تطبيق القانون الجمركي .
- ب - أية أساليب أو وسائل جديدة في ارتكاب المخالفات الجمركية .

هنا من الفصل

المادة الخامسة

تقوم الإدارة الجمركية لأي من الطرفين المتعاقدين - إذا ما طلب منها - بتزويد الإدارة الجمركية للطرف المتعاقد الآخر بالمعلومات التالية بصفة خاصة:

- ١ - ما إذا كانت البضائع المصدرة ، التي تم إستيرادها الى الأراضى الجمركية للدولة الطالبة، قد تم تصديرها بشكل قانونى من الأراضى الجمركية للدولة المطالبة .
- ٢ - ما إذا كانت البضائع التي تم تصديرها من الأراضى الجمركية للدولة الطالبة، قد تم إستيرادها بشكل قانونى للأراضى الجمركية للدولة المطالبة، وعن الإجراء الجمركى المتخذ بشأن البضاعة إذا تم إتخاذ أى إجراء جمركى بشأنها .

المادة السادسة

تقوم الإدارة الجمركية لأى من الطرفين المتعاقدين - إذا ما طلب منها - أن توفر كافة المعلومات والإستخبارات وكذا الاحتفاظ بمراقبة خاصة لـ :

- ١ - أولئك الأشخاص المعروفين لدى الإدارة الطالبة بارتكابهم مخالفات جمركية أو الإشتباه بذلك وخاصة أولئك الذين يتنقلون من وإلى الأراضى الجمركية للدولة المطالبة .
- ٢ - البضائع المحمولة أو المخزنة والتي تشبه الإدارة الطالبة بأنها عرضة للنقل بطرق غير مشروعة باتجاه الأراضى الجمركية للدولة الطالبة .
- ٣ - وسائل النقل التي تشبه الإدارة الطالبة باستخدامها فى إرتكاب مخالفات جمركية فى الأراضى الجمركية لأى من الطرفين المتعاقدين .
- ٤ - الأماكن التي تشبه الإدارة الطالبة باستخدامها لإرتكاب مخالفات جمركية فى الأراضى الجمركية لأى من الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة

- ١ - تزود الإدارتان الجمركيتان للطرفين المتعاقدين ، بعضهما البعض ، سواء بناء على طلب أو بمبادرة خاصة من أى منهما، بأية معلومات أو إستخبارات حول الصفقات التي تمت أو يخطط لها والتي تشكل أو قد تشكل مخالفة جمركية .
- ٢ - فى الحالات الخطرة، التي قد تتسبب فى الإضرار بالإقتصاد والصحة العامة والأمن العام أو أية مصلحة حيوية لأحد الطرفين ، تقوم الإدارة الجمركية لأى من الطرفين المتعاقدين بشكل طوعى، بتوفير أية معلومات أو إستخبارات ضرورية للطرف الآخر.

الفصل الرابع

المعلومات والإستخبارات

المادة الثامنة

- ١ - يمكن طلب الوثائق الأصلية فقط فى حال عدم كفاية الأدلة المؤيدة للمعلومات المطلوبة ويتم إرجاعها بالسرعة القصوى، مع وجوب عدم الإضرار بحقوق الإدارة المطالبة أو الطرف الثالث ذو العلاقة.
- ٢ - تقتزن أى معلومة أو إخبارية يتم تناقلها وفق هذا الإتفاق بالمعلومات اللازمة لتوضيحها أو إستخدامها .

هنا من العمل

الفصل الخامس**الخبراء والشهود****المادة التاسعة**

تسمح أيًا من الدولتين المتعاقبتين، إذا طلب منها ذلك، لموظفيها بالمشول أمام المحكمة أو الهيئة القضائية للطرف المتعاقد الآخر كخبراء أو شهود في المخالفات الجمركية .

الفصل السادس**كيفية التقدم بطلب المساعدة****المادة العاشرة**

١ - يتم تبادل المساعدة المنصوص عليها في هذا الاتفاق مباشرة بين الإدارتين الجمركيتين للطرفين المتعاقدين .

٢ - يتم التقدم بالطلب كتابيا وترفق به الوثائق الضرورية، متى تطلب الأمر ذلك، ويمكن التقدم بالطلب شفهيًا على أن يتم تأكيدها كتابيا بشكل عاجل .

٣ - تتضمن الطلبات المقدمة وفق نص الفقرة (٢) من هذه المادة البيانات التالية:

أ - بيانات الإدارة الطالبة .

ب - سبب وموضوع الطلب .

ج - وصف موجز لوقائع الحالة المثارة وعناصرها القانونية وطبيعة الدعوى .

د - أسماء وعناوين الأطراف المعنية بالدعوى إذا أمكن .

٤ - يتم التقيد بطلب أي من الإدارتين الجمركيتين بإتباع إجراء معين وحسب التشريعات الداخلية للدولة المطالبة .

هـ - تبليغ المعلومات والاستخبارات المشار إليها في هذا الاتفاق لموظفين معينين خصيصًا لهذه الغاية من قبل كل إدارة جمركية . ويتم تسليم قائمة بأسماء هؤلاء الموظفين للإدارة الجمركية للطرف الآخر حسب نص الفقرة (٢) من المادة (١٧) من هذا الاتفاق.

الفصل السابع**تنفيذ الطلبات****المادة الحادية عشرة**

١ - إذا لم تتوفر المعلومات المطلوبة لدى الإدارة المتلقية للطلب فعليها ، وبما يتماشى مع التشريعات الداخلية في بلدها :

أ - إصدار طلبات للحصول على المعلومات . أو

ب - إرسال الطلب إلى الجهة المعنية بسرعة . أو

ج - الإشارة إلى السلطات المحلية ذات الاختصاص بهذا الموضوع .

٢ - يمكن أن يتضمن أي تحرر وفق الفقرة (١) من هذه المادة أخذ إشارات من أشخاص يملكون معلومات عن المخالفة الجمركية أو من شهود أو خبراء .

المادة الثانية عشرة

١ - بناء على طلب خطي ، يمكن لموظفين معينين خصيصًا لهذا الغرض من قبل الإدارة الطالبة، ويتصريح من الإدارة المطالبة ووفق الشروط التي تحددها، وإغابات التحقيق في المخالفات الجمركية:

هنا من الفصل

أ - أن يطلعوا على الوثائق والسجلات والمعلومات الأخرى ذات العلاقة الموجودة في مكاتب الدولة المطالبة، وذلك للحصول على أية معلومات لها علاقة بالمخالفة الجمركية.

ب - الحصول على نسخ من الوثائق والسجلات وأية معلومات لها علاقة بالمخالفة الجمركية .

ج - الحضور أثناء الاستجواب الذي تجريه الإدارة المطلوب منها المعلومات في منطقتها الجمركية عندما يكون الأمر متعلقا بالإدارة الطالبة .

٢ - يتمتع موظفو الإدارة الطالبة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، خلال تواجدهم هناك، بذات القدر من الحماية المتوفرة لموظفي تلك الإدارة وحسب القوانين النافذة هناك وأن يكونوا مسؤولين عن أية مخالفة يرتكبوها .

الفصل الثامن

سرية المعلومات

المادة الثالثة عشرة

١ - تستخدم المعلومات أو الاستخبارات التي يتم تلقيها من خلال إطار المساعدة الإدارية بموجب هذا الإتفاق لأغراض هذا الإتفاق فقط، ومن قبل الإدارات الجمركية في كلا البلدين، وذلك باستثناء الحالات التي تسمح بها الإدارة المزودة بالمعلومات صراحة وبموافقة كتابية- باستخدام هذه المعلومات لأغراض أخرى أو من قبل سلطات أخرى.

٢ - تكون المعلومات والاستخبارات التي يتم تلقيها بموجب هذا الإتفاق سرية ، وفي جميع الأحوال يتعين أن تحظى بذات الدرجة من الحماية كتلك التي تحظى بها المعلومة أو الإخبارية من ذات النوع بموجب القانون في البلد المثلقي لها .

المادة الرابعة عشرة

عند تبادل المعلومات الشخصية بموجب هذا الإتفاق، يتأكد الطرفان المتعاقدان من حماية هذه المعلومات بدرجة لا تقل عن تلك المنصوص عليها في النظام القانوني الداخلي لكل من الطرفين المتعاقدين.

الفصل التاسع

رفض المساعدة أو تأجيلها

المادة الخامسة عشرة

١ - يمكن رفض طلب المساعدة في الحالات التي يشكل فيها تلبية هذا الطلب إنتهاكا لمصالح الدولة العليا أو لسيادتها أو أمنها القومي أو نظامها العام أو يؤدي الى كشف سر مهني صناعي أو تجاري ، أو في حالة عدم تماشي هذا الطلب مع التشريعات الداخلية للطرف المتعاقد.

٢ - يمكن تأجيل تقديم المساعدة من قبل السلطة التي تلقت الطلب إذا رأت أن تقديم هذه المساعدة سيؤدي الى التدخل في تحقيق أو محاكمة أو إجراء ما زال مستمرا.

٣ - في حالة رفض طلب المساعدة أو تأجيل تقديمها، يتشاور الطرفان حول المسألة وما إذا كان بالإمكان منح المساعدة وفقا للشروط التي قد تتطلبها الإدارة المتلقي للطلب. وبما يتفق وأحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

هنا من الفصل

الفصل العاشر

التكلفة

المادة السادسة عشرة

- ١ - على الإدارتين الجمركيتين للطرفين المتعاقدين عدم المطالبة بالتعويض عن النفقات المترتبة على تنفيذ هذا الاتفاق، باستثناء المصروفات والمخصصات المدفوعة للخبراء والشهود والمترجمين من غير موظفي الحكومة والتي تتحملها الدولة الطالبة.
- ٢ - إذا كان تنفيذ الطلب ينطوي على تكاليف باهظة وغير عادية، يتشاور الطرفان المتعاقدان لتحديد الشروط التي يتم بناءا عليها تنفيذ الطلب وكيفية تحمل التكاليف.

الفصل الحادي عشر

تطبيق الاتفاق

المادة السابعة عشرة

- ١ - تتخذ الإدارتان الجمركيتان للطرفين المتعاقدين إجراءات تكفل قيام موظفيهما المسؤولين عن التحقيق في، أو مكافحة، المخالفات الجمركية بالإتصال والتعاون فيما بينهما.
- ٢ - تتفق الإدارتان الجمركيتان للطرفين المتعاقدين على ترتيبات معينة من أجل تسهيل تطبيق الاتفاق.
- ٣ - تعد نسبة الخلافات حول تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق وذلك من خلال التنسيق المشترك بين الإدارتين الجمركيتين للطرفين المتعاقدين، وفي حالة عدم التوصل إلى حل في هذا الشأن، تسوى الخلافات عبر القنوات الدبلوماسية.

الفصل الثاني عشر

مجال التطبيق

المادة الثامنة عشرة

يطبق هذا الاتفاق في المناطق الجمركية للطرفين المتعاقدين والمحددة في التشريعات الداخلية لكل منهما.

الفصل الثالث عشر

الدخول حيز النفاذ والسريان والإنهاء

المادة التاسعة عشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ استلام آخر الإخطارين بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول الاتفاق حيز النفاذ.

المادة العشرون

يقوم الطرفان المتعاقدان بمراجعة الاتفاق، بناء على طلب أحدهما أو بعد مضي خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ، ما لم يبلغ كل منهما الآخر كتابيا بعدم ضرورة إجراء مثل هذه المراجعة.

المادة الحادية والعشرون

- ١ - يظل هذا الاتفاق ساريا لأجل غير مسمى، إلا إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين رغبته في إنهائه في أي وقت، وذلك بالتبليغ عبر القنوات الدبلوماسية.

٢ - ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور ثلاثة أشهر من وصول التبليغ المشار إليه بالفقرة (١) الى الطرف الآخر ، مع إتمام الدعاوى المقدمة قبل التبليغ ، وسريان الإجراءات خلال تلك الفترة حسب نصوص هذا الاتفاق .

حرر في عمان بتاريخ ٢١/شعبان/١٤١٩ هـ الموافق ١٠/١٢/١٩٩٨ م من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية.

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور ميشيل مارتو
وزير المالية

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

المهندس سليمان رضا
وزير الصناعة والثروة المعدنية

اتفاق تعاون فني في مجال البترول

بين

وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية
ووزارة البترول في جمهورية مصر العربية

ان وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية ويمثلها في هذا الاتفاق سلطة المصادر الطبيعية وشركة البترول الوطنية وشركة بترافك حفار الآبار ، ووزارة البترول في جمهورية مصر العربية ويمثلها في هذا الاتفاق الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات القطاع العام والمشارك والاستثمار ، والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين،

توطيدا لأواصر الاخوة والصداقة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ، وانطلاقا من روح التضامن بين الشعبين الشقيقين ، وتعزيزا للأهداف القومية التي تربط بينهما، ورغبة في تنمية وتطوير اقتصاديات كل من البلدين في المجالات البترولية المختلفة، وتنفيذا لتوصيات اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة
فقد اتفقا على ما يلي:-

المادة الاولى
عقد الاتفاقيات البترولية

اتفق الطرفان على التعاون بينهما في هذا المجال من خلال :
١. تبادل وجهات النظر حول البنود المعمول بها في البلدين فيما يتعلق بالنموذج المطبق في اتفاقيات اقتسام الإنتاج القائم على التدرج في شرائح الإنتاج .

٢. الاستفادة من التجريبية للمصريين في مجال تسويق مناطق الاستكشاف عن المواد الهيدروكربونية.

المادة الثانية البحث والاستكشاف

اتفق الطرفان على قيام الخبراء في البلدين بما يلي :

١. تبادل الخبرات في مجال إعداد الدراسات الجيولوجية الإقليمية في مناطق غرب وجنوب الأردن ومحاولة ربطها بالمناطق الجيولوجية في شمال سيناء ، بحث تشمل هذه الدراسات استكمال الخرائط الجيوفيزيائية المختلفة التي تغطي تلك المناطق بجانب دراسة الخرائط الجيولوجية وبيانات الآبار المتاحة.

٢. تبادل الخبرات في أساليب تطوير الحقول والانتاج وخاصة الحقول الغازية ، والاستفادة من الخبرات المصرية في تنفيذ الاتفاقيات وتطبيق العقود بعد إعلان الاكتشاف التجاري.

المادة الثالثة

حفر الآبار وتنمية وصيانة الحقول البترولية

اتفق الطرفان على قيام المختصين بالبلدين ببحث الإمكانات المتاحة للتعاون بين شركة الحفر المصرية وشركة بتر الاردنية لحفر الآبار ، وتبادل الخبرات بينهما في مجال حفر الآبار وصيانتها ، وكذلك بحث إمكانية التنسيق في تقديم عروض مشتركة في الأسواق الداخلية والخارجية.

المادة الرابعة المشاريع البترولية

اتفق الطرفان على ضرورة التعاون بين البلدين الشقيقين في مجال إقامة المشروعات البترولية واتاحة الفرصة ما أمكن للشركات البترولية الوطنية في البلدين للاستثمار وتقديم الخدمات المتاحة في مجالات الدراسات الفنية والاقتصادية والتصميمات الهندسية وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالصناعات البترولية على أن يتم :-

١. تسجيل شركات المشروعات البترولية بالبلدين لدى كل من الأطراف الأخرى ودراسة مدى إمكانية مساهمة هذه الشركات في مشروعات البلد الآخر ، وبالنسبة لمصر فهناك شركة الاستشارات الفنية والمشروعات البترولية (بتروجيت) ، الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيمياوية (انبي) وشركة غاز مصر .

٢. تبادل الزيارات بين خبراء المشروعات بالبلدين وتكوين لجنة استشارية من ممثلي الجهتين تقوم بتقديم الدعم الفني والاستشارات الفنية المتاحة لكلا الجانبين بالنسبة للمشروعات البترولية سواء المصرية أو الأردنية .

٣. إمداد الجانب الأردني بسجل لأهم المصانع المصرية التي تقوم بإنتاج المهمات والمعدات المستخدمة في الصناعة البترولية على أن يقوم الجانب الأردني بالمثل في حالة تواجد مثل هذه الصناعات بالأردن .

المادة الخامسة

تبادل المعلومات والخبرات

اتفق الطرفان على تبادل للمعلومات المتاحة بالنسبة للمؤتمرات والندوات والتي ينظمها البلدان في المجالات البترولية والتي يمكن لكل من الطرفين المشاركة فيها ، وكذلك نشرات والأبحاث والزيارات وكل ما من شأنه تعميق أواصر الاخوة والتعاون في مجالات صناعة البترول المختلفة وقع هذا الاتفاق من اصلين باللغة العربية في مدينة عمان بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٩ الموافق ١٠/١٢/١٩٩٨ م.

عن

حكومة جمهورية مصر العربية
وزير الكهرباء والطاقة
المهندس ماهر أباطة

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الطاقة والثروة المعدنية
دكتور هاني الملقى

هنا من الفصل

إتفاق تعاون في مجال الثروة السمكية

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
ويشار اليها فيما بعد بالطرفين .

رغبة منهما في التعاون الفني في مجال الثروة السمكية وتنميتها، واستمرار
وتوثيق العلاقات الاخوية والتعاون المشترك بينهما،
فقد إتفقتا على ما يلي:-

المادة (١)

يتعاون الطرفان في مجال الثروة السمكية من خلال تبادل الخبرات الفنية والدراسات
والبحوث والتشرات والمعلومات المتعلقة بالثروة السمكية وعقد دورات تدريبية للكوادر
الاردنية في مجال الصيد وتربية الاسماك بالمركز الدولي المصري للزراعة وتنظيم
الجولات الاستطلاعية المتبادلة بين الطرفين لتعريفهم بالطرق والوسائل المتبعة في هذا
المجال.

المادة (٢)

يتعاون الطرفان في إجراء الدراسات والبحوث العلمية التطبيقية في مجال الثروة
السمكية وخاصة في مجال تقدير المخزون السمكي والمحافظة على الحياة البحرية في
خليج العقبة والمياه الداخلية.

المادة (٣)



يعمل الطرفان، ما امكن، على توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والدراسات
المشتركة والدورات التدريبية من خلال المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والعربية.

المادة (٤)

تشكل لجنة مشتركة من الطرفين لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق وتطويره، وتجتمع عند
الضرورة او مرة في كل سنة وفي كلا البلدين بالتبادل وترفع تقريرها الى وزارة
الزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضي في
جمهورية مصر العربية (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) . ويتحمل البلد
المضيف تكاليف الاجتماعات ، وتعتبر توصيات هذه اللجنة مكملة لهذا الاتفاق متى
لتفق عليها من الطرفين.

المادة (٥)

- ١- يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد شهر من تبادل خطابات الاشعار باقراره
حسب التشريعات المعمول بها في كلا البلدين ولمدة ثلاث سنوات قابلة
للتجديد لفترات متتالية ، إلا إذا طلب أحد الطرفين إنهاء العمل به وذلك
قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ الانهاء.
 - ٢- يجوز تعديل هذا الاتفاق بموافقة الطرفين ووفقا لذات الاجراءات
المنصوص عليها من الفقرة (١) من هذه المادة.
- وقع في عمان بتاريخ ٢١ / شعبان / الموافق ١٠ / ١٢ / ١٩٩٨ م من
نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية.

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
المهندس/ سليمان رضا	مجمع الخريشه
	
وزير الصناعة والثروة المعدنية	وزير الزراعة

اتفاقية للتعاون العلمي والفني

بين

وزارة التخطيط الأردنية

بالمملكة الأردنية الهاشمية

ومعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية

انطلاقاً من مبدأ التعاون العربي المشترك، وتعزيزاً للتعاون القائم بين المؤسسات المتمثلة في القطرين الشقيقين، وإيماناً بأهمية التعاون في مجالات التخطيط والتنمية وتبادل الخبرات وخلق وعي تخطيطي وكوادر تخطيطية علمية ذات كفاءة اتفقت وزارة التخطيط الأردنية - المملكة الأردنية الهاشمية ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة - جمهورية مصر العربية على إبرام هذه الاتفاقية للتعاون العلمي والفني المشترك بينهما.

المادة الأولى

الابحاث والدراسات

- (١) يتعاون الطرفان في تحديد واعداد وتنفيذ دراسات في مجالات التخطيط والتنمية وخاصة تلك التي تحظى باهتمام كلا الطرفين.
- (٢) اشراك الكوادر العلمية في تقييم الدراسات والابحاث المعدة من قبل الطرفين الآخر في ظل توافر قائمة اسماء وتخصصات الكادر العلمي للطرف الآخر.

المادة الثانية

التمويل

تبادل الخبرات في مجال تمويل المشاريع التنموية من المصادر التمويلية المتاحة من الدول المانحة الصديقة والإجنبية، خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على مساعدات تمويلية وكذلك تبادل الخبرات في أسلوب ادارة واستغلال اموال المنح والقروض المتاحة.

المادة الثالثة

الندوات العلمية والحلقات النقاشية

- (١) يتعاون الطرفان في تنظيم واقامة ندوات علمية وحلقات نقاشية مشتركة في مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية تقام في كلا البلدين حسبما يتم الاتفاق عليها.
- (٢) يقوم كل طرف بتوجيه الدعوة الى الطرف الاخر لحضور الندوات والحلقات النقاشية ولقاءات خبراء ينظمها في الموضوعات ذات العلاقة بمجالات اهتمام الطرفين.

المادة الرابعة

الاستشارات

يتعاون الطرفان في توفير خبرة استشارية في مجالات التخطيط والتنمية كل للطرف الآخر، على أن يتم تحديد صيغ التعاون والالتزامات المالية بالاتفاق بين الطرفين.

المادة الخامسة

النشر والمطبوعات

- (١) يتبادل الطرفان النشرات والمطبوعات والدراسات التي تصدر عن كل منهما.
- (٢) يتولى كل من الطرفين تعريف المعاهد والمراكز والمنظمات والهيئات العلمية والمؤسسات العلمية في بلده بأنشطة الطرف الآخر.

المادة السادسة

التدريب

- (١) يتعاون الطرفان في عقد برامج ودورات تدريبية مشتركة للمختصين في كلا البلدين تتناول مواضيع في مجالات التخطيط والتنمية.
- (٢) يتيح معهد التخطيط القومي عدداً من المقاعد في برامج التدريبية لمتدربين من أجهزة الدولة الأردنية يتم ترشيحهم من خلال وزارة التخطيط الأردنية وفق الشروط التي يحددها معهد التخطيط القومي بالقاهرة.
- (٣) يتبادل الطرفان المطبوعات التدريبية والتدريبية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما.

هكذا من الفصل

المادة السابعة
المعاملة المالية

- (١) يتحمل الجانب الطالب للمهمات التدريبية والاستشارية التي لا تزيد مدتها عن شهر قيمة نفقات السفر والإقامة الكاملة ومكافأة المحاضرات والاستشارات عن فترة المهمة طبقاً للقواعد المطبقة في كلا البلدين.
- (٢) يتم الاتفاق بين الطرفين على الجوانب المالية للمهمات التي تزيد مدتها عن شهر على أساس المستوى العلمي والوظيفي وطبيعة العمل والتخصص المطلوب والمدة.
- (٣) بالنسبة للمؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ولقاءات الخبراء والاجتماعات يتم معاملتها مالياً على النحو التالي:
- يتحمل الجانب الموفد قيمة تذكار السفر.
 - يتحمل الجانب المضيف قيمة نفقات الإقامة الكاملة.

المادة الثامنة
الاحكام العامة

- (١) تجتمع لجنة التخطيط المشتركة مرة كل ستة أشهر في كل من البلدين بالتناوب وتتولى المهام الآتية:
- أ- تنفيذ نصوص هذه الاتفاقية من خلال وضع برامج عمل سنوية.
 - ب- متابعة تنفيذ برامج العمل وتطويرها.
 - ج- تحديد الالتزامات المالية المترتبة على تنفيذ الاتفاقية وبرامجها السنوية.
- (٢) تكون هذه الاتفاقية قابلة للتجديد في نهاية فترتها باتفاق الطرفين.
- (٣) تسري احكام هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ توقيعها.
- وقعت هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ٢١/ شعبان ١٤١٩هـ الموافق ١٠/١٢/١٩٩٨.

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
نائب عماد
وزير التخطيط

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
ظافر البشري
وزير التخطيط والتعاون الدولي

اتفاق تعاون
في مجال الإدارة العامة والتنمية الإدارية
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين إنطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين وتوطيداً لاتفاق التعاون الثنائي في المجالات الإدارية والتنمية الإدارية بين البلدين،

ورغبة منهما في تطوير مجالات التعاون والتنسيق والتشاور كما وردت في مذكرة التفاهة في مجال الإدارة العامة والتنمية الإدارية الموقعة بين البلدين بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٩٧،

فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى
تدريب وتأهيل الموظفين

- ١- يعمل الطرفان على تحقيق أوجه الاستفادة الممكنة بين البلدين في مجال تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها وذلك من خلال تعميم وتنفيذ دورات تدريبية حسب مقتضيات الحاجة بحيث يتم تحديد موضوعاتها وكافة التفاصيل والترتيبات المتعلقة بتنفيذها ضمن خطط سنوية للتدريب.
- ٢- يتم التنسيق بين الطرفين للاستفادة من تبادل المدربين في مجالات تخصصية حسب احتياجات تنفيذ البرامج التدريبية.

هكذا من الفصل

٣- يتم التنسيق بين الطرفين لعقد ورش عمل وحلقات تدريبية مشتركة في مجالات الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية .

٤- يتحمل الطرفان نفقات سفر وتكاليف معيشة وإقامة موفديه .

٥- يقدم الطرفان التسهيلات اللازمة لاستقبال وترتيب إقامة الموفدين.

المادة الثانية

تبادل الخبرات والزيارات

١- يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والمستشارين والمدرّبين حسب الحاجة على أن يلتزم كل منهما بتحديد نوع الخبرة المطلوبة ومستواها وطبيعة المهام المطلوب تنفيذها ومدتها قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ الذي يحدد لمباشرة المهام المراد تنفيذها.

٢- يتفق الطرفان على ترتيبات تكاليف سفر وإقامة الخبرات التي يستعين بها ودفع أجورهم.

٣- يقدم الطرفان التسهيلات اللازمة لسفر واستقبال من يقع عليه الاختيار.

٤- يعمل الطرفان على تبادل التشريعات الإدارية المتطقة بالخدمة المدنية وشؤون الموظفين ونظم التنظيم الإداري وغيرها من التشريعات الإدارية، كما يتبادلان الإصدارات ذات الصلة بالإدارة العامة والعلوم الإدارية مثل الحقائق التدريبية والكتب والمجلات المتخصصة والأبحاث التطبيقية والنشرات والكتيبات وأدلة العمل والإحصاءات والجرائد الرسمية.

٥- يعمل الطرفان على تنسيق الزيارات الميدانية المنتظمة للقيادات العليا والمسؤولين المختصين في مجال التنمية الإدارية والخدمة المدنية بهدف التعرف على تجربة البلدين الشقيقين والإطلاع على خبراتهم في التنمية الإدارية والخدمة المدنية والإصلاح الإداري.

٦- يعمل الطرفان على تنسيق تبادل الدعوات بحضور المؤتمرات والتندوات واللقاءات وورش العمل التي ينظمها كل منهما في بلده في أي مجال من مجالات التنمية الإدارية والخدمة المدنية والإصلاح الإداري.

٧- يعمل الطرفان على تبادل خبراء إختصاصيين في إعداد الأبحاث والدراسات المتخصصة ذات الأهداف التطويرية في الحقول التي يرى بأنه في حاجة إليها مثل: نظم المعلومات وتصنيف الوظائف وتقييم الأداء المؤسسي والفردى للموظفين وتبسيط إجراءات العمل وأية مجالات وأنشطة أخرى تتعلق بالإدارة العامة.

المادة الثالثة

التشاور والتشاور

١- يعمل الطرفان للتنسيق في تبادل وجهات النظر حول ما يخدم تنمية علاقات التعاون الأخوي بينهما في مجال التنمية الإدارية والخدمة المدنية كما يعمل الجانبان لتنسيق مواقفهما حول الموضوعات التي تشملها جداول أعمال الاجتماعات التي يحضرانها على المستويات العربية والإقليمية والدولية بما يحقق مصلحتهما المشتركة والمصلحة العربية العليا .

٢- يعمل الطرفان لتنسيق جهودهما للاستفادة من ما تخصصه المنظمات الدولية من دعم لتمويل جهود التنمية الإدارية والإصلاح الإداري العام وتنفيذ الدراسات والمشاريع المشتركة، كما يتبادلان المعلومات والخبرات للاستفادة القصوى من هذه المصادر .

المادة الرابعة

التطوير الإداري

١- يتبادل الطرفان تجاربهما في مجال برامج التطوير الإداري وتبسيط الإجراءات وتحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين باعتبار أن تحسين مستوى تقديم الخدمات الحكومية للمواطن هي هدف أساسي تسعى إليه كافة الحكومات وفي ظل لتوجه الحالي نحو تشجيع الإستثمارات وجذب رؤوس الأموال لتحقيق أهداف التنمية.

٢- يتبادل الطرفان الخبرات فيما يتعلق بمجال التطوير التنظيمي لهياكل الوحدات الإدارية في الأجهزة الحكومية أو إجراء الحوار حول خبرات واحتياجات البلدين في هذا المجال .

المادة الخامسة

اللجنة الفنية المشتركة

١- يعمل الطرفان على تشكيل لجنة فنية مشتركة تقوم برسم برامج التعاون بين البلدين وتحديد الآلية المناسبة لتنفيذ هذه البرامج ومتابعة تنفيذ فعاليتها وتقييم مستوى التنفيذ واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ البرامج .

٢- يقوم كل طرف بتسمية أعضائه في اللجنة الفنية المشتركة.

٣- تعقد اللجنة المشتركة إجتماعاتها الدورية سنوياً أو عند الضرورة لرسم إستراتيجية وضع الخطط وتنفيذها وذلك بالتنسيق بين الجانبين.

المادة السادسة

الدخول حيز النفاذ

١- يدخل هذا الإتفاق حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه، ويظل نافذاً لمدة غير محددة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابه برغبته في إنهاء العمل به قبل إنتهاء سريته بمئة أشهر.

٢- يحل هذا الإتفاق محل مذكرة التفاهم في مجال الإدارة والتنمية الإدارية الموقعة بين البلدين في القاهرة بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٧.

* وقع هذا الإتفاق في عمان بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٩ هـ / الموافق ١٠ / ١٢ / ١٩٩٨ م من أصليين باللغة العربية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

بسام العموش

وزير التنمية الإدارية

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

أحمد العماوي

وزير القوى العاملة والهجرة

بروتوكول قواعد المنشأ

الملحق باتفاقية التبادل التجاري الحر

بين

المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تعريف

لأغراض هذا البروتوكول يقصد بالمصطلحات التالية ما يلي:

(أ) التجميع: كافة عمليات التشغيل (الشغل) أو التحويل بما في ذلك عمليات

التجميع والتكيب أو أي عمليات إنتاجية أخرى.

(ب) المادة: كل مكون. كل المواد الأولية، كل العناصر أو كل المكونات أو كل

جزء داخل في تصنيع أي منتج.

(ج) المنتج: المنتج الذي تم تصنيعه أو المتحصل عليه حتى ولو كان مدخلاً

إنتاجياً لعملية تصنيع أخرى.

(د) السلع والبضائع: كل من المواد والمنتجات.

هنا من الفصل

المادة الثالثة

التراكم الثنائي

على الرغم مما ورد بالمادة الثانية أعلاه تعتبر المنتجات ذات المنشأ الأردني طبقاً لقتضيات هذا البروتوكول منتجات ذات منشأ مصري ولا يشترط أن تكون هذه المنتجات قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين شريطة أن تكون قد خضعت لتصنيع أو تحويل يفوق العمليات المشار إليها في المادة السادسة من هذا البروتوكول.

وعلى الرغم مما ورد بالمادة الثانية أعلاه تعتبر المنتجات ذات المنشأ المصري طبقاً لقتضيات هذا البروتوكول منتجات ذات منشأ أردني ولا يشترط أن تكون هذه المنتجات قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين. شريطة أن تكون قد خضعت لتصنيع أو تحويل يفوق العمليات المشار إليها في المادة السادسة من هذا البروتوكول.

المادة الرابعة

المنتجات المتحصل عليها كلياً

يعتبر ما يلي منتجات يتحصل عليها كلياً في كل من مصر أو الأردن:

- المنتجات التعديمية المستخرجة من أراضيها أو من قاع بحارهما أو محيطاتهما.
- المنتجات النباتية التي تجنى أو تحصد في البلدين.
- الحيوانات الحية التي تولد وتربى في البلدين.
- المنتجات المتحصل عليها من الحيوانات الحية المرباة في البلدين.

- منتجات القنص أو الصيد الممارسة في البلدين.
- منتجات الصيد البحري والمنتجات الأخرى المستخرجة من البحر بواسطة سفنهما.
- منتجات المواد المشار إليها في الفقرة "و" أعلاه المصنوعة خصيصاً على ظهر السفن المصانع التابعة لهما.
- المواد المستعملة والتي لا تصلح إلا لإسترجاع المواد الأولية.
- الفشلات الناتجة عن العمليات الصناعية المنجزة بهما.
- المنتجات المستخرجة من أراضيها أو باطن أراضيها المائية الواقعة خارج مياههما الإقليمية ما دامت الممارسة لغرض استغلال حقوق فقط على هذه الأرض أو باطن هذه الأرض.
- النشأت المصنعة حصراً من المنتجات المشار إليها من "أ" إلى "ي"

المادة الخامسة

طرق تحديد المنشأ

لتطبيق أحكام المادة الثانية (فقرة ب) لتحديد منشأ السلع المصنعة لدى أي من الطرفين والتي يدخل في إنتاجها مدخلات من منشأ طرف ثالث يتم الأخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة المحلية لتحديد قواعد المنشأ لهذه السلع بحيث لا تقل عن (٤٠٪). وتحسب نسبة القيمة المضافة على النحو التالي:

القيمة النهائية للسلع - قيمة المواد الأجنبية المستوردة

باب المصنع الداخلة في التصنيع

نسبة القيمة المضافة المحلية = $\frac{\text{باب المصنع}}{\text{القيمة النهائية للسلع}} \times 100\%$

القيمة النهائية للسلع باب المصنع

هكذا من الفصل

- ويؤخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة كأساس وفق أحكام هذا البروتوكول مع الأخذ بأحد المعيارين التاليين:
- أ- معيار تغيير التصنيف الجمركي على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية وفقاً للنظام المنسق (H.S Code) حتى ستة أرقام.
- ب- معيار عمليات التصنيع على أن يذكر بدقة العملية التي تحدد منشأ السلع المعنية.

المادة السادسة

التصنيع أو التحويل غير الكافي

تعتبر عمليات التصنيع أو التحويل الآتية غير كافية لإضفاء صفة المنشأ سواء حدث تغيير في بند التعريف أم لم يحدث:

- أ- العمليات اللازمة لحفظ المواد في حالتها الطبيعية أثناء النقل أو التخزين (تهوية، نشر، تجفيف، تبريد، الوضع في الماء المالح أو المكبرت أو المختلط بمواد أخرى. إزالة الأجزاء الفاسدة والعمليات المشابهة).
- ب- العمليات البسيطة (كالتنظيف، الغرلة، الفرز، الغسل، التصنيف، التنسيق بما في ذلك وضع البضائع في مجموعات، التنظيف، الطلاء، التقطيع... الخ).
- ج- تغيير التغليف، تجميع وتقسيم الطرود.
- د- العمليات البسيطة للتعبة في الزجاجات والقوارير والأكياس والعلب وما شابهها من عمليات التغليف البسيطة، وتثبيت البطاقات على العبوات.

- هـ- وضع العلامات على السلع أو أغلفتها وما شابهها من دلالات التمييز.
- و- عمليات خلط المواد البسيطة حتى ولو كانت من أصناف مختلفة بحيث لا تتوفر فيها الشروط الواردة في البروتوكول لحصولها على صفة المنشأ الأردني أو المصري.
- ز- عمليات الجمع البسيطة الهادفة إلى تكوين منتج متكامل.
- ح- تراكم عمليتين أو أكثر من العمليات المشار إليها من "أ" إلى "ز".
- ط- ذبح الحيوانات.

المادة السابعة

المجموعات

طبقاً لمفهوم القاعدة العامة الثالثة من النظام المنسق (H.S) تعتبر ذات منشأ المجموعات المتناسقة (الأطقم) المكونة من مواد ذات منشأ وأخرى غير ذات منشأ شريطة أن تكون المواد الداخلة في تكوينها ذات منشأ، أو أن تكون قيمة المواد غير ذات المنشأ الداخلة في إنتاجها لا تفوق (١٥٪) من سعر المجموعة المتناسقة عند الخروج من المصنع.

المادة الثامنة

العناصر الحياضية

لتحديد المنشأ المصري أو الأردني للمنتجات، لينس من الضروري تحديد منشأ الطاقة الكهربائية، الوقود، المنشآت والتجهيزات، الآلات والأدوات المستخدمة للحصول على المنتج.

هـ. كذا من الفصل

الفصل الثالث

المادة التاسعة

النقل المباشر

إن نظام الإعفاء المنصوص عليه في الاتفاق يطبق فقط على المنتجات والمواد التي تم نقلها بين الأردن ومصر بدون المرور عبر أراضي بلد آخر.

غير أن المواد ذات المنشأ الأردني أو المصري والتي تشكل إرسالية واحدة يمكن أن تحافظ على منشأها الأصلي ولو تم نقلها عبر أراضي دول أخرى. مع إمكانية نقلها أو التخزين المؤقت بشرط بقاء تلك المنتجات تحت مراقبة السلطات الجمركية لبلد العبور وألا تطرأ عليها أية عمليات أخرى غير ما تعلق بعمليات التفريغ أو إعادة الشحن أو كل عملية أخرى تهدف إلى صيانتها.

ويتم إثبات النقل غير المباشر أو العبور بالإدلاء للسلطات الجمركية لبلد الاستيراد:

- بسند النقل المنجز في بلد التصدير.
- وبشهادة صادرة من طرف السلطات الجمركية لبلد العبور (الترانزيت) تتضمن وصفاً دقيقاً للبضاعة، تاريخ تفريغ وإعادة شحن هذه البضائع والظروف التي مرت بها هذه المنتجات أثناء تواجدها ببلد العبور.
- وفي حالة عدم وجود ما سبق، يتم الاكتفاء بأي مستند يعتمد من طرف السلطات الجمركية لبلد الاستيراد.

الفصل الرابع

إثبات المنشأ

المادة العاشرة

يجب أن تكون المنتجات ذات المنشأ الأردني أو المصري وفق مفهوم هذا البروتوكول والمتبادلة بين الطرفين مصحوبة بشهادة منشأ وطنية وفقاً للنموذج المعتمد (المرفق) مستوفية جميع بياناتها.

المادة الحادية عشرة

إجراءات إصدار شهادة المنشأ والتصديق عليها

- ١- شهادة المنشأ للسلع ذات المنشأ الأردني تصدر من قبل الغرف التجارية والصناعية ويتم التصديق عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.
- ٢- شهادة المنشأ للسلع ذات المنشأ المصري تصدر ويتم التصديق عليهما من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.
- ٣- تصدر السلطات المختصة للدولة المصدرة شهادة المنشأ بناء على طلب كتابي من المصدر أو من ينوب عنه رسمياً وتحت مسؤوليته.
- ٤- على المصدر أو من ينوب عنه استيفاء كافة خانات شهادة المنشأ بشكل واضح ويجب أن تكتب البيانات ووصف المنتجات في المساحة المخصصة لذلك وبدون ترك مساحات أو سطور بيضاء وإذا لم تملأ المساحة المخصصة بالكامل يتم وضع خط أفقي تحت السطر الأخير.

هكذا من الفصل

- ٥- يتعين على المصدر المتقدم بطلب لإصدار شهادة المنشأ تقديم المستندات التي تساعد على استيفاء باقي متطلبات البروتوكول وذلك عند الطلب من السلطات المختصة بإصدار شهادة المنشأ.
- ٦- تصدر شهادة المنشأ من قبل السلطات المختصة بإصدار شهادة المنشأ إذا كانت المنتجات أو السلع المصدرة مكتسبة صفة المنشأ وتستوفي كافة المتطلبات الأخرى لهذا البروتوكول.
- ٧- يكتب تاريخ إصدار شهادة المنشأ في المربع المخصص له في الشهادة.
- ٨- يتم إصدار شهادة المنشأ من قبل السلطات المختصة عند التصدير تنفيذاً أو تأكيداً لعملية التصدير.

المادة الثانية عشرة

إصدار شهادة المنشأ بأثر رجعي

- بصفة استثنائية. يمكن إصدار شهادة المنشأ بعد تصدير المنتجات وذلك في حالة عدم إصدارها في الوقت المناسب للتصدير بسبب أخطاء. إغفال غير مقصود في الشهادة. ظروف خاصة. أو إذا ثبت لدى السلطات المختصة أنه قد تم إصدار شهادة المنشأ إلا أنها لم تقبل عند الاستيراد لأسباب فنية.
- يجب على المصدر إيضاح مكان وتاريخ التصدير للمنتجات المطلوب إصدار الشهادة لها بأثر رجعي وذلك في استمارة الطلب مع تحديد أسباب هذا الطلب.
- يجب تظهير شهادة المنشأ باللغة العربية بعبارة "أصدرت بأثر رجعي".

المادة الثالثة عشرة

إصدار نسخة مطابقة لشهادة المنشأ

- ١- في حالة فقد أو تلف شهادة المنشأ، يمكن للمصدر أن يطلب من السلطات المختصة التي أصدرت الشهادة الأولى نسخة مطابقة على أساس مستندات التصدير التي توجد بحوزتها.
- ٢- يجب تظهير النسخة المطابقة للشهادة باللغة العربية بعبارة "صورة طبق الاصل" من الشهادة التي سبق إصدارها على أن تحمل هذه النسخة نفس تاريخ شهادة المنشأ الأولى ويؤخذ بهذا التاريخ عند احتساب الآجال لصلاحية شهادة المنشأ.

المادة الرابعة عشرة

صلاحية شهادة المنشأ

- ١- صلاحية شهادة المنشأ أربعة أشهر تحتسب من تاريخ إصدارها من الدولة المصدرة ويجب تقديمها خلال هذه الفترة للسلطات المختصة للدولة المستوردة.
- ٢- يسمح بقبول شهادات المنشأ المقدمة للسلطات المختصة بالدولة المستوردة بعد انقضاء مدة صلاحية الشهادة من أجل تطبيق النظام التفضيلي وذلك عند تمرر تقديمها قبل الموعد النهائي المحدد أما لقوة قاهرة أو ظروف استثنائية تقبلها الدولة المستوردة.
- ٣- يمكن للسلطات الجمركية المختصة للدولة المستوردة قبول شهادات المنشأ في حالة تقديمها بعد الموعد المحدد لها إذا كان قد تم تسليم المنتجات قبل الموعد المحدد.

المادة الخامسة عشرة

تقديم شهادة المنشأ

- تقدم شهادة المنشأ للسلطات المختصة للدولة المستوردة وفقاً للإجراءات التي تطبقها كل دولة محررة باللغة العربية طبقاً للنموذج المعمول به في إطار جامعة الدول العربية.

هكذا من الضمير

المادة السادسة عشرة

حفظ المستندات

- ١- يحتفظ المصدر المتقدم بالطلب لاصدار شهادة المنشأ بالمستندات لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- ٢- تحتفظ السلطات المختصة للدولة المصدرة والتي اصدرت شهادة المنشأ باستمارة الطلب وباقي المستندات لمدة ٣ سنوات على الأقل.
- ٣- تحتفظ السلطات المختصة للدولة المستوردة بشهادة المنشأ وبيان الفاتورة المقدمة اليها لمدة ٣ سنوات على الأقل.

المادة السابعة عشرة

الاختلافات والاعطاء الشكلية

- ١- ان اكتشاف اختلافات بسيطة بين البيانات المدرجة في شهادة المنشأ والمستندات المقدمة لمكتب الجمارك بقصد استيفاء اجراءات استيراد البضائع لا يؤدي تلقائيا الى عدم صلاحية الشهادة اذا ثبت انها مطابقة للبضائع المستوردة.
- ٢- لا ترفض شهادة المنشأ بسبب الاعطاء الشكلية الواضحة مثل اخطاء الطباعة اذا كانت هذه الاعطاء لا تؤدي الى شكوك حول صحة البيانات المتضمنة في هذه الوثيقة.

الفصل الخامس

التعاون الاداري والفني

المادة الثامنة عشرة

النماذج والاختتام

- ١- يجب ان تزود الجهات المختصة التي تصادق على شهادات المنشأ في كلا البلدين بمعضما البعض بنماذج من الاختتام المستخدمة للمعدة للتصديق على شهادات المنشأ

وكذلك عناوين السلطات المختصة المسئولة عن تأكيد صحة هذه الشهادات وبيانات الفواتير وذلك عن طريق الجهات المسئولة.

- ٢- لضمان التطبيق السليم والصحيح لهذا البروتوكول تساعد مصر والاردن احدهما الاخرى في التحقق من صحة شهادات المنشأ أو بيانات الفواتير ودقة وصحة المعلومات الواردة بها وذلك من خلال الادارات المختصة.

المادة التاسعة عشرة

التحقق من اثبات المنشأ

- ١- تتم المراقبة اللاحقة لأدلة اثبات المنشأ باتباع اسلوب العينة عند وجود اسباب واضحة للشك لدى السلطات الجمركية لبلد الاستيراد في صحة المستندات او حول صفة المنشأ للمواد المذكورة او استيفائها للشروط الواردة في هذا البروتوكول.
- ٢- لتطبيق احكام الفقرة (١) اعلاه تعيد السلطات المختصة لبلد الاستيراد شهادة المنشأ وصور من هذه المستندات للسلطات المختصة في بلد التصدير مع اعطائها عند الاقتضاء الاسباب الجوهرية والشكلية وذلك لمساندة طلب التحقيق.
- ٣- في حالة اتخاذ السلطات المختصة للدولة المستوردة قرارا بوقف المعاملة التفضيلية للمنتجات المعنية اثناء فترة انتظار التحقيق. يعرض على المستورد الافراج عن البضائع مع عدم الاخلال بالاجراءات التحفظية التي تراها مناسبة طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها في كلا البلدين.
- ٤- يتم اخطار السلطات المختصة التي طلبت التحقيق بنتائج هذا التحقيق في اقرب فرصة ممكنة وفي اجل اقصاه ثلاثة اشهر قابلة للتديد لفترة مماثلة عند الاقتضاء ويجب ان توضح هذه النتائج مدى صحة المستندات وما اذا كانت المنتجات المعنية منتجات ذات منشأ اردني او مصري ومستوفاة لكافة متطلبات هذا البروتوكول.

هـ- في حالة وجود شك معقول وعدم وجود رد خلال المدة المذكورة اعلاه من تاريخ طلب التحقيق او في حالة عدم تضمن الرد معلومات كافية عن مدى صحة المستند او المنشأ الحقيقي للمنتجات، تقوم السلطات الجمركية المختصة برفض منح المعاملة التفضيلية لهذه المنتجات الا في حالات استثنائية.

المادة العشرون

المناطق الحرة

يتخذ الطرفان جميع الاجراءات الضرورية لضمان عدم استبدال المنتجات المتبادلة المرفق بها شهادة منشأ والتي تمر خلال عملية نقلها داخل منطقة حرة متواجدة باقليم احد الطرفين بمنتجات اخرى ولا يتم اخضاعها لعمليات غير العمليات العادية التي تقوم بالحفاظ عليها بشكلها الطبيعي، وعلى المستود ان يتقدم بشهادة تثبت ذلك.

المادة الحادية والعشرون

التشاو

تعزيزاً لاستفادة الطرفين يراعى ان يتم التشاور بينهما مستقبلاً لمواءمة قواعد المنشأ مع ما سوف يتم الاتفاق عليه بين كل منهما واي من التجمعات الاقتصادية الدولية والاقليمية وذلك بما لا يخل بالتزامات اي منهما تجاهها.

المادة الثانية والعشرون

العقوبات

تطبق السلطات المختصة لكلا البلدين طبقاً للقوانين السارية في كل منهما عقوبات على كل شخص أنجز أو امر بإنجاز وثيقة متضمنة لمعطيات غير صحيحة بهدف منح المنتجات المعاملة التفضيلية.

المادة الثالثة والعشرون

تسوية المنازعات

في حالة وجود خلافات او نزاعات تتعلق بالمراقبة اللاحقة لأدلة اثبات المنشأ المنصوص عليها في هذا البروتوكول والتي لا يمكن تسويتها بين السلطات المختصة تحال هذه الخلافات الى اللجنة التجارية المشتركة الدائمة لدراستها واقتراح الاجراءات اللازمة لحسمها وعدم تكرارها بما في ذلك حظر التعامل مع المصدر الذي يثبت اخلاله المتعمد بقواعد المنشأ وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين على ان يتم اخطار الجانب الاخر بهذه الاجراءات في حينه وفي كل الحالات فان تسوية النزاعات بين المستورد والسلطات الجمركية المختصة بالدولة المستوردة تبقى خاضعة للتشريع الوطني لهذه الدولة.

المادة الرابعة والعشرون

لجنة التعاون الإداري والفني

تشكل لجنة للتعاون الإداري والفني من خبراء مختصين في كل من البلدين يعمد إليها بما يلي:-

- ١- متابعة التطبيق الصحيح والموحد لهذا البروتوكول.
- ٢- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتفتيش على المصانع والجهات المنتجة للتأكد من صحة منشأ السلعة بناء على طلب أحد الطرفين.

المادة الخامسة والعشرون

يجوز للجنة التجارية المشتركة اتخاذ قرار بالتعديل في بنود هذا البروتوكول.

المادة السادسة والعشرون

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التبادل التجاري الحر بين مصر والأردن الموقعة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٨.

المادة السابعة والعشرون

الملحقات

- تشكل ملحقات هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ منه.
- يمكن للجنة المشتركة اقتراح أي تعديلات بشأن شهادة المنشأ وملحقاتها.

المادة الثامنة والعشرون

تطبيق البروتوكول

تتخذ كل من مصر والأردن كل من جهته التدابير اللازمة لتطبيق هذا البروتوكول.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ٢١/شعبان/١٤١٩ هجرية الموافق ١٠/١٢/١٩٩٨ ميلادية من اصليين باللغة العربية ، لكل منهما ذات الحجية القانونية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

محمد سالم الموراني

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

د. أحمد جويل

وزير التجارة والتموين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الدولة المصدرة:

رقم الشهادة: / /
تاريخها: / /



شعار الدولة المصدرة
شعار الجامعة

شهادة منشأ

رقم

المصدر وعنوانه:		الشركة المنتجة:	
المستورد وعنوانه:		رقم وتاريخ الفاتورة:	
البلد	نوع البضاعة	الوزن	الكمية
العدد	الترع	الرقم	العلامة
القيمة الإجمالية رقماً وكتابة ()			
بيان عناصر الإنتاج			
عناصر التكلفة الأجنبية		الكمية	القيمة
عائدات لجهة أجنبية			
المجموع			
التكلفة النهائية للإنتاج			

تصريح المصدر: أصرح بصحة المعلومات الواردة أعلاه وبين البضائع هي من منشأ ()
الضمانة تمثل نسبة () رقماً () كتابة ()
من كتلة الإنتاج الكلية .
تشهد ()
وأن نسبة القيمة المضافة تمثل () رقماً () كتابة ()
من كتلة الإنتاج الكلية .
تصديق الجهة الحكومية المختصة

هكذا من الأصل

بروتوكول التعاون الفني

بين

وزارة الصناعة والتجارة الأردنية

ووزارة التجارة والتموين المصرية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (وتمثلها وزارة الصناعة والتجارة) ، وحكومة جمهورية مصر العربية (وتمثلها وزارة التجارة والتموين) ، تعبيراً عن عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بينهما ، ورغبة منهما في تعزيز فرص التعاون والتنسيق والعمل المشترك ،

اتفقتا على أن تبذل وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، ووزارة التجارة والتموين المصرية كافة جهودهما المخلصة لتعزيز التعاون الفني المشترك بين الأجهزة والقطاعات التابعة لهما من خلال :

المادة الأولى

التعاون والتنسيق المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات في مجالات المفاوضات الاقتصادية والتجارية سواء في إطار المنظمات الدولية أو التجمعات الإقليمية وكذا المفاوضات الثنائية .

المادة الثانية

التعاون المشترك في مجالات التدريب لتنمية مهارات الكوادر العاملة في مجالات التمثيل التجاري الخارجي وإجراءات مكافحة الدعم والاعراق والوقاية .

المادة الثالثة

التعاون المشترك في مجالات الرقابة على الصادرات والواردات ، والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بشأن الوسائل المتبعة في تطبيقها وخاصة إجراءات فحص الواردات .

المادة الرابعة

التعاون المشترك وتبادل الخبرات وبرامج التدريب في مجالات الرقابة على الاسواق الداخلية وإجراءات حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري وبيانات السجل التجاري ، والاجراءات الخاصة بالمقاييس والموازين .

المادة الخامسة

التعاون المشترك وتبادل الخبرات وبرامج التدريب في مجالات تنمية الصادرات الوطنية للأسواق الخارجية وسياسات حوافز التصدير وكذلك مجالات المعارض والتظاهرات الاقتصادية .

المادة السادسة

التعاون المشترك بشأن تشجيع لقاءات وزيارات رجال الأعمال في البلدين ، لتبادل الأفكار والمعلومات وبحث مجالات زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينهما ، وفاق العمل المشترك سواء داخل أسواقهما أو في أسواق دول أخرى .

هنا من الأعمال

المادة السابعة

تتولى دوائر وقطاعات وأجهزة الوزارتين - كل فيما يخصه - اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لوضع البنود السابقة موضع التنفيذ ، وكذا متابعة تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها الى اللجنة التجارية المشتركة التي تعقد دورياً برئاسة الوزيرين .

المادة الثامنة

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه ويبقى ساري المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهاء خطياً وعبر القنوات الدبلوماسية.

حررت في مدينة عمان ، بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٩ هجرية ، الموافق ١٩٩٨/١٢/١٠ ميلادية، من اصلين باللغة العربية .

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

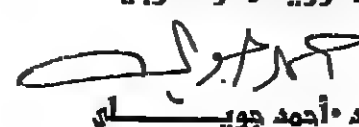


محمد صالح الموراني

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية



د. أحمد جويلى

وزير التجارة والتموين

بروتوكول تعاون في

بين

مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية

و الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

في جمهورية مصر العربية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية ، انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين ، وتفعيلاً لاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين الشقيقين والموقع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٦/٥/٨ م .

وتأكيداً من مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية (المشار إليهما أدناه بالجانبين) لرغبتيهما في تنمية التعاون الصادق بينهما .

فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الأولى

تبادل التشريعات الاستثمارية وما يطرأ عليها من تعديلات وتطوير ، وكذلك الكتب والنشرات والمطبوعات الأخرى المتعلقة بالاستثمار ، وقوائم الفرص الاستثمارية المعروضة للترويج في كلا البلدين ، وكل ما يتعلق بتنشيط الاستثمار بما في ذلك الدراسات والأبحاث المتاحة في هذا المجال .

هكذا من الفصل

المادة الثانية

تبادل الزيارات بغرض الاطلاع على تجارب وخبرات كل جانب في مجال تشجيع الاستثمار وتنظيمه وخاصة في مجال الترويج للاستثمارات والأسس والضوابط المتعلقة بتخصيص أراضي الاستثمار للمشروعات ، وكذلك الخبرات التي اكتسبها كل جانب في إقامة المناطق الصناعية والتجمعات الاستثمارية واستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية .

المادة الثالثة

يقدم كل جانب لمستثمره الراغبين في الاستثمار لدى الجانب الآخر التشريعات والبيانات المتعلقة بالاستثمار ، وكذلك القوائم الإرشادية لفرص الاستثمار وأية نشرات أو كتب أو دوريات أو معلومات أخرى تتعلق بالاستثمار لدى الجانب الآخر ، كما يدعو كل جانب الجانب الآخر للحضور والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي يعقدها أي منهما في مجال الاستثمار والترويج للاستثمارات ، ويوافق الجانبان على تبادل أوراق العمل والدراسات التي تقدم في هذه الندوات والتوصيات والقرارات التي تقر فيها.

المادة الرابعة

١- في سبيل تنفيذ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين الموقعة في ١٩٩٦/٥/٨ ، ولتحقيق أهداف هذا البروتوكول تشكل لجنة مشتركة لتشجيع الاستثمارات برئاسة رئيسي المؤسسة والهيئة ، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الجهتين وأثنين من كل طرف ممثلين عن القطاع الخاص.

٢- يكون من مهام اللجنة المشتركة ما يلي:-

- أ- متابعة تنفيذ أحكام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين البلدين ، وهذا البروتوكول.
- ب- تشجيع إقامة مشروعات مشتركة في البلدين وبحث الوسائل والسبل التي تؤدي إلى تنفيذ مثل هذه المشروعات بما في ذلك تنظيم اللقاءات بين المستثمرين الأردنيين والمصريين لتحقيق هذه الغاية.
- ج- العمل على إزالة الصعوبات التي قد تعوق تنفيذ الاستثمارات التي ينفذها مستثمري أي من الجانبين لدى الجانب الآخر ، والمساهمة في حل الخلافات الناشئة عنها بالطرق الودية.
- د- بحث وسائل إنشاء المناطق الصناعية وتجهيز خدماتها بالاستفادة من تجربة الجانبين .
- هـ- دراسة المقترحات المتصلة بمجال الاستثمار والتي تحال إليها من الجهات المعنية في كلا البلدين ورفع المقترحات والتوصيات بشأنها إلى اللجنة العليا المشتركة .
- و- تجتمع اللجنة مرة كل سنة وكلما اقتضت الحاجة بالتشاور في كل من عمان والقاهرة .

المادة الخامسة

يعمل بهذا البروتوكول من تاريخ التوقيع عليه ويسري مفعولة لمدة ثلاثة أعوام ويتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ، ما لم يخطر أحد الجانبين الجانب الآخر كتابة برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء المدة المقررة لسريانه بثلاثة أشهر.

حرر هذا البروتوكول من أصلين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية القانونية ، ووقع في عمان يوم ٢١ من شعبان ١٤١٩ هـ ، الموافق ١٠ من شهر ديسمبر ١٩٩٨ م.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

محمد صالح الحوراني

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

ظافر سليم البشري

وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي

بروتوكول

تعاون فني

بين

وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالمملكة الأردنية الهاشمية
ووزارة الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية
في مجالات
الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة

انطلاقاً من العلاقة الاخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين - المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

وتحقيقاً لمستويات أفضل للتنسيق والتعاون في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة، على نحو ما اتفق عليه في الدورة الرابعة عشرة للجنة العليا المشتركة بين البلدين التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٦-٥ يوليو (تموز) ١٩٩٧.

فقد اتفق الطرفان على إقامة تعاون فني بين كل من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بمصر والمركز الوطني لبحوث الطاقة بالأردن عن طريق :

- ١- تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى الطرفين في مختلف مجالات تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة وذلك عن طريق تبادل الزيارات بين الجانبين واشترك الخبراء منهما في الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعقد في هذا المجال .
- ٢- تحديد الامكانيات المتاحة في كل من البلدين الشقيقين في مجال تصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة تصنيع الخلايا الشمسية ومكونات مزارع الرياح وتحديد الخطوات اللازمة للاستفادة بهذه الامكانيات .
- ٣- التنسيق حول القيام بتنفيذ مشاريع مشتركة وكذلك برامج مشتركة للتدريب ونقل التقنية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة .
- ٤- التنسيق حول اعداد برامج تنفيذية مشتركة مع الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية ذات العلاقة في اطار التعاون بينها وبين اي من المؤسسات المعنيةتين .

هكذا من الفصل

- ٥- التنسيق في مجال اجراء الدراسات البحثية والتطبيقية وتبادل دراسات تقييم المشروعات الريادية والتطبيقية .
- ٦- ربط قنوات الاتصال بين بنوك معلومات الطاقة في كل من البلدين الشقيين.
- ٧- وضع معايير ونظم الاختبار واصدار شهادات الصلاحية لمعدات نظم الطاقة المتجددة .
- ٨- تشكيل لجنة مشتركة من كل من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية والمركز الوطني لبحوث الطاقة التابع لوزارة الطاقة والثروة المعدنية بالملكة الاردنية الهاشمية ، على ان تجتمع اللجنة بشكل دوري سنويا في البلدين بالتبادل للاتفاق على برنامج العمل السنوي وتقييم نتائج تنفيذ برامج التعاون المشترك .
- ٩- احكام عامة :
- أ- يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيعه ويتم تجديده كل ثلاث سنوات أخرى بموافقة الطرفين .
- ب- يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا البروتوكول إذا أبدى رغبته بذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يحدده لانهائه .
- ج- يحدد هذا البروتوكول الاطار العام للتعاون الثنائي بين الطرفين ولا يعطى الشئون المالية والاجرائية المتعلقة بتنفيذ أي بند من بنوده، حيث يتم الاتفاق بشكل محدد لتنفيذ أي بند متفق عليه للتعاون بشكل مستقل ومن خلال تبادل المراسلات اللازمة حول ذلك متضمنة الشئون المالية والاجرائية المتعلقة بتنفيذ ذلك البند .
- وقع في عمان - الاردن من نسختين أصليتين باللغة العربية، في اليوم الحادي والعشرين من شهر شعبان ١٤١٩ هـ الموافق العاشر من شهر ديسمبر (كانون اول) ١٩٩٨ .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

دكتور / هاني الملقى
وزير الطاقة والثروة المعدنية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

المهندس محمد ماهر ابازة
وزير الكهرباء والطاقة

مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على ما يلي:-
- ١ - مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون في مجالات الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
- ٢ - مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الاتصالات والمعلومات بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية.
- ٣ - البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في مجال الشباب والرياضة لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ .
- ٤ - مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الاوقاف والشؤون الاسلامية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية.
- ٥ - مذكرة التفاهم بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة الكهرباء والطاقة في جمهورية مصر العربية بشأن التعاون في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واستخدامات تقنيات الاستكشاف الجيوفيزيائي الجوي والبحث والتغلب عن مصادر الثروات المعدنية والمياه الجوفية ودراسات الرصد الاشعاعي البيئي.
- ٦ - مذكرة التفاهم لتشغيل رحلات سياحية بحرية بين العقبة وطابا.
- ٧ - البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال السياحة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية للاعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ .
- ٨ - مذكرة التفاهم حول التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية.

هنا من النسخ

مذكرة تفاهم

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

بشأن

التعاون في مجالات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة الأشغال العامة والإسكان / المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان".

دعما منهما لتوطيد أواصر الاخوة وعلاقات التعاون المتميزة بين البلدين في مجالات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

فقد اتفقا

(المادة الأولى)

يتبادل الطرفان المعلومات والخبرات والبحوث في مجالات تخطيط وإدارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية فيما يتعلق بالأنشطة التالية :

- « الاستشارات والخبرات في مجالات سياسات الإسكان وتشريعاته والتنمية الحضرية المستدامة .
- « إعداد المخططات العمرانية وآليات تنفيذها ومتابعتها ولاسيما ما يتعلق بأسكانات ذوي الدخل المنخفض والمتنكس ومناطق السكن العشوائي .

- « إعداد المخططات التفصيلية والرسومات التنفيذية وتطبيقها على الطبيعة .
- « إعداد معدلات ومعايير تخطيطية لاستعمالات الأراضي في المناطق الحضرية : مناطق إسكانية ، مناطق صناعية ، مناطق سياحية ، مناطق خضراء . . . الخ
- « إعداد البحوث العلمية والتطبيقية المشتركة في مجالات مواد البناء ، والبيئة ، ومياه الشرب والصرف الصحي ، وتبادل الدوريات والنشرات العلمية .
- « تشجيع الإشراف العلمي المشترك على الدراسات الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراه من خلال مراكز بحوث الإسكان والبناء في البلدين ، وكذلك تبادل زيارات الوفود في مجال التدريب والبحوث .
- « تقييم الأثر البيئي للمشاريع ولاسيما مشاريع تخطيط المناطق السكنية والصناعية ، والبنية التحتية ومياه الشرب ، وتبادل وجهات النظر حول القضايا المرتبطة بها .
- « الاطلاع على التجارب المشتركة في مجال الإسكان والبناء .
- « النظم الحديثة في إدارة المشروعات .
- « أنظمة المعلومات المؤسسية والإسكانية والجغرافية .
- « تشجيع شركات المقاولات على القيام بتنفيذ مشروعات مشتركة ومساعدة هذه الشركات في الحصول على أعمال بكلا البلدين .
- « العقود والشروط العامة والعطاءات وإجراءاتها .
- « تنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل المشتركة والتي تناقش القضايا السابقة الإشارة إليها " .
- « دراسة أسلوب الاستيراد والتصدير للخامات الطبيعية التي تدخل في صناعه مواد البناء .

(المادة الثانية)

يقوم الطرفان بالتنسيق المشترك في المؤتمرات العربية والإقليمية والمشاركة في المعارض ، كما يعمل الطرفان على تشجيع زيارات الخبراء والمتخصصين في كلا البلدين بغية إطلاع كل طرف على خبرات الطرف الآخر في مجال الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

هكذا من الفصل

(المادة الثالثة)

ينشئ الطرفان لجنة للتسيق والمتابعة لتنفيذ ما جاء بهذه المذكرة ،
وتتضمن مسئولين في ميادين الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ، وتجتمع اللجنة
سنويا بالتناوب في أحد البلدين وترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا المشتركة
المصرية / الأردنية .

(المادة الرابعة)

يمكن إدخال تعديلات على هذه المذكرة من جانب الطرفين بواسطة
تبادل الرسائل أو التوقيع على بروتوكولات متخصصة .

(المادة الخامسة)

تعتبر هذه المذكرة سارية المفعول من تاريخ تبادل آخر إخطار بإتمام
الإجراءات القانونية اللازمة في كل من البلدين ، ويظل ساريا ما لم يخطر أحد
الطرفين الطرف الآخر - كتابة - برغبته في إنهائه قبل الإنهاء بسنة شهر .

حررت ووقعت في عمان يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/ربيع أول/١٤٢٢ للمولق ٢٠٠١/٦/٥
من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس حاتم الخولاني

وزير المياه والري ووزير الأشغال العامة

والإسكان بالوكالة

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد للدرش

وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي

لقد اتفقتا على ما يلي:-

مذكرة تفاهم

للتعاون في مجال الاتصالات والمعلومات

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة البريد والاتصالات
وجمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الاتصالات والمعلومات والمشار إليهما فيما بعد
بـ (الطرفان)،

تدعيما لعلاقات التعاون المتميزة بين البلدين في كافة المجالات؛ والطلاقا من
الرغبة المشتركة في تأصيل علاقتهما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات ، وأخذاً في الاعتبار وثيقة إعلان الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات التي أقرها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب في
شهر شباط / فبراير ٢٠٠١ ويتفويض من المجلس، وعملا على تعميق مجال التعاون بين
البلدين لمواجهة القضايا والمستجدات الدولية في هذا المجال الحيوي

هكذا من النص

(المادة الأولى)

تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار المشترك في مجال الاتصالات والمعلومات والخدمات البريدية من خلال ما يلي:

١. التعاون في المجال التشريعي وتبادل القوانين ، المحفز له للاستثمار والخبرات المكتسبة لتهيئة البنية القانونية لتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص للاستثمار في مهمة نقل المعرفة والتكنولوجيا وتشغيل العمالة والنهوض بالاقتصاد.
٢. تعزيز التعاون في مجال تنظيم قطاع الاتصالات والمعلومات، وبشكل خاص مجالات التشريع والتسعير والترخيص والترددات وتبادل الخبرات والمعلومات.
٣. تبادل الرأي والخبرات حول أساليب دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاتصالات والمعلومات لتحفيز رأس المال الخاص للاستثمار في هذه الصناعات.
٤. التنسيق المشترك في المؤتمرات والمحافل الدولية لضمان حقوق الدولتين والمجموعة العربية.
٥. تبادل الخبرات في مجال التشريعات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية (التوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية) ..

(المادة الثانية)

تهيئة البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال ما يلي:

١. تبادل المعلومات حول خطط رفع معدل انتشار الخدمة الهاتفية مع التوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية وخدمة الهاتف المتنقل والهواتف عبر الأقمار الصناعية.
٢. تبادل المعلومات حول الخطط والمحفزات لزيادة استخدامات خدمات شبكات الإنترنت والخدمات الإلكترونية الأخرى.

٣. دعم الجهود المبذولة لزيادة دوائر الربط الرقمي المشترك بين الدولتين كجزء من منظومة الربط الإقليمي العربي باستخدام شبكات الكوابل البحرية والأقمار الصناعية وعلى وجهه الخصوص القمر العربي عربسات، مع بحث إمكانية تحويل وصلات الميكرويف التماثلية الحالية بين طابا والعقبة إلى وصلة رقمية.
٤. تبادل الخبرات والمعلومات حول سياسة الاستثمار للترددات بما في ذلك إدخال الجيل الثالث من نظام الهواتف المتنقلة.
٥. تشجيع تخفيض أسعار الاتصالات التحصيلية للحركة المتبادلة لدعم التواصل بين المواطنين في الدولتين وبالتالي تخفيض أسعار الحاسب والمروء.
٦. بحث إمكانية الاستفادة من كابلات الألياف الضوئية الموجودة بالفعل بين مصر والأردن وسوريا والخاصة بشبكة التحكم في منظومة الكهرباء وذلك في مجال الإنترنت والمعلومات.

(المادة الثالثة)

تنمية الموارد البشرية في قطاع الاتصالات والمعلومات وذلك من خلال:

١. تبادل المعلومات والخبرات في مجال تأهيل طلاب المدارس وإعدادهم أعداداً جيداً للتعامل مع إدارات عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
٢. تبادل الخبرات في مجال التدريب المتخصص المكثف في مجالات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات ومع مصادر المعلومات ومع المعاملات والتجارة الإلكترونية واقتصاد المعرفة.
٣. تبادل الخبرات حول أساليب التدريب والتعليم المستمر وإقامة نقاط للتدريب الدائم في جميع المؤسسات الخاصة والعامة والحكومية وتشجيع إقامة الدورات الإقليمية وتبادل المدربين والمتدربين ..

٤. دراسة إمكانية استيعاب طلبة الدراسات العليا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الجامعات والمعاهد المتخصصة.

٥. المشاركة في الندوات وورش العمل المحلية والإقليمية و الدولية التي تعقد في الدولتين ودعوة الجانب الآخر للمشاركة وتسهيل مهمة حضوره.

(المادة الرابعة)

توسيع قاعدة قطاع أعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتشجيع الاستثمار المشترك من القطاع الخاص في الدولتين للتآلف مع الشركات الدولية المتخصصة في مشاريع مشتركة وذلك للمساعدة في نقل واستيعاب التقنيات الحديثة المتطورة.

(المادة الخامسة) .

تنمية السوق المحلي والتصدير من خلال:-

١. دراسة إمكانية إيجاد شركة تسويق مشتركة من القطاع الخاص في البلدين بمشاركة القطاع العام وذلك للمساعدة في تسويق منتجات البلدين من صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٢. دعوة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في المعارض التي تعقد في الدولتين لفتح آفاق التعاون في هذا المجال.

(المادة السادسة)

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين وذلك من خلال:

١. تبادل الخبرات والمعلومات والإنجازات حول موضوع إدخال وتعميق تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

٢. تشجيع المساهمة المشتركة ومع الدول العربية الأخرى في إقامة بنية معلومات عربية تجعل البنية التحتية قابلة للاستثمار والتطوير وقابلة لتقديم نتائج مفيدة وحيوية للمجتمع والاقتصاد.

٣. تشجيع إقامة مشاريع مشتركة وبالتعاون مع الدول العربية الأخرى
تعمل على استخدام اللغة العربية في مجال بنية المعلومات وفي مجال تنظيم
المعلومات العلمية وتسويقها كسلعة اقتصادية عصرية.

(المادة السابعة) .

توسيع مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية من خلال :-

١. دعم حركة البحث التطبيقي ونقل التقنية إلى الدولتين وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المشتركة لهذه الغاية.

٢. تبادل المعلومات والنشرات بما في ذلك الدوريات والدراسات والإحصائيات.

٣. الاستعانة بالخبرات المتاحة في الدولتين لمشاريع التطوير ونقل المعرفة.

(المادة الثامنة)

١. يندرج التعاون في المواد الواردة في مذكرة التفاهم ضمن برنامج سنوية يتم إقرارها والموافقة عليها بين الطرفين.

٢. تشكل لجنة مشتركة بين الوزارتين بهدف متابعة البرامج السنوية التي يتم إقرارها والمواقف عليها بين الطرفين.

٣. تجتمع اللجنة المشتركة دورياً وبالتناوب في كل من الدولتين،

(المادة التاسعة)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ للتوقيع عليها وتسرى لمدة عامين وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين للطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها وذلك قبل انتهاء مدتها بسنة أشهر على الأقل .

حررت ووقعت في عمان يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/ربيع أول/١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٦/٥ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجة القانونية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

السيد فواز الزعبي
وزير البريد والاتصالات

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد النرش
وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي

البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون

بين

المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

في مجال الشباب والرياضة

لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢

أولاً: في مجال الشباب:

١. تبادل الزيارة للطلاب المتميزين في الأنشطة لعدد ١٥ شاب + مشرف خلال نصف العام الدراسي لمدة (٧) أيام.
٢. تبادل زيارات الوفود الشبابية لتعميق أواصر الإخاء بين شباب البلدين.
٣. تبادل المشاركة في المسكرات والمؤتمرات والندوات الشبابية التي تقام في كلا البلدين في المسكرات.

ثانياً: في مجال الرياضة:

١. يتبادل الجانبان الفرق الرياضية في اللبسات المختلفة سواء على مستوى الأندية أو الاتحادات الرياضية لإقامة مباريات ودية أو إقامة معسكرات تدريبية ويكون الاتصال مباشراً بين الهيئات المتناظرة.
٢. يتبادل الجانبان وفداً من القيادات الرياضية للتعرف على أوجه الأنشطة في كلا البلدين.

ثالثاً: في مجال الطلائع:

١. زيارة ثقافية لعدد (١٥) من المتميزين في الموسيقى النحاسية + ٢ إشراف - مدرب مع تقديم عروض موسيقية لمدة (٧) أيام السن من (١٣-١٧) سنة.

هكذا من الضمير

رابعاً: في مجال إعداد القادة:

- ١. تبادل زيارة عدد (٤) من القيادات في مجال إعداد القادة لتبادل الخبرات، للإطلاع على أسلوب ونظم إعداد القادة المحلي لمدة أسبوع

الأحكام العامة:

- ١. يتم الاتفاق بين الجانبين على مواعيد تنفيذ البنود التي لم تحدد مو التنفيذ بمدة لا تقل عن شهر.
- ٢. يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر ذهاباً وعودة ويتحمل الجانب الموعود والإقامة والانتقالات الداخلية والرعاية الصحية أثناء تنفيذ البرامج المنصوص
- ٣. يدخل هذا البرنامج حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه ويظل سارياً لمدة عام ويتم لمدة أو ندد معاملة ما لم يختار أحد الطرفين الطرف الآخر بترقيته في إنتهائه قبل ستة تاريخ انتهائه.

حرر ووقع هذا البرنامج في عمان يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/ربيع أول/١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/٦/٥
بنسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجة القانونية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



المهندس سعيد شقم

وزير الشباب والرياضة

عن

حكومة جمهورية مصر العربية



الدكتور أحمد الدرش

وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي

" مذكرة تفاهم "

للتعاون في مجال الأوقاف والشئون الإسلامية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية المشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان)،

تنفيذا للمقررات والتوصيات لمؤتمرات وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية ،

وانطلاقاً من الرغبة المشتركة بين البلدين في التعاون المستمر والثمر في كل المجالات واليادين التي ينشدها الطرفان ،

وعملًا على تعميق مجال التعاون بين البلدين لمواجهة القضايا والمستجدات في الحياة

المعاصرة ، ورغبة في وضع استراتيجية فعالة في ميدان التعريف بالإسلام والدعوة إليه

ونشره بالحكمة والموعظة الحسنة ،

واستلهاما لمنهج الإسلام في توثيق عرى الروابط بين الطرفين فيما ينبغي تحقيقه ،

ودعماً للتضامن الإسلامي بين الشعبين الشقيقين في الواقع المحيط ،

ورغبة في تعزيز التعاون الثقافي الإسلامي والصداقة والأخوة بينهما ،

فقد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

١- تنشأ وفقاً لهذه المذكرة لجنة مشتركة من ذوي الخبرة في كل من البلدين تسمى

(اللجنة المشتركة للتعاون في مجال الأوقاف والشئون الإسلامية) ويشار إليها فيما بعد بـ

(اللجنة) .

هــ كـ مـ نـ الأـ صـ لـ

ب - تتولى هذه اللجنة الدراسة والتسجيل ومتابعة التنفيذ لكل المقترحات والمواقف المشتركة والبرامج المقدمة من الطرفين .

ج - تجتمع هذه اللجنة في دورة عادية مرة في السنة على الأقل في أحد البلدين بالتناوب .

(المادة الثانية)

يتبادل الطرفان وبصفة منتظمة المطبوعات والبحوث الإسلامية والمجلات التي تنشر فيها الدراسات والأحكام الفقهية وغيرها ، كذلك محاضرات الندوات والمؤتمرات التي تظلم بها مؤسساتهما المعنية .

(المادة الثالثة)

يلتزم الطرفان بتبادل الخبرات والبرامج لإعداد الدورات التدريبية للأئمة والخطباء في مجالات الدعوة والثقافة الإسلامية .

(المادة الرابعة)

يشجع الطرفان تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم الأوقاف وعمارة المساجد وتنسيق الجهود وتوحيد الأنظمة واللوائح المتعلقة بها .

(المادة الخامسة)

يتبادل الطرفان الخبرات المتعلقة بالحفاظ على القرآن الكريم وطباعته ونشره وتوزيعه ويعملان على إقامة المسابقات المشتركة في حفظه وتجويده وتفسيره ، وكذا في السيرة النبوية العطرة والسنة النبوية المطهرة والمشاركة في إعداد الاختبارات التي يتم تنظيمها في هذا المجال .

(المادة السادسة)

يتعاون الطرفان في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بحفظ التراث الإسلامي وإحيائه وتحقيقه ونشره ، كما يعمل الجانبان على تنظيم لقاءات دورية بين العلماء والباحثين في العلوم الإسلامية في البلدين لمواجهة مختلف القضايا والمستجدات في ضوء الأصالة والمعاصرة .

(المادة السابعة)

يعمل الطرفان على تبادل الإحصائيات عن الدعاة والعلماء ، ووضع خطط العمل المشترك ورسم أمثل السياسات لاختيار أفضل العناصر ، لضمان توظيف الكفاءات الممتازة للعمل في مجال الدعوة .

(المادة الثامنة)

يعمل الطرفان على وضع خطة شاملة للتعريف بالإسلام بالطرق المختلفة ، وإصدار الرسائل في هذا الصدد ، وإعداد البرامج ، وعقد الندوات ، وإلقاء المحاضرات ، مع تبادل المعلومات والخبرات والزيارات المحققة لهذا الهدف .

(المادة التاسعة)

يشجع الطرفان التعاون في مجال تبادل الطلاب للدراسة في مجالات العلوم الإسلامية بين البلدين والاستفادة من تبادل المنح الدراسية سنوياً بالعاهد والمؤسسات الإسلامية التابعة لهما .

(المادة العاشرة)

يعمل الطرفان على وضع مشروعات التوأمة بين المساجد في البلدين وتبادل البرامج واللوائح والتعليمات ونظم متابعة العمل في ميدان الدعوة والدعاة والهيكل الوظيفية والتقسيمات الإدارية في هذا الصدد .

هكذا من الأصل

(المادة الحادية عشرة)

يتبادل الطرفان الخبرات بغية الإسهام في المؤسسات الإسلامية العالمية ، وينسقان جهودهما في مجال الحج وكيفية الإعداد له .

(المادة الثانية عشرة)

يعمل الطرفان على وضع البرامج والأسس الفكرية الصحيحة التي توضح مفاهيم الإسلام وتساعد على التقدم والرقى بالأمة في مختلف المجالات ، كما يتم تبادل المعلومات بينهما وتنسيق جهودهما حول هذه القضايا في المحافل والمنظمات الدولية .

(المادة الثالثة عشرة)

يتبادل الطرفان الخبرات حول نظم الوقف وكيفية إدارته وحمايته وتنميته ومجالات صرفه واستثماره ، كما يمكن الإسهام والاشتراك بين الطرفين في مشروعات مختلفة لتنمية أعيان الوقف وأمواله .

(المادة الرابعة عشرة)

يشجع الجانبان تبادل الوفود على مختلف المستويات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الإسلامية التي تعقد في كلا البلدين من أجل تبادل التجارب والخبرات .

(المادة الخامسة عشرة)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ تبادل الإخطارات بإتمام الإجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين ، وتسرى لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لعدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها قبل انتهاء مدتها بستة أشهر ، ويمكن تعديل هذه المذكرة بموافقة الطرفين كتابة وبذات الإجراءات المعمول بها في كلا البلدين .

حررت ووقعت في عمان يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/ربيع أول/١٤٢٢ الموافق ٢٠٠١/٦/٥ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجية القانونية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الإسلامية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور احمد الدرش

وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولي

مذكرة تفاهم

بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية
ووزارة الكهرباء والطاقة في جمهورية مصر العربية
بشأن

التعاون في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية
واستخدامات تقنيات الاستكشاف الجيوفيزيائي الجوي
للبحث والتنقيب عن مصادر الثروات المعدنية والمياه الجوفية
ودراسات الرصد الإشعاعي البيئي

بروح التعاون الأخوي وفي ظل العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين الشقيقين ورغبة من الجانبين في تطوير التعاون القائم بينهما في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وعلى هامش اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الأردنية المصرية عقد السيد المهندس وائل سعيد صبري وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية والسيد الدكتور على فهمي الصعيدي، وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية اجتماعات حضرها عدد من المختصين من البلدين حيث قام الجانبان بتبادل وجهات النظر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واستخدامات تقنيات الاستكشاف الجيوفيزيائي الجوي للبحث والتنقيب عن مصادر الثروات المعدنية والمياه الجوفية ودراسات الرصد الإشعاعي البيئي

وقد أسفرت الاجتماعات عن اتفاق الجانبين على إطار التعاون المشترك المتمثل في المجالات التالية : -

أولاً : الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في مجالات:

أ- الرصد الإشعاعي البيئي للتربة والمياه والهواء ، للمخلفات النووية الصناعية ، وإنشاء شبكة إقليمية متكاملة للرصد الإشعاعي البيئي في البلدين.

هـ: أمن الأصول

ب- الزراعة وتحلية المياه وتنمية الموارد المائية والحفاظ عليها من التلوث
ج- الطب والصناعة والصناعة باستخدام المفاعلات والمسارعات النووية والمشعات
الجامية.

د- تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل في المجالات المختلفة للاستخدامات السلمية للطاقة
الذرية

هـ- مشروع مختبر السنكروترون Synchrotron for Experimental Science and Applications in the Middle East (SESAME) والموجود الآن في الأردن

ثانياً: البحث والتنقيب عن مصادر الثروات المعدنية والمياه الجوفية واستغلالها عن
طريق:-

١- الاستكشاف الجيوفيزيائي الجوي متعدد المستشعر وإعداد الخرائط التفسيرية لتحديد
المستكشفات ذات الاحتمالات لتواجد رواسب خامات معدنية وخاصة رواسب الفوسفات أو
مصادر المياه الجوفية

ب- معالجة وتحليل البيانات الجيوفيزيائية التي تم الحصول عليها من عمليات المسح
الجوى ويشمل ذلك البيانات المغناطيسية، إشعاعية طيفية، ثقالية والكهرومغناطيسية
الجوية.

ج- تبادل الخبراء في مجال التخطيط والإشراف على تنفيذ برامج الاستكشاف
الجيوفيزيائي الجوي والأرضي وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة.

د- استخلاص اليورانيوم من الفوسفات والاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال.

ثالثاً: التعاون في مجال دراسات الرصد الإشعاعي الجوى البيئي عن طريق:

أ- استخدام نظام المسح الإشعاعي الطيفي عالي الحساسية المحمل على طائرة استكشاف
في تنفيذ عمليات المسح الإشعاعي الجوى البيئي وإعداد خرائط للمستويات الإشعاعية
البيئية وذلك بهدف توفير البيانات المرجعية الأساسية المطلوبة لتحديد وتقييم أي تغييرات
بيئية قد تحدث نتيجة لأية أنشطة أو مؤثرات خارجية من دول مجاورة.

ب- تبادل الخبرات في مجال إعادة توظيف البيانات الإشعاعية الجوية المتاحة لدى الجانب
الأردني من خلال عمليات مسح جوى إشعاعي سبق تنفيذها لإعداد خرائط للمستويات
الإشعاعية البيئية.

رابعاً: آلية التنفيذ

تشكل مجموعة عمل مشتركة من الطرفين، ويتم تسمية ممثلي كل من الجانبين بها من
خلال مراسلات متبادلة بينهما على أن تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية سنوياً للاتفاق على
برنامج تنفيذي سنوي بحيث يكون اجتماعها سابق بفترة مناسبة لموعد انعقاد اللجنة العليا
المشتركة، وتتولى مجموعة العمل تقييم الموقف التنفيذي لبرامج التعاون المشترك ورفع
توصياتها للوزير المختص في كل من البلدين، ويمكن لمجموعة العمل أن تشكل
مجموعات عمل نوعية من الطرفين في المجالات التي تم الاتفاق عليها.

خامساً: أحكام عامة

١- يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيعه ويتم تجديده كل
ثلاث سنوات أخرى بموافقة الطرفين

ب- يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا البروتوكول إذا أبدى رغبته بذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر
من التاريخ الذي يحدده لانهاء

ج- يحدد هذا البروتوكول الإطار العام للتعاون الثنائي بين الطرفين ولا يغطي الشؤون المالية
والإجرائية المتعلقة بتنفيذ أي بند من بنوده، حيث يتم الاتفاق بشكل محدد لتنفيذ أي بند متفق
عليه للتعاون بشكل مستقل ومن خلال تبادل المراسلات اللازمة حول ذلك متضمنة الشؤون
المالية والإجرائية المتعلقة بتنفيذ ذلك البند.

وقع في عمان - الأردن من نسختين أصليتين باللغة العربية، في اليوم الثالث عشر من شهر
ربيع أول ١٤٢٢ هـ الموافق الخامس من شهر يونيو (حزيران) ٢٠٠١

وزير الكهرباء والطاقة
بجمهورية مصر العربية

"مهندس / علي فهمي الصعدي"

وزير الطاقة والثروة المعدنية
بالمملكة الأردنية الهاشمية

"مهندس / وائل سعيد صبرى"

هنا من الفصل

مذكرة تفاهم

لتشغيل رحلات سياحية بحرية

بين العقبة وطابا

انطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ورغبة منهما في تعزيز وتعميق أواصر التعاون المشترك بينهما في مجال النقل وتسهيل تنقل الأفواج السياحية في منطقة خليج العقبة، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١. تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي النقل والجهات المختصة في البلدين لإعداد كافة الدراسات اللازمة لتشغيل رحلات سياحية بحرية بين العقبة وطابا مع تحديد شروط وإجراءات وتاريخ بدء التشغيل ومواعيده ومواقع الانطلاق والوصول في كل من العقبة وطابا ودراسة إعفاء القوارب السياحية وطواقمها المستخدمة في هذه الرحلات من أية رسوم في البلدين على أن تتجزم مهمتها في موعد أقصاه تاريخ ٢٠٠١/٨/٣٠.

٢. تتولى شركة الجسر العربي للملاحة حصراً تشغيل هذه الرحلات، وتوفير المستلزمات الفنية والتشغيلية واللوجستية اللازمة لهذه الغاية في كل من العقبة وطابا وعلى نفقتها الخاصة. حررت هذه المذكرة ووقعت في عمان بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥ من نسختين أصليتين واحتفظت كل طرف بنسخة منها.

م. س. هـ

الدكتور صالح أرشدات

نائب رئيس الوزراء / وزير النقل

المملكة الأردنية الهاشمية

ع. م. هـ

الدكتور إبراهيم الدميري

وزير النقل

جمهورية مصر العربية

برنامج تنفيذي

للتعاون في مجال السياحة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
للسنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين تدعيماً للروابط الوثيقة بين البلدين الشقيقين، وإستناداً لأحكام الاتفاق السياحي الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠، ورغبة منهما في تعزيز التعاون بين البلدين في مجال السياحة.

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

التبادل السياحي

يشجع الطرفان التبادل السياحي بين البلدين وذلك بدعوة منظمي ووكلاء السياحة والسفر لوضع برامج زيارات سياحية لكلا البلدين بأسعار تشجيعية.

المادة الثانية

التدريب والأنشطة السياحية

يتفق الطرفان على استمرار تبادل التشريعات والأنظمة التي تحكم أعمال المهن السياحية المعمول بها في كلا البلدين، بما في ذلك المواصفات التي تحكم تصنيف الفنادق والقرى السياحية والهيئات والجمعيات والاتحادات المهنية السياحية.

هكذا من الفصل

المادة الثالثة

التصوير والترويج السياحي

اتفق الطرفان على .

١- دعم الجهود المبذولة لتسويق البلدين كوحدة سياحية واحدة من خلال إعداد برامج سياحية لكل البلدين والترويج لها في دول الطرف الثالث .

٢- تحديث التشرارات السياحية المشتركة التي تبرز أهم المعالم السياحية في كلا البلدين باللغة العربية والإنجليزية

٣- تشجيع استمرار المؤسسات السياحية في المعارض والمناسبات المقامة في كلا البلدين .

٤- إقامة أسبوع سياحي في كلا البلدين ليرى من خلاله أهم المعالم السياحية وعرض الفلكلور والصناعات والحرف التقليدية .

المادة الرابعة

التخطيط والإمتداد السياحي

اتفق الطرفان على تشجيع تبادل الخبرات في مجال التخطيط وتطوير المناطق الساحلية في كلا البلدين وخاصة الدور الذي تقوم به " هيئة التنمية السياحية " في مصر ، والإطلاع على تجارب البلدين في مجال تمويل الإستثمارات السياحية وتوفير الخدمات السياحية المتكاملة والبنية الأساسية في مناطق التنمية السياحية .

المادة الخامسة

التدريب والتأهيل السياحي

اتفق الطرفان على تشجيع تبادل الخبرات في مجالات التدريب والتأهيل الفندقى والسياحي ومناهج وأساليب التطعيم والتدريب في المعاهد والمراكز المختصة وتبادل المنح الدراسية والتدريب السياحي والفندقى في كلا البلدين .

المادة السادسة

الإعلام السياحي

١- يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال الإعلام السياحي المخصص بما في ذلك كيفية معالجة الأحداث المستجدة التي تؤثر على الحركة السياحية وإستمرارية تدفقها .

المادة السابعة

الإحصاء السياحي

٢- يشجع الطرفان تبادل الوفود الإعلامية لإطلاع مواطنى البلدين على المقومات السياحية وتنظية مراحل تطور السياحة في كلا البلدين .

المادة الثامنة

الحرف والصناعات التقليدية

١- يعمل الطرفان على تكثيف تبادل المعلومات والخبرات في مجال تطوير الحرف والصناعات التقليدية والتشريعات والأنظمة التي تحكم أعمال هذا القطاع في البلدين ، وتشجيع المشاركة في المعارض والمناسبات المتعلقة بالصناعات التقليدية المقامة في البلدين .

٢- يشجع الطرفان تبادل الخبراء والحرفيين للإطلاع على تجارب البلدين وإقامة دورات تدريبية لتطوير وتنويع منتجات الحرف والصناعات التقليدية .

المادة التاسعة

يدخل هذا البرنامج حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه ويظل للفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ويظل ساريا إلى أن يتم توقيع برنامج تنفيذى جديد للتعاون في مجال السياحة بين البلدين .

وقع هذا البرنامج في مدينة عمان يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/ربيع أول/١٤٢٢ الموافق ٢٠٠١/٦/٥ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجة القانونية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عقل بلتاجي

وزير السياحة

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

الدكتور مدوح البلتاجي

وزير السياحة

هكذا من الفصل

مذكرة تفاهم

حول التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين)

وانطلاقاً من العلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين وتأكيداً للروابط بين الشعبين الشقيقين وإيماناً بأهمية تطويرها بما يحقق المصالح المشتركة .

وإدراكاً منهما لأهمية تبادل الخبرات والدراسات والمعلومات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وذلك لدورها الفاعل في تحقيق التقدم الاجتماعي ، وسعيهما للاستفادة من تجربتهما وخبرتهما في مجالات التنمية الاجتماعية .

ورغبة منهما في إبرام اتفاقية تستهدف تنظيم سبل التعاون المشترك في المجالات المشار إليها وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة المرعية في كل من البلدين ،

ونزولاً على الاعتبارات المقدمة وتحقيقاً للأهداف والغايات المذكورة فقامت الاتفاق على ما يلي:

المادة - ١ -

اتفق الطرفان المتعاقدان من أجل تحقيق التعاون الأمثل في مجالات التنمية الاجتماعية على العمل بما يلي:

١. تبادل الدراسات والمعلومات والخبرات المتعلقة بتنشئة الطفولة وحمايتها والخدمات المقترحة للأسرة .

٢. تبادل البحوث والدراسات الخاصة بمشروعات وبرامج النهوض بالمرأة وتبادل الزيارات لتبادل الخبرات بين البلدين فيما يتعلق بالخدمات التنموية المقدمة للمرأة على الصعيدين الريفي والحضري والمشاركة في المعارض التي تقام بين البلدين بمنتجات المرأة .

٣. تبادل الخبرات في مجال مشروعات الأسر المنتجة والتكوين المهني بما يساعد على تطويرها وتفعيل دورها وتسويق منتجاتها من خلال إقامة معارض مشتركة بين البلدين وخلق فرص العمل لابتاء هذه الأسر وعلى وجه الخصوص المشروعات والبرامج التنموية التي تستهدف مكافحة تأليث الفقر .

٤. تبادل الخبرات في مجال برامج وجهود رعاية المسنين وتقديم الخدمات المختلفة لهم وتقوية تفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي وإدماجهم في مجتمعهم وتكليفهم مع ظروفهم .

٥. تبادل الخبرات والمعلومات في مجال إدماج المعاقين في المجتمع ورعايتهم وتدريبهم وتأهيلهم بما في ذلك تبادل الزيارات بين المسؤولين والمختصين في البلدين وعقد الدورات التدريبية والدورات وورش العمل بهدف تطوير الخدمات المقدمة للمعاقين في البلدين وتفعيل مساهمتهم في مجتمعاتهم . وكذلك تشجيع وتمييز الرياضيين من المعاقين على المشاركة في البطولات الرياضية على الصعيد العربي .

برامج تنفيذية ومذكرات تفاهم واتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ الموافقة على البنود المدرجة تاليا والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان بصيغها المرفقة.
- ١ - البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في المجال الصحي للعامين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.
 - ٢ - البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.
 - ٣ - البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي الثنائي للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.
 - ٤ - البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال السياحة للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.
 - ٥ - مذكرة تفاهم للتعاون في المجال المصرفي.
 - ٦ - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطرق والجسور والعطاءات.
 - ٧ - مذكرة تفاهم للتعاون الفني في مجالات المواصلات والمقاييس.
 - ٨ - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان والعمران والبناء.
 - ٩ - مذكرة تفاهم في مجال إقامة المعارض بين مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التجارة الخارجية في جمهورية السودان.
 - ١٠ - الرزنامة الزراعية الأردنية السودانية المشتركة.
 - ١١ - اتفاقية إنشاء مجلس مشترك بين اتحاد غرف التجارة وغرف الصناعة الأردنية واتحاد عام أصحاب العمل السوداني.

البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في المجال الصحي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان

للعامين

٢٠٠٣ - ٢٠٠٤

تأكيدا وتعميقا للعلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين الشقيقين في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان ، وتعزيزا للتعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات، وانطلاقا من رغبة كل منهما في توثيق روابط الاخوة ودفع التعاون في مجال الصحة، وتحقيقا لما جاء في اتفاقية التعاون في المجال الصحي الموقعة بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٧ بين الجانبين اتفق الجانبان على البرنامج التنفيذي التالي : -

البند الأول

يستقبل الجانب السوداني باحثا أردنيا كل عام لمدة شهر لجمع المعلومات عن الأمراض المتوطنة (كاللشمانيا والبلهارسيا والملاريا) ، ويحدد الجانب الأردني المجال الذي يمكن لباحث سوداني الحضور فيه الى الأردن للقيام بنفس العمل العلمي.

البند الثاني

يستقبل الجانب السوداني خبيراً أردنياً كل عام لمدة أسبوع في مجال تدريس المهن الطبية للمساعدة للباحث حول المناهج التعليمية في هذا المجال على أن يحدد الجانب الأردني المجال الذي يطلبه من السودان في هذا الصدد.

هكذا من الفصل

البند الثالث

١. يمنح الجانب السوداني الجانب الأردني ثلاث فرص كل سنة و لمدة ثلاثة أشهر للأطباء الاختصاصيين للتدريب على تشخيص وعلاج الأمراض المدارية والمتوطنة.
٢. يقوم الجانب الأردني بتدريب اختصاصيين سودانيين في المجالات التالية :

- أ. قسطرة القلب (فرصتان سنوياً لمدة ثلاثة أشهر) .
- ب. الأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي MRI & CT Scan (فرصة واحدة سنوياً لمدة ستة أشهر) .
- ج. الأطفال حديثي الولادة والخدج (فرصتان سنوياً لمدة ثلاثة أشهر) .
- د. الأشعة فوق الصوتية التشخيصية في طب النسائيات والتوليد Diagnostic Ultrasound (فرصتان سنوياً لمدة ثلاثة أشهر) .
- هـ. جراحة العيون Oculoplasty, Vetro-Retinal Surgery, Keratoplasty & LASER (فرصة واحدة سنوياً لمدة ستة أشهر) .
- و. الجراحة التنظيرية (فرصتان سنوياً لمدة ستة أشهر) .
- ز. نقل وزراعة الكلى (فرصتان سنوياً لمدة سنة) .
- ح. جراحة الاطفال (فرصتان سنوياً لمدة سنة) .
- ط. جراحة القلب (فرصة سنوياً لمدة سنة)

٢. يقوم الجانب الأردني بتدريب اطباء سودانيين خلال فترة هذا البرنامج بغرض الحصول على شهادة الاختصاص Specialisation في المجالات التالية:

- أ. الجراحة العامة (فرصتان)
- ب. جراحة الكلى والمسالك البولية (فرصتان)
- ج. جراحة المخ والأعصاب (فرصة واحدة)

- د. علم الأمراض Pathology (فرصتان)
- هـ. التخدير (فرصتان)
- و. جراحة العظام (فرصتان)
- ز. طب وجراحة العيون (فرصة واحدة)
- ح. الأشعة Radiology (فرصتان)

٤. يقوم الجانب السوداني بتدريب اطباء اردنيين خلال فترة هذا البرنامج بغرض الحصول على شهادة الاختصاص Specialisation في المجالات التالية:

- أ. الممارس العام وطب العائلة Family Medicine (فرصتان)
- ب. طب النسائيات والتوليد (فرصة واحدة)
- ج. جراحة الفم والوجه والفكين (فرصة واحدة)

٥. يلتزم المستدرب أو الباحث بشروط ومتطلبات التدريب والبحث المعمول بها لدى الجانب المضيف.

البند الرابع

- يوافق الجانب الأردني على منح الجانب السوداني خمس فرص تدريبية لمدة ثلاثة أشهر سنوياً للممرضات في كل مجال من المجالات الآتية :

- أ. العناية المكثفة،
- ب. الكلية الصناعية،
- ج. وحدة عناية القلب المكثفة،
- د. العناية المكثفة بالوليد.

البند الخامس

يقوم الجانب الأردني بتخصيص عشر منح علاجية مجانية سنوياً للجانب السوداني في التخصصات المتوفرة في مستشفيات وزارة الصحة الأردنية .

البند السادس

اتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لوضع آلية لعلاج المرضى السودانيين بالاردن على أن يكون من مهام اللجنة التوصل لاتفاقية معالجة بين البلدين.

البند السابع

١. تبادل المعلومات حول السياسات الدوائية وخاصة نظام التسجيل الدوائي والرقابة العامة على الدواء وتخزين الأمصال والأدوية .
٢. التعاون في مجال التصنيع الدوائي المشترك للمحقوقات والمحاقن والمحاليل الوريدية والصناعات الطبية المتقدمة مثل الكولشف العملية والآلات الجراحية والمعدات والتجهيزات الطبية .
٣. تبادل الزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين كل سنة ولمدة أسبوع للاطلاع على الخبرات في السبل الأخر في مجالات التصنيع والرقابة وضبط الجودة الدوائية، والإعلام والتسجيل والإحصاء الدوائي والنباتات الطبية.
٤. يشكل الجانبان لجنة فنية مشتركة للدواء بهدف توحيد متطلبات تسجيل وتسهيل إجراءات تداول الأدوية وآلية تسعير الدواء وفقاً للقوانين واللوائح السارية في البلدين.

البند الثامن

١. يتبادل الجانبان الدوريات والنشرات الخاصة بالأمراض المعدية والخطوات المتبعة في مكافحة الوبائيات .
٢. يتبادل الجانبان المعلومات حول المؤتمرات والندوات ذات الصبغة الدولية والمعنية بالأمور الطبية والصحية والتي تعقد في أي من بلديهما بناء على طلب أحد الجانبين.

البند التاسع

١. الالتزامات في الجانب التدريبي :

- أ- يتحمل الجانب الموفد في البندين الأول والثالث من هذا البرنامج نفقات السفر ذهاباً وإياباً ونفقات الإقامة والإعاشة للمتربين والباحثين، على أن يتحمل الجانب المضيف نفقات التدريب.
 - ب- يتحمل الجانب الموفد في البند الرابع من هذا البرنامج نفقات السفر ذهاباً وإياباً ونفقات الإقامة للمتربين، على أن يتحمل الجانب المضيف نفقات التدريب والإقامة.
 - ج- يتحمل الجانب الموفد في البندين الثاني والسابع (الفقرة الثالثة) من هذا البرنامج نفقات السفر ذهاباً وإياباً للموفدين، على أن يتحمل الجانب المضيف نفقات الإقامة والإعاشة.
- ٢- الالتزامات في الجانب العلاجي : يتحمل الجانب الموفد في البند الخامس نفقات السفر ذهاباً وإياباً وكل النفقات اللازمة قبل دخول المستشفى وبعد الخروج منه .

البند العاشر

يسرى العمل بهذا البرنامج من تاريخ تبادل الإشتعارات باتمام الإجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين ويظل سارياً لمدة عامين قابلة للتجديد باتفاق الطرفين.

حرر ووقع في مدينة الخرطوم في ٥ / ذو الحجة / ١٤٢٣ هـ الموافق ٦/شباط - فبراير/٢٠٠٣م من نسختين أصليتين لهما نفس الحجة القانونية واحتفظ كل طرف بنسخة منها.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

أ. د. وليد المعاني

وزير الصحة

عن

حكومة جمهورية السودان

د. احمد بلال عثمان

وزير الصحة

البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم

والتعليم العالي والبحث العلمي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥م

تنفيذاً للاتفاقية الثقافية الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان في الخرطوم في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠م.

وانطلاقاً من رغبة كل منهما في توثيق روابط الأخوة ودعم التعاون بينهما في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، فقد اتفق الجانبان على تنفيذ البرنامج التنفيذي التالي للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥م.

أولاً: في مجال التربية والتعليم:

البند الأول

- ١- يتبادل الجانبان زيارات الوفود التربوية والإدارية للإطلاع على تجارب بعضهما البعض وتبادل الخبرات على أن يضم الوفد (٢-٣) أعضاء لمدة (٤-٥) أيام.
- ٢- يتبادل الجانبان الخبرات في مجالات التخطيط التربوي والمناهج والكتب الدراسية المقررة والمجلات العلمية والبحوث والدراسات والنشرات التربوية.

هكذا من الفصل

٣- يعمل الجانبان على تطوير أوجه التعاون بينهما وتبادل الخبرات في مجال التعليم الفني والمهني.

٤- يعمل الجانبان على وضع الاسس لمعادلة الشهادات المدرسية بين البلدين بشكل يعالج حالات انتقال الطلبة للمدارس الاردنية والسودانية، كما يقوم الجانبان بتبادل كافة المعلومات والخبرات الخاصة باسس معادلة الشهادات الدراسية بين البلدين.

البند الثاني

١- يوفد كل من الجانبين إلى الجانب الآخر عدد من الإخصائيين في مجال التعليم والتدريب المهني (ميكانيكا السيارات، الكترونيات، هندسة كهربائية) وفي مجال تعليم الكبار ومحو الامية والتعليم الصحي وفي مجال التلفزيون التربوي والوسائل التعليمية.

٢- يقدم الجانب الاردني للجانب السوداني عدداً من الفرص التدريبية للمعلمين السودانيين في مجال الحاسب الآلي وفق برامج يتفق عليها.

٣- يقدم الجانب الاردني للجانب السوداني عدداً من الفرص التدريبية في مجال التربية الخاصة ورعاية المعوقين لعدد من المعلمين، وفق برامج يتفق عليها.

٤- يتبادل الجانبان الخبرات والتدريب في مجال رياض الاطفال ووضع المناهج والصحة المدرسية.

٥- يتبادل الجانبان الخبرات والتدريب في التقويم التربوي ونظم الامتحانات والخرطة المدرسية.

٦- يتبادل الجانبان الخبرات والتدريب في مجال التدريب النسوي.

البند الثالث

١- يتبادل الجانبان زيارات الوفود الطلابية الثقافية والعلمية والرياضية والمشاركة في المعارض الفنية والعلمية والفعاليات الرياضية.

٢- يشجع الجانبان التعاون المباشر بين المؤسسات التعليمية وتبني مشاريع التوأمة بينهما.

البند الرابع

يعمل الجانبان على تعزيز التعاون بين اللجنتين الوطنيتين للتربية والثقافة والعلوم في البلدين.

ثانياً: في مجال التعليم العالي والبحث العلمي:

البند الخامس

يخصص الجانب السوداني للجانب الاردني عشر منح دراسية سنوياً في مستوى الدرجة الجامعية الاولى بحيث تكون سبع منح منها في التخصصات الطبية واثنين في مجال تكنولوجيا المعلومات وواحدة في مجال العلوم الانسانية.

البند السادس

يخصص الجانب الاردني للجانب السوداني عشر منح دراسية في الجامعات الاردنية للدراسات العليا، وثلاث منح دراسية في كليات المجتمع في التخصصات الطبية والهندسية وثلاث منح دراسية في مستوى الدرجة الجامعية الأولى تحدد تخصصاتها بالطرق الدبلوماسية وفق شروط القبول المعمول بها في الجامعات وكليات المجتمع الاردنية.

البند السابع

يتم الجانب الاردني للجانب السوداني خمسة مقاعد للدراسات العليا في الجامعات الاردنية وفق الشروط المعمول بها.

هكذا من الفصل

البند الثامن

يقدم الجانب السوداني للجانب الاردني عشر منح دراسية في الجامعات السودانية للدراسات العليا في التخصصات التي يتفق عليها الطرفان بالطرق الدبلوماسية ووفق شروط القبول المعمول بها في الجامعات السودانية.

البند التاسع

يمنح الجانب السوداني الجانب الاردني منحة دراسية واحدة لدراسة الشريعة الاسلامية تخصص (اصول الفقه)، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه.

البند العاشر

يتبادل الجانبان زيارات أعضاء الهيئات التدريسية لالقاء المحاضرات أو المشاركة في إجراء البحوث العلمية ذات الفائدة المشتركة، أو إجراء بحوث ودراسات في جامعات البلد الآخر ومؤسساته التعليمية، وتبادل الخبرات بين مؤسسات البحث العلمي في كلا البلدين.

البند الحادي عشر

يشجع الجانبان عقد المؤتمرات والندوات في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تقام في كلا البلدين.

البند الثاني عشر

يقوم الجانبان بتبادل زيارات الوفود التي تمثل التعليم العالي ومؤسساته، بحيث يكون كل وفد مكوناً من ثلاثة أشخاص ولمدة اسبوع للإطلاع وتبادل الخبرات ووجهات النظر من أجل التوصل إلى المزيد من التعاون بينهما على أن يتم الاتفاق على تفاصيل تلك الزيارات بين البلدين بالطرق الدبلوماسية.

البند الثالث عشر

يشجع الجانبان جامعاتهما ومؤسساتهما ومعاهدهما المتناظرة على إقامة العلاقات المتبادلة والتعاون المباشر فيما بينهما، وكذلك يدعمان أية اتفاقيات ثنائية تعقد بين جامعات كلا البلدين.

البند الرابع عشر

يتبادل الجانبان الكتب والمطبوعات والنشرات والبحوث والتقارير، ومختصرات الاطروحات في مختلف المجالات العلمية والادبية والفنية.

البند الخامس عشر
الاحكام العامة والمالية

- أ- يتحمل الجانب الموفد نفقات سفر وفوده ذهاباً وإياباً.
- ب- يؤمن الجانب المستقبل نفقات الإقامة الكاملة (طعام + سكن) والتنقلات الداخلية.
- ج- يؤمن الجانب المستقبل العلاج في حالة المرض الطارئ في المستشفيات العامة التابعة للدولة.
- د- لا يمنع هذا البرنامج أي تعاون تربوي أو علمي أو بحثي لم يرد فيه، على أن يتم الاتفاق على ذلك بالطرق الدبلوماسية.
- يسري العمل بهذا البرنامج من تاريخ تبادل الاشعارات باتمام الاجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين و تبقى نافذة المفعول ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر رغبته في انهاء أو تعديل هذا البرنامج .
- حرر ووقع بمدينة الخرطوم في ٥ ذو الحجة ١٤٢٣هـ الموافق ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ من نسختين أصليتين لهما نفس الحجة القانونية واحتفظ كل طرف بنسخة منها.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



د. خالد طوفان

وزير التربية والتعليم

عن

حكومة جمهورية السودان



أ.د. مبارك محمد علي مجذوب

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي الثنائي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ م.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة جمهورية السودان وشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان) ، وإطلاقاً من الروابط الأخوية المثينة التي تجمع بين شعبي بلديهما ، وتنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين حكومتي البلدين بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٠م، فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

أولاً : في مجال المكتبات والوثائق:

البند الأول

يعمل الطرفان على التنسيق فيما بينهما في مجال التشريعات المكتبية والوثائقية ، ويسهل كل طرف للطرف الآخر تصوير الوثائق والمخطوطات الموجودة في مكتباته لغايات البحث العلمي والتوثيق وفقاً للقواعد المعمول بها في كلا البلدين.

هكذا من الفصل

البند الثاني

يعمل الطرفان على تدعيم وتفعيل التعاون بين المكتبات الوطنية في مجال تبادل الكتب والمخطوطات وإقامة المعارض التعريفية بالانتاج الوطني في كلا البلدين.

البند الثالث

يعمل الطرفان على التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطويرها والاستفادة من خبرات كل منهما من خلال تبادل الزيارات وعقد الدورات التدريبية وخاصة في مجالات الفهرسة والأرشيف والإيداع القانوني للمصنفات.

البند الرابع

يتبادل الطرفان الخبرات المتعلقة بالملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف.

البند الخامس

يعمل الطرفان على تبادل إقامة معارض الكتب والمطبوعات الثقافية والفنية والاشتراك في معارض الكتب التي تقام في كلا البلدين على أن يتم الاتفاق على ترتيبات ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية.

ثانياً: في مجال المؤتمرات والمحاضرات والندوات الثقافية:

البند السادس

يعمل الطرفان على المشاركة في المحاضرات والندوات والمؤتمرات الثقافية التي تعقد في كلا البلدين.

البند السابع

يعمل الطرفان على توثيق العلاقات الثقافية عن طريق تبادل المحاضرين والخبرات والزيارات بين العاملين في المؤسسات الثقافية في كلا البلدين.

ثالثاً: في مجال المسرح والسينما:

البند الثامن

يعمل الطرفان على تبادل زيارات الفرق الفنية والفلكلورية والمسرحية والموسيقية في كلا البلدين على أن يتم الاتفاق على ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية.

رابعاً: في مجال الفن التشكيلي:

البند التاسع

يعمل الطرفان على تبادل إقامة معارض الفنون التشكيلية في كلا البلدين على أن يتم الاتفاق على ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية.

البند العاشر

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال الفنون التشكيلية والشعبية من خلال تبادل الزيارات بين المدربين والفنانين والأساتذة وتنظيم ورش عمل مشتركة ، ويتم الاتفاق على كفاءتها وموعدها من خلال القنوات الدبلوماسية.

خامساً: مجالات أخرى:

البند الحادي عشر

يشجع الجانبان تبادل إقامة الاسابيع الثقافية والفنية للتعريف بثقافة كل طرف لدى الطرف الآخر على أن يتم الاتفاق المسبق على ذلك عبر القنوات الدبلوماسية.

البند الثاني عشر

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما في المحافل الثقافية الدولية من أجل تحقيق أهدافهما ومصالحهما المشتركة.

البند الثالث عشر

يعمل الطرفان على استخدام اللغة العربية السليمة وحمايتها ونشرها.

البند الرابع عشر

يعمل الطرفان على تبادل المطبوعات الخاصة بالأطفال ، وكذلك الفرق الفنية للمشاركة في المهرجانات الفنية التي تقيمها وزارتا الثقافة في كلا البلدين في حفل ثقافة الطفل.

أحكام عامة:

البند الخامس عشر

يتحمل الطرف الموفد نفقات السفر، ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية والعلاج في حالة المرض الطارئ .

البند السادس عشر

يعلم الطرف الموفد الطرف المضيف بعدد الأشخاص ومواعيد الزيارات الخاصة بالوفود قبل وقت كافٍ ومن خلال القنوات الدبلوماسية.

البند السابع عشر

يشجع الطرفان الهيئات التطوعية الثقافية في كلا البلدين على إقامة العلاقات والتنسيق فيما بينها فيما يخدم مصالح تلك الهيئات والبلدين .

البند الثامن عشر

يسري هذا البرنامج من تاريخ تبادل الاشعارات بإتمام الاجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين ويجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يُخطَر أحد الطرفين الطرف الآخر عن رغبته في إنهائه قبل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء خطياً.

حرر ووقع بمدينة الخرطوم في ٥ ذوالحجة ١٤٢٣ هـ الموافق ٦ شباط/فبراير/ ٢٠٠٢م من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجة القانونية واحتفظ كل طرف بنسخة منها.

عن
حكومة جمهورية السودان
أ.د. مبارك محمد علي مجذوب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
د. خالد طوقان
وزير التربية والتعليم

هكذا من النص

برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

للعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥م

استناداً الى إتفاقية التعاون السياحي الموقعة بين حكومة جمهورية السودان وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ وانطلاقاً من الرغبة الصادقة لدى البلدين في توطيد وتدعيم العلاقات السياحية فقد اتفق الجانبان على ما يلي:-
أولاً: في مجال الترويج والتسويق السياحي :-

(١) العمل على تبادل الخبرات والمعلومات السياحية بين مؤسسات البلدين المعنية بقطاع السياحة حول ترويج وتسويق المذئوج السياحي في الاسواق الدولية .

(٢) يقوم الجانبان بتشجيع وسائل الاعلام في كلا البلدين على تسويق وترويج الخدمات السياحية لكلا البلدين في الاسواق الدولية.

ثانياً: في مجال التشريعات والأنظمة السياحية :-

العمل على تبادل المعلومات بخصوص التشريعات والأنظمة السياحية المعمول بها في كلا البلدين بما في ذلك تصنيف المؤسسات الفندقية ووكالات السياحة والسفر والقوانين والتشريعات التي تنظم أعمال الجمعيات المهنية والخدمات السياحية .

ثالثاً: في مجال السياحة الصحراوية :

العمل على تبادل الخبرات في مجال التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية واستكشاف السبل الكفيلة لتطويرها مع الحفاظ علي مقوماتها البيئية والاجتماعية.

رابعاً: في مجال التعاون والتنسيق في المحافل الدولية:-

يسل الجانبان على التعاون والتنسيق وتوحيد المواقف في المحافل والمنظمات الدولية.

خامساً: في مجال الاحصاء السياحي:-

يقوم الجانبان بتبادل الاحصاءات السياحية والخبرات في هذا المجال في كلا البلدين.

سادساً: في مجال السياحة العلاجية:-

- (١) دعوة الادارات السياحية لاتخاذ التدابير اللازمة للتعريف بالامكانيات السياحية العلاجية المتوفرة في كلا البلدين .
- (٢) العمل على تشجيع العلاقات المباشرة بين مسئولي قطاع السياحة العلاجية وحث الادارات الحكومية لإتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع حركة السياحة العلاجية بين البلدين.

سابعاً: في مجال الآثار:

التعاون في مجال الكشف الاثري وتنظيم المتاحف.

ثامناً: في مجال الاستثمار السياحي:

تشجيع القطاع الخاص في البلدين على الاستثمار في مجال السياحة والفندقة.

تاسعاً: في مجال التدريب السياحي:

يتقدم الجانب الاردني بتصور حول إمكانياته التدريبية على أن يتقدم الجانب السوداني أولاً بتصور حول احتياجاته التدريبية.

أحكام عامة:

(١) يتم تشكيل لجنة فنية مشتركة لمتابعة تنفيذ بنود هذا البرنامج في موعد اقصاه شهرين من تاريخ دخوله حيز النفاذ لوضع الجداول الزمنية للتنفيذ والمتابعة.

(٢) يسري العمل بهذا البرنامج التنفيذي بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل الاشعارات بإتمام الإجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين ويبقى نافذ المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر رغبته في إنهاء هذا البرنامج.

حرر ووقع بمدينة الخرطوم يوم الخميس ٥ ذو الحجة ١٤٢٣هـ الموافق ٦/شباط/فبراير/٢٠٠٣م من نسختين أصليتين لهما نفس الحجة القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخة.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

د. وليد المعاني
وزير الصحة

عن

حكومة جمهورية السودان

د. احمد بلال عثمان
وزير الصحة

مذكرة تفاهم للتعاون

في

المجال المصرفي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

إن حكومة جمهورية السودان وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ويشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان) إيماناً منهما لتعزيز أواصر الصداقة والأخوة بين الشعبين الشقيقين. ورغبةً منهما في تطوير العلاقات المصرفية التي تهدف إلى تنشيط التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الأولى

مجال الترتيبات المصرفية

يسعى الطرفان إلى تشجيع التعاون في القطاع المصرفي في البلدين على النحو الآتي:-

أ- إنشاء علاقات مصرفية تهدف إلى تيسير المنفوعات والتسديدات الناتجة عن العقود المبرمة بين البلدين، ووفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها في البلدين.

هـ: من الأصول

ب- تتم المدفوعات عبر حسابات بعملة قابلة للتحويل، ويتم فتحها في سجلات المصارف التجارية حسب ما يتفق عليه.

المادة الثانية

مجال التبادل التجاري

يعمل الطرفان على تشجيع المصارف التجارية، لإتخاذ الترتيبات المصرفية التي تساعد على تنشيط التجارة الحرة في كلا البلدين.

المادة الثالثة

مجال الاستثمار

يقوم الطرفان بوضع آليات خاصة لتشجيع الاستثمار المسموح به لدى كل طرف وفقا للامتيازات التفضيلية التي تمنح للمشروع المحدد في بلد الاستثمار.

المادة الرابعة

مجال المعلومات

يعمل الطرفان على تبادل المنشورات التي يصدرها البنك المركزي بكلا البلدين بصورة منتظمة، للتعرف على السياسات الخاصة في مجال العمل المصرفي.

المادة الخامسة

مجال التدريب

اتفق الطرفان على تدريب العاملين في المجال المصرفي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات، إقامة ورش عمل، ونشر المعلومات المصرفية، وتبادل الخبرات بينهما في هذا المجال.

المادة السادسة

أحكام ختامية

تدخل هذه المنكرة حيز النفاذ من تاريخ تبادل الإشعارات باتمام الاجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة غير محددة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها أو تعديلها قبل ستة أشهر من التاريخ المقرر لإنهائها أو تعديلها.

حررت ووقعت في مدينة الخرطوم في يوم الخميس ٥ ذو الحجة ١٤٢٣هـ، الموافق ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣م، من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجة القانونية ويحتفظ كل جانب بنسخة منها.

عن

حكومة جمهورية السودان

د. جلال يوسف المكي
وزير الصناعة

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

د. صلاح الدين البشير
وزير الصناعة والتجارة

هــكـا من النـصـل

مذكرة تفاهم

للتعاون في مجال الطرق والجسور والعطاءات

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة الأشغال العامة والإسكان وحكومة جمهورية السودان وتمثلها وزارة الطرق والجسور والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان "

توطيداً ودعمًا لأواصر الأخوة وعلاقات التعاون المتميزة في مجال الطرق والجسور والعطاءات بين البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي :-

البند الأول : تبادل الخبرات .

يتبادل الطرفان المعلومات والخبرات والبحوث في مجال إعداد التصميم وإنشاء الطرق والجسور والعطاءات فيما يتعلق بالأنشطة التالية :-

١. التشريعات الخاصة بالعطاءات والعقود والشروط العامة والخاصة و تبادل الاستشارات والخبرات في هذا المجال والتشريعات التي تحكم

تصنيف المقاولين وتأهيلهم وتأهيل المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية للمشاركة في مشاريع الطرق والجسور في البلدين وتبادل الاستشارات والخبرات في هذا المجال .

٢. تبادل الاستشارات والخبرات في مجال سياسات دراسات مشاريع الطرق و الجسور وتنفيذها وصيانتها والإشراف عليها .

٣. تبادل الخبرات في مجال الدراسات البيئية لمشاريع الطرق و الجسور .

٤. تبادل المعلومات والخبرات والبحوث في مجال أعمال تشييد الطرق و الجسور و صيانتها .

٥. تبادل المعلومات والخبرات في مجال المواصفات الفنية المتعلقة بتصميم الطرق و الجسور ومواد البناء وتطويرها والحماية الزلزالية.

٦. تبادل المعلومات والخبرات فيما يخص تطوير المواصفات الفنية العامة للطرق والجسور .

البند الثاني :- مجال طرح العطاءات .

يعمل الطرفان على تشجيع شركات المقاولات والاستشارات الهندسية في كلا البلدين لإنشاء شركات مشتركة لإعداد الدراسات والتصاميم ووثائق العطاءات وتنفيذ مشاريع الطرق و الجسور في البلدين أو أي بلد آخر .

البند الثالث : مجال الطرق والجسور

يعمل الطرفان على توحيد المفاهيم والمصطلحات بالنسبة لمستويات تصنيف جميع أنواع الطرق ومواصفاتها وتصميمها وتنفيذها وصيانتها.

البند الرابع: تنفيذ المشاريع

١. تشجيع شركات المقاولات في البلدين على القيام بتنفيذ مشاريع مشتركة ، وإتاحة الفرصة وفقاً للقوانين السارية لهذه الشركات في الحصول على أعمال في كلا البلدين .
٢. تشجيع المكاتب الهندسية والاستشارية في البلدين للعمل والتعاون مع بعضهما بعضاً ومساعدة هذه المكاتب في الحصول على أعمال في كلا البلدين.

البند الخامس : التدريب والمؤتمرات المشتركة

١. تبادل الزيارات والمشاركات في الدورات التدريبية وإجراء البحوث .
٢. المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقد في البلدين والمتعلقة بمجالات الطرق و الجسور .
٣. يقوم الطرفان بتنسيق الرؤى والمواقف المشتركة في المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية والمشاركة في المعارض ذات الصلة.
٤. يعمل الطرفان على تشجيع زيارات الخبراء والمختصين من كلا البلدين بغية إطلاع كل طرف على خبرات الطرف الآخر في مجال الطرق والجسور والعطاءات.
٥. الاستفادة من خبرات كلا البلدين في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الهندسية.

البند السادس : لجنة التنسيق

ينشئ الطرفان لجنة مشتركة للتنسيق ومتابعة تنفيذ ما جاء في هذه المذكرة تضم مسؤولين في مجال الطرق والجسور والعطاءات، تجتمع كل سنة بالتناوب في إحدى البلدين وترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا الأردنية المودانية المشتركة لاعتمادها.

البند السابع : التعديلات

يجوز تعديل هذه المذكرة بموافقة الطرفين على أن تتم من خلال القنوات الرسمية بالبلدين.

البند الثامن : سريان المذكرة

تسري هذه المذكرة من تاريخ تبادل الإشعارات بإتمام الإجراءات التشريعية المتبعة في كلا البلدين وتبقى نافذة المفعول ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في الإنهاء قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المقترح للإنهاء.

حررت ووقعت بمدينة الخرطوم في ٥ ذو الحجة ١٤٢٣هـ الموافق ٦ شباط /فبراير ٢٠٠٣م من نسختين أصليتين لهما نفس الحجة القانونية واحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن
حكومة جمهورية السودان

د. مجنوب الخليفة أحمد
وزير الزراعة والغابات

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

طراد الفايز
وزير الزراعة

مذكرة تفاهم للتعاون الفني في مجالات المواصفات والمقاييس

بين

مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

و

الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

إن مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين) ، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في ترقية التعاون الفني والتقني في مجالات المواصفات ، تأكيداً للجودة، اختبارات المطابقة والتكريب والمعايرة، فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

في مجال المواصفات

- ١/ تبادل المعلومات بما في ذلك النشرات والدوريات والدراسات والإحصاءات وكذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالمواصفات الدولية والإقليمية والأجنبية والمنشورات الأخرى المترجمة من قبل الهيئتين وذلك في إطار لوائح الجهات المصدرة لهذه المواصفات.
- ٢/ اعتبار المواصفات القياسية الصادرة عن الهيئتين أحد للمراجع عند إعداد المواصفات في كلا البلدين.
- ٣/ تبادل البرنامج السنوي لأعداد المواصفات بغرض التنسيق في إعداد المواصفات المشتركة بين الطرفين.
- ٤/ وضع قائمة بمواصفات المنتجات والبضائع المتبادلة بين البلدين والمتوقع تبادلها.
- ٥/ تبادل مواصفات هذه المنتجات والبضائع مع بيان مرجع هذه المواصفات بغرض إزالة أي عوائق لتبادل هذه السلع.
- ٦/ تنسيق المواقف في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالمواصفات.

- يمكن لأحد الطرفين طلب المساعدة الفنية من الطرف الآخر في مجال بحثي يتعلق بالمقاييس وذلك من خلال تشكيل لجنة فنية مشتركة خاصة.

المادة الثانية

في مجال توحيد الجودة

- ١- تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم توكيد الجودة وذلك لتطوير النشاطات المتبعة عند كل طرف.
- ٢- تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم الجودة ونظم منح الشهادات لاستفادة كل طرف من خبرات الطرف الآخر.

المادة الثالثة

في مجال القياس والمعايرة

- ١- استفادة كلا الجانبين من خبراتهم في مجال فحص ومعايرة المعادن الثمينة والاحجار الكريمة.
- ٢- الاعتراف المتبادل بالنمغ القانوني لكل طرف.

المادة الرابعة

في مجال شهادات المطابقة

- اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى الاعتراف المتبادل بشهادات وعلامات المطابقة للمواصفات وعلامة الجودة الصادرة عن الهيئتين طبقاً للنظم الدولية المتبعة في هذا الشأن وذلك في اطار التوافق والمرجعية الدولية لنظم ادارة ضبط الجودة والاختبارات القياسية والمعايرة الصناعية والقانونية واعتماد المختبرات طبقاً للنظم الدولية المتبعة في هذا الشأن .

المادة الخامسة

في مجال التدريب

- يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والمتدربين والتنسيق على وضع البرامج التدريبية المشتركة بين البلدين في المجالات التالية.
- ١/ التحاليل المعملية والمواد الغذائية والمنسوجات.
 - ٢/ المبيدات الحشرية ومواد البناء والبتروكيماويات.
 - ٣/ الاجهزة الكهربائية والالكترونية.

هكذا من النص

٤/ أي مجالات أخرى يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الطرفين .

٥/ تحقيق الجودة الشاملة وصيانة الأجهزة والمعدات

٦/ حضور الدراسات التدريبية والمؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بمجالات المواصفات

والمقاييس والجودة والاختبارات والمعايير التي تعقد في كلا البلدين.

٧/ يتحمل كل طرف التكلفة المالية لعضائه.

البند السادس

استمرارية مذكرة التفاهم

تدخل :تكررة التفاهم هذه حيز التنفيذ من تاريخ تبادل الاشعارات بانتهاء الاجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين وتظل سارية لمدة غير محددة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته كتابة في انتهاء العمل بها قبل ثلاثة اشهر.

حررت ووقعت مذكرة التفاهم في السودان في ٥ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ الموافق ٦ شباط /فبراير/ ٢٠٠٣ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ويحتفظ كل جانب بنسخة منها .

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

د. صلاح الدين البشير

وزير الصناعة والتجارة

عن

حكومة جمهورية السودان

د. جلال يوسف الطيفر

وزير الصناعة

مذكرة تفاهم

للتعاون في مجال الإسكان والعمارة والبناء

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية السودان

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة الأشغال العامة والإسكان / المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وحكومة جمهورية السودان وتمثلها وزارة البيئة والتنمية العمرانية /المجلس القومي للتنمية العمرانية والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان".

توطيداً ودعماً لأواصر الأخوة وعلاقات التعاون المتميزة في مجال الإسكان والعمارة بين البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي :-

البند الأول : تبادل الخبرات .

يتبادل الطرفان المعلومات والخبرات والبحوث في مجال التخطيط وإدارة الإسكان والمرافق و التجمعات العمرانية فيما يتعلق بالأنشطة التالية :-

١ . الاستشارات والخبرات في مجال سياسات الإسكان وتشريعاته والتنمية الحضرية المستدامة وسياسات الأراضي والمعايير التخطيطية :

هكذا من الأصول

- ٢٠٢ إعداد المخططات العمرانية واليات تنفيذها ومتابعتها ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان الاجتماعي وبإسكان ذوي الدخل المنخفض والمحدود ومناطق السكن العشوائي .
- ٢٠٣ تبادل المعلومات والدراسات والبحوث المتعلقة بالإسكان وتبادل الخبرات في مجال المعايير التخطيطية لاستخدام الأراضي في المناطق الحضرية : مناطق إسكانية ، مناطق صناعية ، مناطق سياحية ، مناطق خضراء الخ .
- ٢٠٤ إعداد البحوث العلمية والتطبيقية المشتركة في مجال مواد البناء والبيئة ، مياه الشرب ، و الصرف الصحي للمياه .
- ٢٠٥ تشجيع الإشراف العلمي المشترك على الدراسات الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراه من خلال مراكز بحوث الإسكان والبناء في البلدين .
- ٢٠٦ الإطلاع على التجارب المشتركة في مجال الإسكان والبناء .
- ٢٠٧ تبادل المعلومات حول قواعد وأنظمة المعلومات المؤسسية والإسكانية والجغرافية .
- ٢٠٨ تشجيع الاستيراد والتصدير للخامات الطبيعية التي تدخل في صناعة مواد البناء وسبل الاستفادة من المواد المحلية والتعاون في مجال المختبرات الهندسية لمواد البناء .
- ٢٠٩ تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية في المناطق الفقيرة والعشوائية بحيث توفر السلامة العامة والحد الأدنى من الخدمات الأساسية .

البند الثاني : الندوات والمؤتمرات

يسعى الطرفان إلى:

- ١٠١ تنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل المشتركة التي تناقش القضايا المرتبطة بالإسكان والعمران والتنمية المستدامة .
- ١٠٢ تبادل الزيارات والمشاركات في الدورات التدريبية وإجراء البحوث .
- ١٠٣ المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقد في البلدين والمتعلقة بمجالات الإسكان والعمران .
- ١٠٤ يقوم الطرفان بالتنسيق المشترك في المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية والمشاركة في المعارض ذات الصلة .
- ١٠٥ يعمل الطرفان على تشجيع زيارات الخبراء والمختصين من كلا البلدين بغية إطلاع كل طرف على خبرات الطرف الآخر في مجال الإسكان والعمران .
- ١٠٦ الاستفادة من خبرات كلا البلدين في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الهندسية .

البند الثالث : لجنة التنسيق

ينشئ الطرفان لجنة للتنسيق والمتابعة لتنفيذ ما جاء في هذه المذكرة تضم مسؤولين في ميادين الإسكان ، تجتمع كل سنة بالتناوب في أحد البلدين وترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا الأردنية السودانية المشتركة لاعتمادها .

البند الرابع : التعديلات

يجوز تعديل هذه المذكرة بموافقة الطرفين على أن تتم من خلال القنوات الرسمية بالبلدين.

البند الخامس : مريان المذكرة

تسري هذه المذكرة من تاريخ تبادل الإشعارات بإتمام الإجراءات التشريعية المتبعة في كلا البلدين وتبقى نافذة المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في الإنهاء قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المقترح للإنهاء.
حررت ووقعت بمدينة الخرطوم في ٥ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ الموافق ٦ شباط /فبراير ٢٠٠٣م من نسختين أصليتين لهما نفس الحجة القانونية واحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

طراد الفايز

وزير الزراعة

١/١/٢٠٠٣

عن

حكومة جمهورية السودان

د. مجذوب الخليفة احمد

وزير الزراعة والغابات

مذكرة تفاهم في مجال إقامة المعارض

بين

مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية

في المملكة الأردنية الهاشمية

و

وزارة التجارة الخارجية في جمهورية السودان

نظراً من الرغبة المشتركة في دعم وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان وتأكيداً على أواصر التعاون بين وزارة التجارة الخارجية في جمهورية السودان ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان) ورغبة منهما في تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين بكافة الوسائل الممكنة بما فيها إقامة المعارض التجارية العامة والمتخصصة والاسابيع التجارية.
قد توصل الطرفان إلى ما يلي:-

البند (١)

يسعى الطرفان وعبر اجهزتهما المختصة بتنظيم وإقامة المعارض التجارية العامة والمتخصصة والاسابيع التجارية في كل من السودان والاردن ويتم الاتفاق على زمانها ومكانها عبر القنوات الرسمية.

البند (٢)

١- يعمل الطرفان على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل عند إقامة او الاشتراك في المعارض لكلا البلدين، من حيث منح كل طرف الطرف الاخر التسهيلات والاعفاءات اللازمة والتي تقدم قبل واثناء وبعد الاشتراك بالمعارض على ان يتم الاتفاق على تفاصيل هذه التسهيلات في حينه عبر القنوات الرسمية.

هكذا من النص

٢- يخضع عرض المعروضات من كلا الطرفين للنظام الجمركي والاستيرادي المعمول به لدى الطرف المقام به المعرض ويجوز السماح بالبيع وفقاً للسياسات المتبعة في كل بلد أو أي ترتيبات خاصة بهذا الموضوع يتفق عليها الطرفان.

٣- يسعى الطرفان على وضع جدول زمني لاقامة المعارض في بلد كلا من الطرفين ويتم الاتفاق عليه سنوياً طبقاً لظروف وخطة عمل كل طرف ويتم المعاملة المالية بين الطرفين طبقاً للواقع الفعلي.

البند (٣)

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات وفرص التدريب التي تساهم في زيادة وتفعيل التعاون بين البلدين.

البند (٤)

يعمل الطرفان على تنظيم معرض مشترك أردني سوداني للبيع المباشر أو لعرض العينات في بلد ثالث بهدف الترويج تحت مظلة تسويقية واحدة وفقاً لظروف وخطة عمل كل من الطرفين ، على أن يقوم كل طرف بتحمل المصاريف وفقاً للمساحة المخصصة له.

البند (٥)

يتبادل الطرفان بصفة عامة تجاربهما عن طريق تنظيم ندوات اعلامية لرجال الاعمال بالبلدين، وكذلك الدورات التدريبية لفنيي الطرفين والزيارات الاستطلاعية بهدف التعرف على تجارب وخبرات كل جانب في مجال المعارض.

البند (٦)

يسري العمل بهذه المذكرة من تاريخ تبادل الإشعارات بإتمام الإجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين ولمدة عامين وتجدد تلقائياً ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في انتهائها قبل تاريخ الانتهاء بشهر واحد.

أي تعديل في أي بند من بنود هذه المذكرة أو اضافة أي ملحق لها لا يكون ساري المفعول الا اذا تم توثيقه كتابة وتوقيعه من الطرفين.

حررت ووقعت في مدينة الخرطوم يوم الخميس ٥ ذو الحجة ١٤٢٣هـ الموافق ٦/شباط/فبراير ٢٠٠٣م من نسختين أصليتين باللغة العربية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن
حكومة جمهورية السودان
د. جلال يوسف البشير
وزير الصناعة

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
د. صلاح الدين البشير
وزير الصناعة والتجارة /
رئيس مجلس الإدارة

هكذا من النص

البرنامج الزراعي الاردني السوداني المشتركة

في ضوء اجتماعات الدورة الثالثة للجنة العليا الاردنية السودانية المشتركة وتنفيذاً لاتفاقية لائمة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان ورغبة منهما في تعزيز العلاقات في كافة المجالات ومنها المجال الزراعي وبهدف تحقيق المصلحة المشتركة بين البلدين.

اتفق الطرفان على البرنامج الزراعي الاردني السوداني المشتركة على النحو التالي:
أولاً:

١/ التصدير من جمهورية السودان الى المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة	الفترة الزمنية
مانجو	٨/٣١-٢/١
موز	طوال العام
التمور	٤/٣٠-١١/١
الجوافة	١٢/٣٠-١٠/١

ب/ التصدير من المملكة الاردنية الهاشمية الى جمهورية السودان .

المادة	الفترة الزمنية
نقاح	١٢/٣٠-٨/١٥
اجاص	٩/١٥-٧/١
شمش	٨/١٥-٥/١٥
نكتارين	٩/١٥-٦/١٥
دراق	٩/١٥-٦/١٥
خوخ	يحدد لاحقاً
عنب	١١/٣٠-٦/١

ثانياً:

استناداً لاحكام المادة الثالثة من اتفاقية لائمة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية السودان تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل لكافة السلع الواردة في البرنامج الزراعي المشار اليها وضمن الفترات المحددة اعلاه.

ثالثاً:

يخضع استيراد الخضار والفواكه خارج المواعيد المشار اليها في البرنامج الزراعي اعلاه للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لائمة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

رابعاً:

يلتزم الطرفان بالمواصفات المعتمدة والشروط الصحية لدى البلدين وفي حال عدم توفر مواصفة معتمدة لاي نوع لدى احد الطرفين يتم اعتمادها كما هي لدى الطرف الاخر اذا توفرت لديه ، وفي حال عدم توفر مواصفة لدى البلدين تعتمد المواصفة الدولية.

خامساً:

يسري العمل بهذه البرنامج لمدة سنة من تاريخ اتمام اجراءات التصديق عليها حسب التشريعات الدستورية المعمول بها في كل من البلدين لدخولها حيز التنفيذ . ويتم تجديدها باجتماع يعقد بين الجهات المختصة في البلدين او بتبادل المواقفات الخطية بين وزيري الزراعة في كلا البلدين .

حررت ووقعت في مدينة الخرطوم في ٥ / ذو الحجة / ١٤٢٣ هـ الموافق ٦ / شباط - فبراير / ٢٠٠٣ م من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجّة القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن
حكومة جمهورية السودان

د. مجنوب الخليفة لحد
وزير الزراعة والغابات

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

طارق الفايز
وزير الزراعة
[Signature]

هكذا من النص

اتفاقية إنشاء مجلس مشترك

بين

اتحاد غرف التجارة وغرف الصناعة الأردنية

و

اتحاد عام أصحاب العمل السوداني

ان اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرف الصناعة الأردنية بالمملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني بجمهورية السودان ، وسعيهما الي تدعيم روابط التعاون والتنسيق بين البلدين ورغبة منهما في تنمية التعاون القائم بينهما ، ووصولاً للتنسيق الاقتصادي الكامل ، وإيماناً بالدور الذي تلعبه المجالس المشتركة في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية في جميع المجالات ، وحرصاً علي توفير افضل الامكانيات والسبل لتنفيذ وتوطيد الاتفاقيات المبرمة بين القطرين الشقيقين .

اتفقا علي مايلي:-

المادة الاولى

تأسيس مجلس مشترك بين اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرف الصناعة الأردنية والاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني.

المادة الثانية

يسعى المجلس إلى تحقيق الاهداف التالية

- تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي في جميع المجالات التجارية والصناعية والزراعية
- إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات والتوصيات حول الأساليب والوسائل التي من شأنها أن تساعد علي تكثيف الجهود وتوثيق العلاقات بين الافراد والشركات والمؤسسات القائمة في كلا البلدين .
- جمع وتوزيع المعلومات والاحصائيات الاقتصادية بين البلدين .
- المساهمة في تنمية تبادل النشرات والمعلومات الاقتصادية والتنظيمية وغيرها من الوسائل الاقتصادية المشتركة .
- تنظيم الزيارات بين المهتمين بالتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمشاركة في الندوات والتجمعات الاقتصادية والحلقات الدراسية والمعارض الوطنية وتنظيمها والتي تقام من حين الي آخر في كلا البلدين .
- القيام بالمبادرات والدراسات وتقديم الاستشارات والمساعدات الممكنة لتأسيس الشركات المشتركة في مختلف القطاعات .
- العمل علي تسوية الخلافات التجارية ومحاولة التوفيق بين وجهات النظر من خلال لجنة التوفيق والتحكيم تنشأ بموجب قرار من إدارة المجلس المشترك.
- المساعدة علي التعريف بالمنتجات والإمكانيات الاقتصادية المتاحة في البلدين والمساعدة علي إجراء البحوث والدراسات التسويقية لسلع أحد البلدين في أسواق البلد الآخر .
- إصدار دليل إقتصادي موحد للتعريف بالمنتجات والشركات والمؤسسات الوطنية في كل بلد .
- المساهمة في تسهيل تعاون المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتبادل الخبرات وتوفير التدريب الفني والتقني .

هكذا من النص

المادة الثالثة

يدير المجلس مجلس إدارة يتكون من :

أثنى عشر (١٢) عضواً

يختار الجانب الاردني ستة أعضاء (٦)

يختار الجانب السوداني ستة أعضاء (٦)

ويضع مجلس الإدارة كافة التنظيمات المالية والإدارية اللازمة لسير العمل بالمجلس المشترك تحددها اللائحة التنفيذية بما يتفق مع بنود هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

رئاسة المجلس ونائبته يتبادلها الجانبان مرة كل سنتين .

المادة الخامسة

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل سنة بالتناوب وله أن يجتمع بصفة استثنائية متى دعي الأمر الي ذلك ويدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابهما .

المادة السادسة

يكون للمجلس مقران رئيسيان أحدهما بعمان ويكون مقره إتحاد غرف التجارة الاردنية والآخر بالخرطوم ويكون مقره الاتحاد العام لاصحاب العمل السوداني، ويتولى مجلس الإدارة تسمية مقرر لكل من المقرين .

المادة السابعة

مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات وفي حالة خلو عضوية أحد الاعضاء يحق للجهة المعنية إختيار العضو الذي يحل محله عن المدة الباقية .

المادة الثامنة

يتم إنشاء لجان تخصصية أو مجموعات نوعية بهدف دراسة المصالح المشتركة بين القطاعات المماثلة في البلدين .

المادة التاسعة

لايجوز تعديل هذا الاتفاق الا بموافقة الطرفين ، بناء على اقتراح من مجلس الإدارة .

المادة العاشرة

تتشأ لجنة التوفيق والتحكيم ، تكون مهمتها العمل والتحكيم وتسوية الخلافات التي قد تنشأ في وجهات النظر عند تطبيق بنود هذه الاتفاقية ، مكونة من ستة أعضاء على النحو التالي:-

- مقرري المجلس في كلا البلدين
- عضوين من الجانبين في البلدين
- عضوين من مجلس أو هيئة التوفيق والتحكيم في الجانبين

المادة الحادية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد توقيعها من الجانبين وإعتماده من طرف السلطات المعنية في كلا البلدين .

حررت ووقعت بالخرطوم في ٥ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ الموافق ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ م ، من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجة القانونية واحتفظ كل طرف بنسخة منها.

عن

اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرف

الصناعة الأردنية

عبدالله بن
ناقل الكباريتي

عن

الاتحاد العام لاصحاب العمل

السوداني

السيد / عباس علي السيد

برامج تنفيذية ومذكرات تفاهم
بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٩ بناء على توصية لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤ الموافقة على البنود المدرجة تاليا والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية في عمان بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ بصيغها المرفقة.
- ١ - البرنامج التنفيذي لاتفاق الثقافي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
 - ٢ - مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية.
 - ٣ - البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون العلمي والفني في مجال التقييس للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.
 - ٤ - البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون في مجال التدريب المهني للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.
 - ٥ - البرنامج التنفيذي الأول لاتفاقية التعاون الفني في مجال حماية البيئة للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.
 - ٦ - برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون السياحي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.
 - ٧ - البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
 - ٨ - مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الإسكان والتعمير.
 - ٩ - مذكرة تفاهم في مجال الطرق والجسور.
 - ١٠ - مذكرة تفاهم حول قواعد ترخيص واستيراد الأدوية للبيطرية بين وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية.
 - ١١ - البرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي بين وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٥.
 - ١٢ - برنامج تنفيذي للتعاون الإعلامي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
 - ١٣ - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بين وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية.
 - ١٤ - مذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي.
 - ١٥ - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المناطق الحرة.
 - ١٦ - برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون في مجال القوى العاملة للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

هكذا من النسخ

البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧م

توطيداً لأواصر الأخوة القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من الأهداف المشتركة في مجالات التربية والثقافة والعلوم، وتنفيذاً للاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين في دمشق بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٥م، اتفق الجانبان على البرنامج التنفيذي الآتي للعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

أولاً- في مجال التربية:

المادة /١/

يتبادل الجانبان المناهج والخطط الدراسية والكتب المدرسية لمرحلتَي التعليم الأساسي والثانوي.

المادة /٢/

يتبادل الجانبان المعلومات والخبرات في مجال التوجيه الأول والاختصاصي وطرائق التدريس.

المادة /٣/

يتبادل الجانبان المناهج والخطط الدراسية والكتب المقررة في التعليم المهني والتقني.

المادة /٤/

يتبادل الجانبان الخبرات في مجال تقنيات التعليم وإنتاج الوسائل التعليمية والتجهيزات المخبرية المدرسية.

المادة /٥/

يتبادل الجانبان المعلومات والدراسات والخبرات في مجال التخطيط التربوي والإحصاء والخريطة المدرسية.

المادة /٦/

يتبادل الجانبان الخطط التربوية والأبحاث والمطبوعات ونماذج من وسائل الإيضاح والدروس التعليمية المتعلقة بمرحلة الطفولة المبكرة.

المادة /٧/

يتبادل الجانبان برامج الإرشاد التربوي والنفسي والاجتماعي والمنشورات والأبحاث العلمية.

المادة /٨/

يتبادل الجانبان المعلومات والخبرات في مجال الامتحانات والتقييم والقياس ونظام منح الشهادات والوثائق المدرسية.

المادة /٩/

يشارك الجانبان في الندوات وورشات العمل والدورات التدريبية التي تقام في كلا البلدين في مجال تصميم الاختبارات التحصيلية والمقاييس النفسية والتربوية وتقييم المناهج، وذلك بناء على دعوة من الجانب المنظم لهذه النشاطات.

المادة /١٠/

يتبادل الجانبان الدراسات والأبحاث الصادرة عن مراكز البحوث التربوية في كلا البلدين.

هكذا من العمل

المادة /١١/

يتبادل الجانبان زيارة وفد تربوي واحد مكون من (٢-٥) أشخاص ولمدة (٣-٥) أيام خلال فترة سريان هذا البرنامج.

المادة /١٢/

يشجع الجانبان التعاون في مجال الرياضة المدرسية من خلال ما يلي:

- تبادل زيارة وفد مؤلف من ٥/ أشخاص من مدرسي التربية الرياضية والكوادر الرياضية العاملة في وزارتي التربية والتعليم ومديريات التربية في المحافظات في كلا البلدين لمدة ١٥/ يوماً.
- مشاركة مدرسي التربية الرياضية المفرغين للعمل في المراكز التدريبية في الدورات التدريبية التي تقام في كلا البلدين بهدف الاطلاع وتبادل الخبرة.
- مشاركة الباحثين والمختصين في الندوات وحلقات البحث الرياضية المتعلقة بالرياضة المدرسية ورياضة الأطفال التي تقام في كلا البلدين.
- تبادل زيارات الفرق الرياضية المدرسية في مختلف ألعاب الرياضة المدرسية.

المادة /١٣/

يشجع الجانبان التعاون والتنسيق بين لجنتيهما الوطنيتين للتربية والثقافة والعلوم في مجال أنشطة الأليكسو والإيسيسكو واليونسكو.

ثانياً- في مجال التعليم العالي:

المادة /١٤/

يشجع الجانبان التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة ويؤكدان على ضرورة دعم العلاقات القائمة بين الجامعات وتفعيلها لتشمل كافة الجامعات، كما يعملان على عقد اتفاقيات توأمة بين الجامعات في كلا البلدين.

المادة /١٥/

يتبادل الجانبان سنوياً المنح والمقاعد الدراسية الآتية:

- أ- يقدم الجانب الأردني:
 - ٤٠/ مقعداً دراسياً للمرحلة الجامعية الأولى.
 - ٢٠/ منحة دراسية للدراسات العليا.
- ب- يقدم الجانب العربي السوري:
 - ٤٠/ مقعداً دراسياً للمرحلة الجامعية الأولى.
 - ٢٠/ منحة دراسية للدراسات العليا.
 - ٥/ منح للمرحلة الجامعية الأولى.
- ج- على أن يكون المعدل منسجماً مع الأسس المعتمدة في جامعات البلد المستقبل.
- د- يتم تحديد الاختصاصات للمنح والمقاعد المذكورة بالمراسلات الرسمية في موعد لا يتجاوز نهاية شهر نيسان من كل عام.
- هـ- تسلم قوائم بأسماء الطلبة المرشحين من كلا البلدين مع نهاية شهر أيلول من كل عام وعلى أن يتم تسليم القبولات النهائية للمرشحين خلال أسبوعين من تاريخ استلام قوائم الترشيح.
- و- يتم تدوير المقاعد الشاغرة وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

المادة /١٦/

يعمل الجانبان على تفعيل الإشراف المشترك على طلبة الدراسات العليا.

المادة /١٧/

يشجع الجانبان الاستفادة من خبرات المشافي التعليمية في كلا البلدين من خلال تبادل المنح المتعلقة في مجال التمريض وفق مايلي:

أ- يقدم الجانب الأردني سنوياً:

- منحتين دراسيتين للدراسة الجامعية الأولى.

- /١٠/ منح تدريبية سنوياً لمدة ٣-٦ أشهر لكل منها لتدريب الممرضات السوريات.

ب- يقدم الجانب العربي السوري سنوياً:

- منحتين دراسيتين للدراسة الجامعية الأولى.

- /١٠/ منح تدريبية سنوياً لمدة ٣-٦ أشهر لكل منها لتدريب الممرضات الأردنيات.

المادة /١٨/

يعمل الجانبان على تشجيع التعاون في مجال البحث العلمي بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية التابعة لها لإجراء بحوث علمية مشتركة وذلك من خلال:

أ- تبادل زيارات الخبراء الأكاديميين والباحثين العاملين في مراكز البحث العلمي.

ب- إعارة الباحثين والخبراء ضمن شروط مالية يتفق عليها لاحقاً.

ج- التقدم بمشاريع مشتركة إلى الهيئات الدولية المانحة.

د- دعم المشاركة في الندوات والمؤتمرات وتشجيع الزيارات من أجل تبادل الخبرات.

هـ- إيفاد المتدربين للمشاركة في الدورات التدريبية.

و- تفعيل التحكم المشترك للبحوث العلمية.

ز- دعم البحث العلمي المشترك.

ح- تبادل المطبوعات والمنشورات الدورية.

المادة /١٩/

يعمل الجانبان على إعارة أو تبادل زيارة عدد من أساتذة الجامعات للتدريس أو إلقاء المحاضرات يتم الاتفاق على المواضيع والمدة والشروط الأخرى بالطرق الدبلوماسية.

المادة /٢٠/

يشجع الجانبان تبادل المطبوعات والكتب الجامعية والنشرات والدراسات التربوية والإحصاءات التي تصدر عن الجامعات والمؤسسات التربوية المختلفة في كلا البلدين وذلك للاستفادة من خبرة الجامعات السورية في تعريب العلوم كما ويعملان على إقامة معرض للكتب الجامعية الصادرة عن البلدين.

المادة /٢١/

يعمل الجانبان على التعاون في المجالات العلمية وفق ما يلي:

أ- معادلة الشهادات والدرجات العلمية.

ب- التعاون العلمي والتقني وتوظيفه في الإدارة والبرامج الأكاديمية.

ج- تبادل الخبرات في مجال معايير الاعتماد وضبط الجودة وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي.

د- الجامعات الخاصة.

هـ- التعليم عن بعد.

المادة /٢٢/

يتعاون الجانبان في مجال توحيد المصطلحات العلمية في مختلف الميادين تمهيداً لتوحيدها في جميع الأقطار العربية بالتعاون مع مجمعي اللغة العربية في كلا البلدين.

هكذا من النص

المادة /٢٣/

يشجع الجانبان التعاون بين طلاب الجامعات في كلا البلدين وتبادل زيارات الوفود الطلابية للمشاركة في النشاطات العلمية والثقافية والرياضية.

ثالثاً- في مجال الآثار والمتاحف:

المادة /٢٤/

يتبادل الجانبان زيارة اختصاصيين في مجال المتاحف وصيانة الآثار وترميمها لمدة أسبوعين ويتفق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية.

المادة /٢٥/

يتبادل الجانبان زيارة مختص واحد أو اثنين يعلم المتاحف والآثار لإلقاء محاضرات وتبادل المعلومات كل في مجال اختصاصه.

المادة /٢٦/

يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات الخاصة بالآثار التي يصدرها كل منهما.

المادة /٢٧/

يقوم الجانبان بحفريات مشتركة في المواقع الأثرية. يتم الاتفاق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية.

رابعاً- في مجال الثقافة والفن:

١- في مجال السينما:

المادة /٢٨/

يشارك الجانبان في المهرجانات السينمائية التي تقام في كلا البلدين.

المادة /٢٩/

شجع الجانبان تنظيم أسابيع سينمائية في كلا البلدين.

المادة /٣٠/

يشجع الجانبان التعاون السينمائي بكافة أشكاله.

المادة /٣١/

يشجع الجانبان تبادل الأفلام السينمائية وتوزيعها في كلا البلدين.

المادة /٣٢/

يشجع الجانبان الإنتاج السينمائي المشترك.

المادة /٣٣/

يتبادل الجانبان الدوريات والنشرات السينمائية الصادرة في كلا البلدين.

٢- في مجال المعهد العالي للموسيقى:

المادة /٣٤/

يتبادل المعهدان العاليان للموسيقى ومعاهد الموسيقى العربية في البلدين النشرات والدوريات والكتب والتسجيلات السمعية والبصرية والنوتات الموسيقية.

المادة /٣٥/

يخصص الجانب العربي السوري سنوياً مقعداً واحداً لطلاب من المملكة الأردنية الهاشمية من حملة الشهادة الثانوية للدراسة في المعهد العالي للموسيقى بدمشق شريطة نجاحه في الاختبارات التي يجريها المعهد لهذه الغاية ودون الالتزام بتأمين السكن الجامعي أو أية نفقات أخرى.

هكذا من النص

٣- في مجال المعهد العالي للفنون المسرحية:

المادة /٣٦/

يقوم كل جانب سنوياً باستقبال عرض مسرحي من البلد الآخر ويمثل الجانب العربي السوري في فرقة المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق أو أحد مشاريع السنوات الأخيرة. يتم الاتفاق على التفاصيل بين الجهات المعنية بالطرق الدبلوماسية.

المادة /٣٧/

يتبادل الجانبان المنشورات والكتب الثقافية والمسرحية.

:- في مجال مكتبة الأسد والمكتبة الوطنية الأردنية:

المادة /٣٨/

يتبادل الجانبان (١-٢) من العاملين في المكتبات الوطنية للاطلاع على أنظمة الفهرسة والتصنيف وحفظ الوثائق وإدارتها المعمول بها في كلا البلدين.

المادة /٣٩/

يتبادل الجانبان (١-٢) من المختصين للاطلاع والتدريب على نظم الأرشيف الإلكترونية والوسائط والبرمجيات المستخدمة لهذا الغرض وكيفية تقديمها كخدمة للباحثين والقراء المحليين وعبر الإنترنت.

المادة /٤٠/

يتبادل الجانبان فهارس المطبوعات والمخطوطات المتوفرة لدى كل منهما.

المادة /٤١/

يتبادل الجانبان زيارة الخبراء للاطلاع على أساليب ترميم وحفظ المخطوطات والكتب النادرة المستخدمة لدى كل منهما لمدة أسبوعين.

٥- في مجال المسارح والموسيقى:

المادة /٤٢/

يشارك الجانبان في المهرجانات الفنية التي تقام في كلا البلدين وبصورة خاصة مهرجان بصرى الدولي للفنون الشعبية في سورية والمهرجانات المماثلة في الأردن.

المادة /٤٣/

يشارك الجانبان في المهرجانات المسرحية التي تقام في كلا البلدين بعرض مسرحي على أن تتم الدعوة وتحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية.

المادة /٤٤/

يتبادل الجانبان عروض فرق الفنون الشعبية المتماثلة والتي تقدم فقرات من تراثها الشعبي في مجال الموسيقى والغناء والرقص.

٦- في مجال المراكز الثقافية:

المادة /٤٥/

يتبادل الجانبان زيارة خبير يعمل في أحد المراكز الثقافية لمدة أسبوع بهدف تبادل الخبرات.

٧- في مجال المطبوعات والنشر:

المادة /٤٦/

يشارك الجانبان في معارض للكتب بغرض العرض والبيع دون أن يترتب على ذلك أية نفقات مالية على الجانبين.

المادة /٤٧/

يتبادل الجانبان المطبوعات التي تصدر عن وزارتي الثقافة في البلدين (مطبوعات - دوريات - إحصاءات).

المادة /٤٨/

يتبادل الجانبان إقامة ندوات ثقافية في كلا البلدين.

٨- في مجال حماية حقوق المؤلف:

المادة /٤٩/

يعمل الجانبان على توطيد التعاون في مجال حماية الملكية الفكرية وخاصة في مجال حقوق المؤلف وذلك عن طريق المؤسسات الحكومية المسؤولة عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على أن يقوم الجانبان بوضع برنامج بهدف الدراسة والمقارنة لقوانين كل منهما وإقامة حلقات دراسية حول نظام الملكية الفكرية في البلدين.

٩- في مجال الفنون الجميلة:

المادة /٥٠/

يتبادل الجانبان إقامة معرض فني تشكيلي مع مرافقين اثنين كل في بلد الآخر.

المادة /٥١/

يتبادل الجانبان الخبرات والوفود المتعلقة بالفنون التشكيلية.

المادة /٥٢/

يتبادل الجانبان المطبوعات والكتب والمنشورات التي تعنى بالفن التشكيلي والفنون الجميلة.

١٠- في مجال ثقافة الطفل:

المادة /٥٣/

يتبادل الجانبان زيارة فرق الفنون الشعبية الخاصة بالأطفال.

المادة /٥٤/

يتبادل الجانبان إقامة معارض رسوم كتب الأطفال.

المادة /٥٥/

يتبادل الجانبان إقامة معارض رسوم الأطفال.

المادة /٥٦/

يتبادل الجانبان الخبرة في مجال مسرح العرائس وصنع الدمى وتصميم الرقص للأطفال.

المادة /٥٧/

يتبادل الجانبان الوفود الاطلاعية في مجال مكتبات الأطفال ومراكز أنشطة الطفولة.

المادة /٥٨/

يتبادل الجانبان الخبرات والزيارات الاطلاعية في مجال ثقافة الطفل ويسعيان لإيجاد صيغ تعاون بينهما في مشروعات ثقافة الطفل.

المادة /٥٩/

يتبادل الجانبان دعوة وفود الأطفال من كلا البلدين للمشاركة في معارض رسوم الأطفال وللنشاطات الثقافية التي تقام في كلا البلدين.

١١- في مجال التخطيط والإحصاء:

المادة /٦٠/

يتبادل الجانبان الوفود الاطلاعية والخبرات فيما يتعلق بالتخطيط والإحصاء لدراسة القضايا الثقافية.

١٢- في مجال احياء ونشر التراث العربي:

المادة /٦١/

يتبادل الجانبان الكتب والنشرات المتعلقة بالتراث الثقافي والتاريخي وفهارس المخطوطات وصورها وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين.

المادة /٦٢/

يتبادل الجانبان زيارة خبير في المخطوطات وتحقيقها لمدة أسبوع للاطلاع على ما لدى الجانب الآخر من المخطوطات وطرق العناية بها ويزود الخبير بفهارس المخطوطات المتوفرة وصور المخطوطات التي يختارها. يتفق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية.

خامساً - الشروط المالية:

المادة /٦٣/

نقل الأفراد (تبادل الوفود):

أ- يتحمل الجانب المرسل نفقات نقل الأفراد ذهاباً وإياباً إلى عاصمة بلد الجانب المستقبل.

ب- يتحمل الجانب المستقبل النفقات الآتية:

- ١- الإقامة والطعام في فندق مناسب.
- ٢- التنقلات الداخلية حسب طبيعة برنامج الزيارة.
- ٣- المعالجة الطبية في حالة المرض المفاجيء في المشافي العامة التابعة للدولة.

المادة /٦٤/

المنح الدراسية:

أ- الجانب المرسل:

يتحمل نفقات النقل الدولي والداخلي للطلاب الممنوحين إلى بلد المعهد أو الجامعة التي سيتابعون الدراسة فيها لأول مرة.

ب- الجانب المستقبل (المانح):

- ١- يؤمن السكن الجامعي للطلاب الممنوحين (حسب الإمكانيات المتوفرة).
- ٢- يدفع لكل طالب منحة شهرية يحدد مقدارها حسب الأنظمة المعمول بها في بلده.
- ٣- يدفع لكل طالب منحة شهر واحد لقاء ثمن الكتب الدراسية المقررة أو يقدمها له مجاناً.
- ٤- إعفاء الطلاب السوريين المقبولين بموجب البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والدارسين في الأردن من رسوم ضريبة المغادرة من الأردن.
- ٥- يعفى الطلاب الممنوحين من الرسوم والأقساط الجامعية المقررة أو يقوم بنفعها سنوياً عنهم.
- ٦- تؤمن الجامعات في كلا البلدين مستلزمات البحث حسب الإمكانيات المتوفرة.
- ٧- يؤمن المعالجة الطبية المجانية للطلاب الممنوحين في حالة المرض المفاجيء في المشافي العامة التابعة للدولة.

المادة /٦٥/

المقاعد الدراسية:

الجانب المستقبل:

- ١- يعامل الطلاب المستفيدون من المقاعد الدراسية معاملة طلبة البلد المستقبل من حيث الرسوم والأقساط الجامعية المقررة، وعلى أن يعاد النظر في موضوع المقاعد الدراسية في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.
- ٢- يؤمن المعالجة الطبية للطلاب المستفيدين من المقاعد الدراسية في المشافي العامة التابعة للدولة.

المادة /٦٦/

المعارض:

أ- الجانب المرسل:

- ١- يتحمل نفقات نقل المعرض حتى عاصمة بلد الجانب المستقبل و إعادته منها.
- ٢- يتحمل نفقات التأمين الدولي على المعرض خلال فترة إقامة المعرض خارج بلده.

ب- الجانب المستقبل:

- ١- يتحمل نفقات تنقلات المعرض داخل بلده.
- ٢- يؤمن الصالات المناسبة لإقامة المعرض.
- ٣- يتحمل نفقات الأفراد المرافقون للمعرض حسب الشروط المالية المتعلقة بالأفراد الواردة في نص المادة /٦٣/ من هذا البرنامج.
- ٤- في حال تعرض المعارضات لأي ضرر يقدم الوثائق اللازمة للجانب المرسل ليتمكن من الحصول على عائدات التأمين من قبل شركة التأمين.
- ٥- أما بقية الشروط فيتم الاتفاق عليها قبل إقامة المعرض بأربعة أشهر على الأقل بالطرق الدبلوماسية.

سادساً- الأحكام العامة:

المادة /٦٧/

تنفيذ مواد البرنامج:

الجانب المرسل:

- ١- يحدد المادة التي يريد تنفيذها ويسمي الخبراء أو المختصين ويحدد برنامج الزيارة بما ينسجم مع نص المادة.
- ٢- يرسل السيرة الذاتية وورقة عمل كل مرشح مع تحديد الموعد المقترح للزيارة إلى الجانب المستقبل قبل شهرين على الأقل من تاريخ الزيارة.
- ٣- بعد موافقة الجانب المستقبل على تنفيذ المادة واستقبال المرشحين، يقوم بإعلام الجانب المستقبل عن تاريخ السفر الدقيق ورقم الرحلة والشركة الناقلة قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ السفر.

المادة /٦٨/

يتم الترشيح للمنح الدراسية من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين حصراً.

المادة /٦٩/

لا يسمح للطالب الممنوح بتغيير الاختصاص الذي أوفد لدراسته قبل موافقة الجهات المعنية في بلده.

المادة /٧٠/

يتم الاتفاق على موعد تنفيذ مواد هذا البرنامج والتفاصيل الأخرى بالطرق الدبلوماسية.

المادة /٧١/

لا يمنع هذا البرنامج من تنفيذ أي تعاون تربوي أو ثقافي أو علمي لم يرد فيه، على أن يتم الاتفاق على ذلك بالطرق الدبلوماسية.

المادة /٧٢/

في حال تأخر توقيع البرنامج التنفيذي الذي يلي هذا البرنامج فإن أحكام هذا البرنامج تستمر بشكل مؤقت حتى يتم توقيع البرنامج التنفيذي الجديد.

المادة /٧٣/

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين .

حرر ووقع في عمان بتاريخ ١٩ /محرم / ١٤٢٦ هـ الموافق لـ ٢٨/٢/٢٠٠٥م
من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
الدكتور هاني مرتضى
وزير التعليم العالي

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور عصام زعبلوي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

البرنامج التنفيذي

لاتفاق التعاون في مجال التدريب المهني الموقع

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦

انطلاقاً من أواصر الأخوة القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ورغبة منهما في تطوير وتعميق التعاون بينهما في مجال التدريب المهني .

وتنفيذاً لاتفاق التعاون في مجال التدريب المهني الموقع بين البلدين في دمشق بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٩ .

وتنفيذاً لأحكام المادة ٦/ منه اتفقتا على هذا البرنامج التنفيذي

رقم المادة	مجالات التعاون	الاجراءات التنفيذية
المادة الاولى	تبادل التشريعات والنصوص التنظيمية والدراسات والمعلومات المتعلقة بالتدريب المهني	١-١ تبادل التشريعات والمعلومات والدراسات المتعلقة بقوانين وأنظمة التدريب المهني ، وتنظيم العمل المهني وقوانين العمل والتشغيل وغيرها من الوثائق الناعمة لعمل مراكز التدريب المهني في كلا البلدين ، وما يطرأ من

تحديث على هذه المطبوعات .

٢-١ تبادل الوثائق

والدراسات الخاصة بـ:

- متابعة الخريجين .

- احتياجات سوق

العمل .

٣-١ تبادل الوثائق

والدراسات الخاصة

بمشاريع التدريب

الوطني ومشاريع

اعداد الكفاءة المهنية

والانظمة المنبثقة عنها

وفق الحاجة وتوفرها

في أي من البلدين .

المادة الثانية	تبادل المراجع والمطبوعات والمواد التدريبية .	٢-١ قيام كل جانب بتزويد الجانب الآخر بنسخة من أدلة التصنيف والتوصيف المهني والوحدات التدريبية لبعض البرامج المعتمدة والمحدثة إضافة الى التعاون في مجال اعداد الاختبارات المهنية وتطويرها .
----------------	--	--

المادة الثالثة	تبادل الخبرات ومناهج التدريب المهني المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة .	٣-١ قيام اثنين من الخبراء المختصين في التعامل مع البرامج التدريبية المعده لذوي الاحتياجات الخاصة في كلا البلدين بتبادل الزيارات الاستطلاعية لمدة اسبوع بهدف تحديد امكانيات التعاون ضمن هذا المجال .
المادة الرابعة	تصميم وتطوير برامج التدريب المهني	٤-١ اعداد البرامج التدريبية :- - تبادل قوائم (فهارس) البرامج التدريبية المعتمدة لدى الجانبين . - تبادل آلية إعداد البرامج التدريبية . - قيام اثنين من المختصين في مجال البرامج والمناهج التدريبية لدى كل طرف بتبادل الزيارات لمدة خمسة أيام للاتفاق على مجالات مهنية لتطوير برامج تدريبية مشتركة للتعاون

بين البلدين .		
- تصميم واعداد برامج تدريبية مشتركة تخدم البلدين حسب ما يتم الاتفاق عليه .		
- تبادل الدعوات بين الجانبين للمشاركة في الدورات وورش العمل حول اعداد البرامج التدريبية في حال عقدها في أي من البلدين .		
٥-١ تبادل الوثائق والنشرات المتعلقة بالتوجيه والارشاد المهني	تطوير اساليب التوجيه والارشاد المهني لطالبي العمل .	المادة الخامسة
٥-٢ عقد ندوة مشتركة في مجال التوجيه والارشاد المهني يتم من خلالها الاطلاع على خبرات البلدين في استقطاب المتدربين لبرامج التدريب المهني وتغيير توجهات الشباب والاسرة والمجتمع باتجاه حفز التدريب المهني بشكل يخدم الشباب بايجاد فرص		

		عمل مناسبة لهم في ضوء توفر التمويل اللازم . ٣-٥ تبادل زيارات لاثنتين من المختصين في الارشاد المهني في كل من البلدين
المادة السادسة	تصميم وتطوير الاختبارات المهنية	١-٦ تبادل وثائق ومعايير وآليات إعداد الاختبارات المهنية ٢-٦ تبادل الاختبارات المهنية ضمن مجالات تحدد من قبل الطرفين حسب احتياجات كل طرف . ٣-٦ قيام اثنتين من المختصين في مجال الاختبارات المهنية لدى كل طرف بتبادل الزيارات لمدة خمسة أيام للاتفاق على تطوير وتصميم الاختبارات المهنية
المادة السابعة	السعي لتأمين مصادر تمويل خارجية للنشاطات التدريبية المشتركة	١-٧ اعداد وثائق مشاريع للبحث عن مصادر تمويل لنشاطات البرامج التنفيذية من جهات خارجية

المادة الثامنة	تدريب ورفع كفاءة المدربين المهنيين الفنيين في المجالات الفنية والمسلكية والسلامة والصحة المهنية .	١-٨ يقوم كل طرف بتزويد الطرف الآخر بأسماء الدورات التدريبية المعتمدة وخطط وتواريخ تنفيذها لكل عام في مجال الدورات الفنية لرفع كفاءة المدربين الفنية والمسلكية
المادة التاسعة	تبادل المدربين المهنيين الفنيين بين البلدين	٢-٨ يحدد كل طرف احتياجاته من الدورات التدريبية ليصار الى تنفيذها وفقاً لتواريخ عقد الدورات التدريبية . ٣-٨ تبادل الخبرات في مجال تدريب المدربين
المادة العاشرة	تنظيم معرض للتدريب المهني	١-٩ تبادل (٥) مدربين من كل طرف للعمل لدى الطرف الآخر ضمن تخصصات يتفق عليها ولمدة فصل كامل وفقاً لحاجات كل طرف . ١-١٠ يتم النظر في هذا البند على ضوء الزيارات الاستطلاعية

المادة الحادية عشرة	توأمة مراكز مؤسسات التدريب المهني في كلا البلدين	١-١١ ترشيح مركزين في البلدين لعقد اتفاقية توأمة بينهما .
المادة الثانية عشرة	تشكيل لجنة فنية مشتركة من العاملين في مجال التدريب المهني لمتابعة تنفيذ اتفاق التعاون بين البلدين مهمتها	١-١٢ اعداد برامج تنفيذية زمنية لكل سنتين لبلورة التعاون في مجال التدريب المهني ٢-١٢ متابعة وتقييم البرامج المتفق على انجازها ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض سبل تنفيذها من خلال اجتماعات دورية تعقد لاجراء اللجنة الفنية المشتركة بالتناوب في كلا البلدين بواقع مرة واحدة كل سنة .
المادة الثالثة عشرة	المعاملة المالية	١-١٣ يتحمل الجانب للموفد تكاليف السفر والبدلات النقدية اليومية . ٢-١٣ يتحمل الجانب للمستقبل (المضيف) جميع تكاليف الإقامة كاملة ٣-١٣ في حال عقد دورات تدريبية يتحمل الجانب المستفيد كافة

المصاريف مترتبة على التدريب لمتدريه		
المادة الرابعة عشرة	يصبح هذا البرنامج نافذ المفعول بدءاً من تاريخ المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين ويعمل به لمدة سنتين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابياً رغبته بالغائه أو تعديله قبل ستة أشهر من انتهاء مدته على الأقل.	

حرر ووقع في عمان بتاريخ ١٩ / محرم / ١٤٢٦ الموافق ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٥ من نسختين

أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية .
عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتورة دبالا الحج عارف

أحمد المجالي

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

وزير العمل

هكذا من النص

البرنامج التنفيذي الأول لاتفاقية التعاون الفني
في مجال حماية البيئة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦

عملاً على تعزيز التعاون القائم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية، وإدراكاً لأهمية العلاقات البيئية بين الطرفين في إطار الجامعة العربية وغيرها من البرامج الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بقضايا البيئة، وتفعيلاً لاتفاقية التعاون الفني في مجال حماية البيئة الذي تم توقيعها في مدينة عمان بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠١ الموافق ٢١/رجب/١٤٢٢ فقد اتفق الطرفان على مايلي :

مادة (١)

يهدف هذا البرنامج إلى دعم وتقوية علاقات البيئة في المجالات البيئية المختلفة خاصة مايلي:-

- تبادل الخبرات بين البلدين في مجال التشريعات البيئية وتنظيم هيكل المؤسسات العاملة في مجال البيئة.
- ترشيد استخدام المياه وإعادة استعمال المياه المعالجة.
- التدريب والتوعية في مجال حماية البيئة.
- مكافحة التلوث البحري.

- دراسات تقييم الأثر البيئي.
- تشجيع السياحة البيئية.
- الارتقاء بالبيئة العمرانية والاهتمام بالتنمية الحضرية.
- التبادل في مجال نظم المعلومات البيئية.
- تبادل الخبرات في مجال إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي ومكافحة التصحر.
- تبادل الخبرات في مجال إدارة النفايات الصلبة والنفايات السامة والخطرة.
- تعزيز التواصل بين الجمعيات البيئية بين البلدين مع توجيه الاهتمام إلى القطاعات الشبابية والمرأة.
- تبادل الخبرات في مجال إنشاء وإدارة المدن الصناعية.
- الإدارة البيئية وبناء القدرات.
- في مجال حماية المياه الجوفية العامة ومحطات التنقية.
- التجارة والبيئة.
- تبادل المعلومات وتطوير قاعدة مشتركة في مجال المواد الكيميائية والمبيدات.

مادة (٢)

يتم تحقيق الأهداف المحددة في المادة (١) في هذا البرنامج عبر القيام بالأنشطة التالية:-

- تبادل المعلومات والتجارب عبر تبادل الوثائق وزيارات الخبراء.
- تبادل الخبرات فيما يتعلق بالتنسيق القانوني والمؤسسي والتنظيمي والمالي.
- إعداد دراسات مشروعات بيئية مشتركة.
- خلق شبكة للمعلومات والاتصال بين المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرنامج وبين الجهات الحكومية الأخرى المعنية بالتعاون في كلا الدولتين.
- تحديد وإعداد مشاريع بيئية ذات منفعة مشتركة.
- البحث عن موارد لتمويل المشروعات المشتركة في إطار التعاون الدولي وتحديثها.

هــ: من الأصول

مادة (٣)

تتم الأنشطة المتعلقة بهذا البرنامج حسب الجدول الآتي:-

تاريخ النشاط	الفعاليات
دمشق	- الاجتماع الأول للجنة المتابعة
نيسان/٢٠٠٥	- تشكيل أعضاء اللجنة وتحديد أنشطة التعاون ذات العلاقة بالمياطين المدرجة في مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ميدان البيئة. وإعداد البرنامج التنفيذي للمشروعات لعامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
عمان	- زيارة ٣ خبراء سوريين إلى عمان والاطلاع على التجربة الأردنية المكتسبة في المياطين المحددة في المادة (١) من هذا البرنامج.
دمشق	- زيارة ٣ خبراء أردنيين إلى سورية والاطلاع على التجربة والخبرة السورية المكتسبة في المياطين المحددة في المادة (١) من هذا البرنامج.
أيار/٢٠٠٥	- ورشة عمل لتدريب الكوادر السورية على موضوع تقييم الأثر البيئي.
عمان	- ورشة عمل لتقرير وإعداد الوثيقة الأولى للمشروعات التي سيتم الاتفاق على تنفيذها وتحديد مصادر التمويل الدولية.
دمشق	- ورشة عمل حول لحد المواضيع المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة بالبلدين.
نيسان/٢٠٠٦	
عمان	الاجتماع الثاني للجنة التنسيق

٢٠٠٦/٢٠٠٧

- مراجعة وثائق المشروع المنبثقة عن ورشة العمل
- إعداد البرنامج التنفيذي للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

مادة (٤)

يتولى الطرفان باتفاق مشترك تدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ بنود هذا البرنامج ويمكن لهما اللجوء عند الاقتضاء إلى أطراف أخرى كالدول أو المنظمات التي تربطها علاقات التعاون مع الطرفين من أجل تحمل تكلفة هذا التعاون كلياً أو جزئياً.

مادة (٥)

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليه من الجهات المعنية في البلدين ويبقى ساري المفعول طوال مدة الأنشطة المنبثقة عنه.

حرر ووقع في عمان بتاريخ ١٩/ محرم/ ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨ م.
من نسختين أصليتين باللغة العربية وللنصين نفس الحجية.

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور يوسف شريقي
وزير البيئة

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
المهندس نادر البني
وزير الري

هـ: نادر البني

برنامج تنفيذي لاتفاق التعاون السياحي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية والمشار إليهما فيما بعد بالجانبين ولستادا لأحكام اتفاقية التعاون السياحي الموقعة بينهما في دمشق بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣ وبرامجها التنفيذية الموقعة في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ورغبة منهما بتوطيد أواصر التعاون بينهما في المجال السياحي وإيماناً منهما بضرورة توثيق العلاقات السياحية الثنائية بين بلديهما الشقيقتين، قد اتفقا على ما يلي:

أولاً: في مجال التسويق والترويج السياحي

- بشجع الجانبان تبادل المعلومات والنشرات والمواد الدعائية والإحصاءات في كلا البلدين.
- بشجع الجانبان دراسة إمكانية إصدار النشرات السياحية المشتركة التي تبرز أهم المعالم السياحية في كلا البلدين باللغات المختلفة.
- يعمل الجانبان على تبادل الاشتراك في المعارض والمهرجانات وتبادل أجندة المناسبات السياحية التي تقام في كلا البلدين.
- يشجع الجانبان تنظيم الأسابيع السياحية سنوياً وبالتناوب في كلا البلدين ويتم تحديد مواعيدها بالتنسيق بينهما ويقدم كل جانب المساعدة الممكنة للجانب الآخر.

ثانياً: في مجال تنشيط الحركة السياحية

- بشجع الجانبان المؤسسات الوطنية لوكالات السياحة والسفر وشركات النقل للاتصال المباشر بينها وعقد اجتماعات تنسيقية لها في كلا البلدين وبالتناوب وذلك بهدف وضع برامج سياحية مشتركة لجذب السياح من الدول الأخرى لاسيما من الأسواق البعيدة.
- يشجع الجانبان تبادل زيارات الصحفيين السياحيين وممثلي وسائل الإعلام المختلفة لاطلاع مواطني البلدين على التطور السياحي والمجالات السياحية الجديدة لتنشيط الحركة السياحية بين البلدين.
- يسعى الجانبان لدى الجهات المعنية لديهما لتسهيل معاملات و إجراءات الدخول والمغادرة.

ثالثاً: في مجال التخطيط والاستثمار السياحي

- بشجع الجانبان تبادل المعلومات والخبرات في مجال التخطيط السياحي خاصة في المناطق السياحية الجديدة في كلا البلدين.
- يتبادل الجانبان المعلومات حول التشريعات والتسهيلات الخاصة بالاستثمار السياحي وفرص الاستثمار السياحي الموجودة في كلا البلدين بشكل دائم ويشجعان الاتصال المباشر بين رجال الأعمال من الجانبين والمهتمين بالاستثمار السياحي في البلدين

رابعاً: في مجال التدريب السياحي

- يقوم الجانبان بتبادل المعلومات وزيارات الخبراء والمسؤولين في مجال التدريب السياحي والفندقي في كلا البلدين.
- يشجع الجانبان تبادل البرامج التدريبية ومناهج التعليم المطبقة في الكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب السياحي والفندقي في البلدين.

هــكـا من النص

- يسعى الجانبان ووفقاً لإمكانياتهما المالية والفنية لتنظيم زيارات تدريبية في المجالات التالية: التدريب، الترويج والتسويق، تصنيف المنشآت السياحية، الإحصاء السياحي، وإدارة المواقع الأثرية والسياحية في وقت يتفق عليه الجانبان على أن يتم ذلك بالتنسيق بين الجانبين خلال وقت كاف قبل الزيارة وبمخاطبات رسمية.

خامساً: في مجال أنماط السياحة المتعددة

- يشجع الجانبان التعاون وتبادل الخبرات في مجال السياحة العلاجية والتعريف بالمواقع السياحية العلاجية والإستشفائية الموجودة في كلا البلدين وإمكانية الاطلاع على تجربة الطرف الآخر في هذا المجال وكيفية الاستفادة من هذه التجربة.
- يشجع الجانبان التعاون وتبادل الخبرات في مجال السياحة البيئية والتعريف بالمواقع السياحية البيئية الموجودة في كلا البلدين وإمكانية الاطلاع على تجربة الطرف الآخر في هذا المجال وكيفية الاستفادة من هذه التجربة.

سادساً: في مجال الحرف والصناعات التقليدية

- تكثيف تبادل المعلومات والتشريعات في مجال الحرف والصناعات التقليدية.
- تشجيع المشاركة في المعارض والمناسبات المتعلقة بالصناعات التقليدية في البلدين.
- تشجيع الحرفيين ورجال الأعمال في كلا البلدين على إقامة مشاريع إنتاج وتسويق مشترك.

سابعاً: في مجال التشريعات والأنظمة السياحية

- تبادل التشريعات والأنظمة المتعلقة بالأنشطة السياحية والفندقية بمختلف مكوناتها ونوعيتها وتصنيفاتها المعمول بها في كلا البلدين.

ثانياً: أحكام عامة

يتم تشكيل لجنة سياحية مشتركة متساوية الأعضاء من كلا الجانبين ويتم تبادل أسماء أعضائها بينهما وذلك لوضع الجداول الزمنية للتنفيذ والمتابعة وتنفذ هذه اللجنة اجتماعاً دورياً كل ستة أشهر بالتناوب في كلا البلدين وترفع اللجنة توصياتها إلى أصحاب المعالي الوزراء المعنيين لإقرارها.

يخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليه من الجهات المعنية في كلا البلدين.

حرر ووقع في عمان بتاريخ ١٩/ محرم/ ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨/٢/٢٠٠٥ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية ويحتفظ كل جانب بنسخة منه.

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

د. علياء بوران
وزيرة السياحة والآثار

عن حكومة
الجمهورية العربية السورية

د. سعد الله آغە القلعة
وزير السياحة

هكذا من الأصول

مذكرة تفاهم

بين

وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية

ووزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وتأكيداً على أواصر التعاون القائمة في مجال التعاون الصناعي المشترك بينهما تم الاتفاق على مايلي:

المادة الأولى

دعم الجهود اللازمة لتنمية علاقات التعاون القائمة بينهما بما يخدم تطوير وتحديث الصناعات القائمة والتوسع في صناعات جديدة تتلائم مع متطلبات واحتياجات السوق الداخلية لكلا الطرفين والتصدير الخارجي واستفادة من ميزات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تسهيل حركة انسياب البضائع .

المادة الثانية

لتعاون الفني والتقني بين المؤسسات الصناعية في كلا الطرفين بحيث يشمل :

- تبادل الخبرات والمعارف الفنية والتقنية
- تبادل الزيارات والدورات التدريبية والاطلاعية.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية والفعاليات المختصة في إطار العمل الصناعي .

المادة الثالثة

لتعاون في مجال التقييس والمواصفات من خلال:-

- متابعة العمل على تنفيذ البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون الموقعة بين هيئة المواصفات والمقاييس السورية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
- العمل المشترك على توحيد المواصفات القياسية لأهم السلع والمنتجات المتبادلة تجارياً والاتفاق على شهادات المطابقة تسهياً لانسحاب البضائع بين الطرفين .

المادة الرابعة

في إطار تشكيل لجنة صناعية مشتركة للمتابعة.

- تشكل لجنة صناعية بين البلدين يرأسها معالي الوزيرين في كلا البلدين وتضم الفعاليات الصناعية المختلفة من القطاعين العام والخاص.
- ينبثق عن اللجنة الصناعية - لجنة فنية للمتابعة والإشراف على تنفيذ قرارات اللجنة الصناعية.
- تجتمع هذه اللجان وبشكل دوري في كلا البلدين بالتناوب وكلما دعت الضرورة

هكذا من الفصل

المادة الخامسة

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليها من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين .

حررت ووقعت في مدينة عمان بتاريخ ١٩/محرم/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨.

من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجة القانونية .

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور أحمد الهنداوي

وزير الصناعة والتجارة

عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمد غسان طيارة

وزير الصناعة

البرنامج التنفيذي لاتفاقية

التعاون العلمي والفني في مجال التقييس

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)

يهدف متابعة تنفيذ اتفاقية التعاون العلمي والفني في مجال التقييس الموقعة بين كل من مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية عام ٢٠٠٠ وبهدف تطوير التعاون في مجال المواصفات والمقاييس تم الاتفاق على ما يلي :

أولاً- التعاون في مجال التقييس :

- ١- متابعة تبادل مشاريع المواصفات القياسية الوطنية قبل اعتمادها وذلك لإبداء الرأي حولها تمهيداً لإصدارها بشكل متناسق لدى كل من الجانبين على أن يتولى كل جانب تزويد الجانب الآخر بملاحظاته خلال شهرين من تاريخ تبليغه مشروع المواصفة .
- ٢- متابعة تبادل المواصفات القياسية الصادرة عن كل منهما فور اعتمادها كمواصفات قياسية إضافة الى تبادل الأدلة والقواعد الفنية والمطبوعات الأخرى.

هكذا من القبول

٣- يقوم الجانبان بتحديد قائمة محدثة للبضائع والمواد الأكثر تبادلاً بين البلدين وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخه .

٤- يقوم الجانبان باعتماد مواصفات قياسية للمواد المذكورة في القائمة المشار إليها أعلاه وفقاً لما يلي :-

- أ- في حال توفر مواصفات قياسية لدى الجانبين يتم دراستها بشكل مشترك تمهيداً لاعتماد صيغة موحدة لها .
- ب- في حال توفر مواصفة قياسية لدى أحد الجانبين وعدم توفرها لدى الجانب الآخر يقوم هذا الجانب باعتمادها .
- ت- في حال عدم توفر مواصفة قياسية لدى كلا الجانبين تعتمد المواصفة القياسية العربية وفي حال عدم توفرها تعتمد تلك الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس أو إحدى المنظمات الدولية مثل (IEC) ، (FAO) .

ثانياً - الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة :

- ١- يعمل الجانبان بشكل مشترك على إعداد الوثائق والنماذج الخاصة بمنح شهادات المطابقة وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال .
- ٢- يعتمد الجانبان شهادات المطابقة الصادرة عن كل منهما وإن تكون مرققة بنسخة من تقرير الفحص والاختبار وتستخدم لغايات تسهيل عملية التخليص الجمركي .
- ٣- يبدأ العمل بموجب شهادات المطابقة فور إعداد الوثائق والنماذج المذكورة أعلاه وإبلاغ الجهات المعنية في كلا البلدين .

ثالثاً - التعاون في مجال التدريب :

- ١- يقوم الجانب الأردني بإبلاغ الجانب السوري بخطة التدريب السنوي المعتمدة من قبله وتوفير إمكانية تدريب عدد من عناصر الجانب السوري في مجالات التقييس المختلفة .
- ٢- يقوم الجانب الأردني بإبلاغ الجانب السوري بالأسس والمعايير الفنية اللازمة لإنشاء نقطة استعلام وطنية وأسس ومعايير إنشاء المخابر الخاصة بمجال التقييس وضبط الجودة .

رابعاً - التنسيق والتعاون :

- ١- يتابع الجانبان التنسيق والتعاون وتوحيد مواقفهما على الصعيدين الإقليمي (المنظمة العربية للتنمية الصناعية / مركز المواصفات والمقاييس) والدولي (المنظمة الدولية للتقييس) .

خامساً :

اتفق الجانبان على عقد اجتماعات دورية وكلما دعت الحاجة للنظر بالمستجدات الطارئة في مجال التقييس وإيجاد الحلول المناسبة على أن يعقد الاجتماع القادم خلال شهر نيسان بعمان .

هكذا من النص

سادساً :

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين

حرر هذا البرنامج ووقع في عمان بتاريخ ١٩ / محرم / ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٥ م من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية القانونية

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المحرر

الدكتور أحمد الهنداوي

وزير الصناعة والتجارة

عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمد عثمان طيارة

وزير الصناعة

المادة الأولى

- تبادل التشريعات والقوانين والأنظمة والنشرات والأفلام الخاصة بالتنمية الاجتماعية.

المادة الثانية

- تبادل الخبرات في مجال تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج الرعاية للتنمية الاجتماعية

البرنامج التنفيذي

لاتفاق التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧

انطلاقاً من أوامر الأخوة القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ورغبة منهما في تطوير وتعميق التعاون بينهما في مجال التنمية الاجتماعية. وتنفيذاً لأحكام المادة (٢) من الاتفاقية الموقعة بين حكومة البلدين في عمان بتاريخ ٨ / ١٠ / ٢٠٠١ فقد اتفقتا على مايلي:

المادة الأولى

- تبادل التشريعات والقوانين والأنظمة والنشرات والأفلام الخاصة بالتنمية الاجتماعية.

المادة الثانية

- تبادل الخبرات في مجال تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج الرعاية للتنمية الاجتماعية

هـ: من النص

- تبادل الخبرات في مجال اجراء البحوث والدراسات الاجتماعية والارشاد والتوجيه الاجتماعي .
- تبادل الخبراء والمدرسين بناء على طلب أحد الجانبين على أن تحدد آلية استفادتهم حين اتفاق الجانبين على برنامج زمني .

المادة الثالثة

- تبادل الخبرات والمعارف والإحصاءات والبرامج في المجالات التالية :
- أ- اعداد الأنظمة والخطط الدراسية والبرامج التعليمية والتدريبية المعتمدة في كلا البلدين في مجال التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم وتعليمهم وتشغيلهم .
 - ب- اعداد التقنيات التربوية والوسائل التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة
 - ج - التخطيط الهندسي لمراكز ومعاهد ومؤسسات رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة .
 - د - برامج الكشف المبكر عن الاعاقة والخدمات المقدمة لمتعدي الاعاقة.
 - هـ- برامج التأهيل الأسري حول كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة
 - في سن الطفولة المبكرة .
 - و- تجارب الدمج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس والمجتمع بشكل عام .
 - ز - برامج تطبيق اتفاقية حقوق الطفل بشكل عام وخاصة الأطفال المحرومين من رعاية الأسرة ومجهولي النسب والأحداث .
 - ح - تنمية المرأة واعداد برامج خاصة للنهوض بأوضاع المرأة في المناطق الريفية .
 - ط - حماية الأسرة وتقوية قدرات الأسر المعوزة والتجارب المتعلقة بمشاريع التأهيل المجتمعي (C.B.R) .

- ي - تنشئة الطفولة وحمايتها .
- ك - رعاية المسنين وتقوية تفاعلهم مع المحيط الاجتماعي.

المادة الرابعة

- يقوم الجانبان بما يلي :-
- تبادل الزيارات لاثنتين من المختصين في مجال التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة من كل جانب للاطلاع على تجربة الجانب الآخر .
 - تبادل الزيارات لاثنتين من المختصين في مجال شؤون الأسرة والطفولة من كل جانب للاطلاع على تجربة الجانب الآخر .
 - تبادل زيارات لاثنتين من المختصين في مجال الدفاع الاجتماعي ورعاية المسنين من كل جانب للاطلاع على تجربة الجانب الآخر .
 - تبادل الزيارات لاثنتين من المختصين في مجال تنمية المجتمعات المحلية وتعزيز الانتاجية والتنمية الريفية والحد من الفقر (مشاريع الأسر المنتجة) من كل جانب للاطلاع على تجربة الجانب الآخر .
 - تبادل الزيارات لذوي الاختصاص في مجال التوعية المجتمعية والرقابة على أداء مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية ومشاريع الوحدات السكنية للفقراء .

المادة الخامسة

- التعاون بين المعاهد والمؤسسات المختصة بالرعاية الاجتماعية في القطاعين الرسمي والأهلي والتطوعي لإقامة برامج ونشاطات مشتركة لتأهيل العاملين في هذا الميدان .

المادة السادسة

- ١- توحيد المواقف الثابتة في المؤتمرات العربية والدولية في مجالات التنمية الاجتماعية بما يتوافق والسياسات العليا والتشريعات النافذة في كلا البلدين .

- ٢- تنظيم ندوات ودورات تدريبية للعاملين بكل من الوزارتين في مجالات التنمية والرجاية الاجتماعية من أجل تدعيم التعاون المشترك بين البلدين.

المادة السابعة

الأحكام العامة :

- ١- يقوم الجانب المضيف بإعداد البرنامج اللازم للزيارة
- ٢- يتحمل الجانب الموفد جميع تكاليف السفر والإقامة والبدلات النقدية اليومية لموفديه.
- ٣- يحدد الجانب الموفد المواضيع التي يرغب بتنفيذها لدى الجانب المضيف ويسمي الخبراء أو المختصين أو المتكربين على أن يتفق هذه المواضيع مع نص الاتفاق.
- ٤- يقوم كل من الجانبين بإعلام الجانب الآخر بالتفاصيل المتعلقة بتطبيق هذا البرنامج قبل وقت كاف من تنفيذه عبر المراسلات الرسمية حسب الأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .
- ٥- يتحمل كل جانب تكاليف تدريب العاملين الموفدين منه الى البلد الآخر.

المادة الثامنة

تشكل لجنة فنية مشتركة من الجانبين تنفيذا لأحكام المادة الثالثة للاتفاق لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ:

أ- من الجانب السوري:

- ١- السيد مدير العلاقات الدولية أو من ينوب عنه .
 - ٢- السيد مدير الخدمات الاجتماعية أو من ينوب عنه .
 - ٣- السيد مدير التنمية الريفية أو من ينوب عنه .
- ب- من الجانب الأردني :
- ١- مدير التخطيط والتقويم أو من ينوب عنه .
 - ٢- مدير الأسرة والأمن الاجتماعي أو من ينوب عنه .

- ٣- مدير تنمية المجتمع أو من ينوب عنه .
- على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول لمدة ثلاثة أيام في دمشق/ سوريا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥.

المادة التاسعة

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بدءاً من تاريخ المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين ويعمل به لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يخطر لحد الجانبين الجانب الآخر كتابياً بإلغائه أو تعديله قبل سنة أشهر من انتهاء مدته على الأقل

حرر ووقع في عمان بتاريخ ١٩ / محرم / ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٥ م .

من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية .

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
رياض أبو كركي
وزير التنمية الاجتماعية

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
الدكتورة دبالا الحج عارف
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

هكذا من النص

مذكرة تفاهم

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية العربية السورية
للتعاون في مجالات الإسكان والتعمير

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان)، و انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تنمية التعاون بينهما في مجالات الإسكان والتعمير،
فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

يقوم الطرفان استناداً للقوانين السارية والمعمول بها في البلدين وانسجاماً مع قرارات اللجنة العليا الأردنية- السورية المشتركة بتبادل المعلومات والخبرات والبحوث المتعلقة بواجبات وإمكانيات كل منهما في مجال:

- الآليات والخبرات المتعلقة بالتخطيط الإقليمي الإسكاني على المستوى الإقليمي والمحلي.
- تطوير أساليب الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية في إنتاج الخرائط الرقمية وإعداد قاعدة معلومات جغرافية وذلك بين المؤسسات الحكومية المكلفة بهذا النظام في كلا البلدين.

- السكن الاجتماعي والسكن الشبائي ومختلف أصناف السكن الهادفة إلى تحسين ظروف عيش المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- سياسات واستراتيجيات تخطيط وتمويل وتنفيذ المشاريع السكنية وخصوصاً السكن المعد لذوي الدخل المحدود.
- أساليب معالجة المخالفات الجماعية والسكن العشوائي في المدن والأرياف
- تبادل الخبرات حول مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع إسكانية موجهة لذوي الدخل المحدود.
- المواصفات الفنية والتشريعات في مجال الإسكان والبناء.

المادة الثانية

يقوم الطرفان بإجراء الاتصالات بين الجهات المتماثلة في البلدين بهدف تحديد وتحليل إمكانيات التنفيذ مباشرة أو بالمشاركة لمختلف المشاريع في مجالات الإسكان والتعمير وذلك في المملكة الأردنية الهاشمية أو في الجمهورية العربية السورية أو في بلد ثالث،
ويدعم الطرفان معا إمكانية مشاركة الشركات الاختصاصية في البلدين الشقيقين في مناقصات الدولية التي تقام في البلدين أو في بلد ثالث.

المادة الثالثة

يقوم الطرفان بدراسة إمكانية التبادل التجاري في مجال مواد البناء وتجهيزات وآليات البناء وذلك حسب احتياجات التنمية والاستثمار في البلدين وسيدعمان الشركات المهنية بذلك. كما ويشجع البلدان الاتصال بين رجال الأعمال الأردنيين والسوريين وشركات المقاولات والمكاتب الاستشارية في المجالات التي يغطيها الاتفاق وفي مجالات التعاون للمصالح المشتركة في البلدين.

هكذا من الفصل

المادة الرابعة

تشكل مجموعة عمل تنفيذية مشتركة مهمتها تنفيذ أهداف هذا الاتفاق والتعرف على فرص جديدة للتعاون، وتعقد جلساتها بالتناوب في كلا البلدين بصورة دورية وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

المادة الخامسة

تسوى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا الاتفاق بصورة ودية بين الطرفين.

المادة السادسة

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد اعتمادها من الجهات المختصة في البلدين ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاؤها، وذلك قبل نهاية مدتها بثلاثة أشهر على الأقل. يجوز باتفاق الطرفين تعديل أحكام هذه المذكرة وفقاً للإجراءات المعمول بها في كلا البلدين.

حررت ووقعت في مدينة عمان بتاريخ ١٩/محرم/١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس رائد أبو السعود

وزير الأشغال العامة والإسكان

عن حكومة

الجمهورية العربية السورية

المهندس نادر البني

وزير الري

مذكرة تفاهم

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

في مجال الطرق والجسور

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان)، وإبراكاً منهما لأهمية التعاون في مجال تصميم وإنشاء وصيانة وإدارة الطرق والجسور باعتباره أحد روابط التنمية الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

يتعاون الطرفان في المجالات التالية:

- تخطيط الطرق وتصميمها وإنشائها ورفع كفاءتها.
- تطوير برامج صيانة الطرق والجسور وأساليب برمجتها وتنفيذها بواسطة الشركات المقاولات.
- إنشاء الطرق والجسور بنظام الامتياز (BOT).

هكذا من الأصول

المادة الثانية

يتبادل الطرفان ما يلي:

- المعلومات والخبرات فيما يتعلق بتخطيط الطرق وتصميمها وإنشائها وصيانتها وتأمين السلامة الطرقية عليها وتحسين أساليبها الفنية.
- وثائق الندوات والمؤتمرات وورش العمل .
- الزيارات والتدريب للقطاعين العام والخاص.
- الأبحاث الميدانية المشتركة في مجال الطرق والجسور .
- الزيارات والوثائق والتدريب في مجال إنشاء وتطوير الطرق وفق نظام (BOT) وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات التعاقد وأسلوب متابعة التنفيذ وتقييم النتائج.

المادة الثالثة

- تشكل لجنة فنية من ممثلي الهيئتين المختصتين بقطاع الطرق والجسور وتجتمع سنوياً بالتناوب في كلا البلدين ، وتكون مهمتها:
- وضع برنامج للتعاون السنوي.
 - استعراض ما تم تنفيذه من أوجه التعاون طبقاً لمذكرة التفاهم وتقييم النتائج ووضع الحلول المناسبة لها.
 - دراسة المواصفات الفنية الخاصة بالطرق والجسور المطبقة في البلدين والعمل على توحيدها وتطويرها.
 - دراسة الحمولات المحورية المعمول بها في البلدين وطريقة تطبيقها والتنسيق بينهما للحفاظ على الشبكة الطرقية.

المادة الرابعة

- التنسيق المستمر بين البلدين في المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.
- يتعاون الطرفان في التحضير وفي إشراك الطرفين بالنشاطات الدولية في مجال الطرق والجسور حيثما يكون ذلك ممكناً ولا يتعارض مع مصالح البلدين.
- في حال التعارض بين مذكرة التفاهم والاتفاقيات الدولية الشارية في المجال الطرقي، فإن هذه الأخيرة تكون لها الأولوية بالتطبيق.

المادة الخامسة

يتم تنفيذ مذكرة التفاهم وما يتطلبه من أوجه التدريب والندوات وورش العمل وتبادل الزيارات والخبرات، سواء في المملكة الأردنية الهاشمية أو في الجمهورية العربية السورية، بالاتفاق بين الطرفين عن طريق الخطابات الرسمية المتبادلة بالطرق الدبلوماسية.

المادة السادسة

يجوز باتفاق الطرفين تعديل أحكام هذه المذكرة أو إضافة مواد جديدة لها وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين.

المادة السابعة

تقوم مسؤولية تنفيذ مذكرة التفاهم الحالية:
عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الأشغال العامة والإسكان،
وعن حكومة الجمهورية العربية السورية المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية.

المادة الثامنة

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد اعتمادها من الجهات المختصة في البلدين وتبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاؤها، وذلك قبل نهاية مدتها بثلاثة أشهر على الأقل.

حررت ووقعت في مدينة عمان يوم ١٩/ محرم ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الأشغال العامة والإسكان

المهندس خالد أبو السعود

عن حكومة

الجمهورية العربية السورية

وزير النقل

المهندس مكرم عبيد

مذكرة تفاهم حول قواعد ترخيص واستيراد الأدوية البيطرية

بين

وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية

نظراً من العلاقات الأخوية والمصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وبهدف تدعيم ومواصلة العمل الثنائي في مجال الزراعي.

واستناداً لتوجيهات وقرارات اللجنة العليا الأردنية-السورية المشتركة، وتنفيذاً للمادة (٢٠) من اتفاقية التعاون في مجال الصحة الحيوانية والحجر الصحي البيطري الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٢.

وبناءً على محضر اجتماع لجنة الإنتاج والصحة الحيوانية الأردنية-السورية المشتركة بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٤ حول إعداد مشروع مذكرة تفاهم بشأن توحيد قواعد تسجيل الأدوية واللقاحات البيطرية وعلى نتائج اجتماعات لجنة المتابعة الزراعية المنعقدة في عمان خلال الفترة ١٣-١٥/١٢/٢٠٠٤ اتفق الجانبان على ما يلي:

أولاً: اعتبار المستحضر الدوائي البيطري أو اللقاح البيطري المنتج محلياً المسجل والمرخص والموافق عليه في إحدى وزارتي الزراعة الأردنية أو السورية مسجل ومرخص ومعتمد محلياً في البلد الآخر.

هــكـا من الأشغال

ثانياً: يتبادل الفنيون المسؤولون عن تنظيم سياسة الدواء البيطري في كلا البلدين الجداول الرسمية المتضمنة الأدوية واللقاحات البيطرية المرخصة رسمياً والتي تحتوي على المعلومات التالية:-

- ١- اسم المعمل المصنع للمستحضر البيطري.
- ٢- اسم المستحضر البيطري والشكل الصيدلاني.
- ٣- التركيب الكيميائي للمادة الأولية والسواغات.
- ٤- الاستطباقات ونوع الحيوان المعالج.
- ٥- للتأثيرات الجانبية.
- ٦- أشكال العبوات المرخصة وسعتها.
- ٧- فترات السحب.
- ٨- رقم ترخيص المعمل وتاريخه.
- ٩- رقم وتاريخ ترخيص المستحضر.

ثالثاً: يتبادل البلدان المعلومات المتوفرة لديهما عن الأدوية البيطرية الممنوعة من قبل منظمات عالمية أو هيئات علمية أو اتحادات دولية والتي تسبب تأثيرات ضارة على الإنسان أو الحيوان بحيث يكون الدواء البيطري الممنوع في أحد البلدين ممنوعاً في البلد الآخر.

رابعاً: يتبادل البلدان المعلومات الفنية حول المخابر النوعية المعتمدة لديهما لتحليل الأدوية البيطرية وطرق التحليل الموافق عليها.

خامساً: يتم تحليل المواد الأولية والمستحضرات البيطرية المتعذر تحليلها في أحد البلدين في مخابر البلد الآخر إن رغب في ذلك.

سادساً: يتبادل البلدان المعلومات الفنية حول تسجيل الأدوية واللقاحات البيطرية المستوردة الأجنبية المنشأ والطرق المعتمدة لتسجيلها، ويزود أحد الطرفين الطرف الآخر بأسماء المعامل والشركات والمخابر المسجلة والمستحضرات التي يتم تسجيلها فيها وعدد هذه المستحضرات ورقم وتاريخ تسجيلها.

سابعاً: يتم اعتماد لائحة موحدة للأدوية البيطرية الأساسية في كلا البلدين تتضمن المواد الفعالة الأولية الداخلة في تركيب الأدوية البيطرية، واعتماد لائحة موحدة للمواد المساعدة الداخلة في تركيب الأدوية البيطرية الممنوع استخدامها، وإعلام الطرفين الآخر عن كل تعديل يطرأ على هذه اللوائح.

ثامناً: يسمح لمستوردي الأدوية البيطرية في كل من البلدين باستيراد دون قيد الأدوية الوطنية المنشأ المسجلة رسمياً في البلد الآخر مباشرة حتى لو كانت القوانين والأنظمة تقيد استيرادها.

تاسعاً: في حال حدوث جائحة مرضية طارئة يقوم كل جانب بمساعدة الجانب الآخر بإمداده بالأدوية واللقاحات البيطرية المسجلة والمرخصة في حال عدم توفرها لدى أحد الطرفين وتوفرها لدى الطرف الآخر.

عاشراً: يعمل الطرفان بعد إبرام المذكرة على متابعة توحيد قواعد تسجيل ومراقبة الجودة للأدوية واللقاحات البيطرية والمواد الأولية المستوردة للتصنيع المحلي في كلا البلدين عن طريق لجان فنية متخصصة تجتمع دورياً لهذا الغرض.

حادي عشر: يعمل بهذه المذكرة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعتمادها في كلا البلدين ويمدد العمل بها تلقائياً بمدة مماثلة في حال عدم إبداء أي من الطرفين رغبته بتعديلها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها.

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ١٩/محرم/١٤٢٦، الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨ من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية ويحتفظ كل جانب بنسخة منها .

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور أحمد الهنداوي
وزير الصناعة والتجارة

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
الدكتور علي عبد السلام
وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

هكذا من الفصل

البرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي

بين

وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية

ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية

لعام ٢٠٠٥

استناداً لمذكرة التعاون الزراعي بين البلدين الموقعة في دمشق بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٠ وبهدف تعزيز وتعميق التعاون المشترك واستكمالاً للبرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي الموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٣ تم الاتفاق على البرنامج التنفيذي لعام ٢٠٠٥ وفق التالي:

أولاً : البحوث الزراعية والإرشاد:

- عقد اللقاءات في مجال البحوث العلمية الزراعية في كلا البلدين بالتبادل.
- الاستمرار بتبادل عينات بذور الأصناف ذات الإنتاجية العالية لمختلف أنواع المحاصيل والأشجار المثمرة والمواد الوراثية للثروة الحيوانية.
- استمرار التعاون في مجال الأبحاث المشتركة للذرة الصفراء والبيضاء.
- تنفيذ بحوث مشتركة في المجالات التالية :
 - ♦ زراعة الأنسجة .
 - ♦ الزراعات المحمية .
 - ♦ وقاية النبات .
 - ♦ المحاصيل .
 - ♦ الثروة الحيوانية .
 - ♦ الموارد الطبيعية .

- استمرار تبادل المطبوعات والنشرات العلمية ونتائج الأبحاث والبرامج الإرشادية.
- المشاركة في المعارض الزراعية التي تقام في كلا البلدين.

ثانياً : الإنتاج النباتي :

- الاستفادة من تجربة البلدين في مجال مكافحة المتكاملة على الحمضيات والزراعات المحمية ودراسة الأثر المتبقي للمبيدات الكيميائية.
- السعي لتوحيد أنظمة تسجيل المبيدات بين البلدين بشكل يحافظ على مطابقتها للمواصفات العالمية المعتمدة بهدف تسهيل تسجيل وتجارة المبيدات بين البلدين.
- تبادل المعلومات والمطبوعات والبرامج العلمية في المجالات التالية:
 - البرامج العلمية المتعلقة بتنمية المراعي وإدارتها وحماية الغابات وتنميتها.
 - التعليمات التنفيذية الخاصة بتداول وإنتاج واستيراد الأسمدة بأنواعها وتعليمات تسجيل بذور الخضراوات المنتجة محلياً.
 - التشريعات والنظم الخاصة بالزراعة العضوية.
 - التنبؤ ورصد الجراد الصحراوي.
 - واقع الإصابات المرضية والحشرية والآفات الحشرية وتنسيق التعاون بين البلدين لمكافحتها واستئصالها.
 - الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية.

ثالثاً : الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني:

- استمرار تبادل نشرات وقوعات الأمراض الحيوانية.
- اعداد برامج مشتركة للتحصين ضد الحمى القلاعية في الشريط الحدودي بين البلدين.

هكذا من الفصل

- تبادل خطط وبرامج المسح الوبائي ضد الأمراض الحيوانية بين البلدين.
- اعداد دراسة حول تسجيل المزيادات (الاضافات) العلفية ومركزات الدواجن البروتينية.
- التعاون الفني في مجال تشخيص الأمراض.

رابعاً : في مجال التسويق الزراعي وتبادل المنتجات الزراعية :

- تبادل الدراسات والأبحاث الاقتصادية المنجزة في مجال التسويق الزراعي.
- الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال القواعد الفنية وشهادة المطابقة للخضار والفواكه.
- سعي الطرفين لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية للقيام بدراسة الميزة النسبية للإنتاج الزراعي في البلدين بهدف الوصول إلى التكامل الزراعي بينهما وصولاً لإنشاء شركة تسويق زراعية مشتركة من قبل القطاع الخاص في البلدين.
- تبادل المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية .
- التعاون في مجال تقانات ما بعد الحصاد وخاصة في المجالات التالية (البحوث المنفذة - الدراسات الاقتصادية - التدريب) .

خامساً - تبادل التدريب والزيارات والخبرات بين البلدين :

- ١- في مجال البحوث العلمية الزراعية والإرشاد :
 - تنفيذ دورات تدريبية أو زيارات إطلاعية في المجالات البحثية (بمعدل ٢ فني في كل مجال) أي ١٢ فني من كل جانب يغطي كافة الاختصاصات الواردة في البند أولاً.
 - دعوة كل من الجانبين الجانب الآخر للدورات أو الدورات التدريبية التي تعقد في المجالات البحثية ذات الاهتمام المشترك.
 - إيفاد اثنين من الفنيين السوريين إلى الأردن للاطلاع على أنظمة الإرشاد الزراعي.

- إيفاد اثنين من الفنيين الأردنيين إلى سورية للاطلاع على برامج الإرشاد والإعلام والمسرح الزراعي للجوال .
- ٢- في مجال الإنتاج النباتي :

- أ- تدريب فنيين أردنيين في سورية في المجالات التالية :
 - تدريب اثنين من الفنيين الأردنيين في سورية في مجال إدارة وتنمية المراعي (خلال شهر ايار).
 - تدريب اثنين من الفنيين الأردنيين في سورية في مجال تطعيم الفستق الحلبي (لمدة عشرة أيام) وإقامة يومين حقلين في كل من الأردن وسورية لتدريب الفنيين والمزارعين الأردنيين على تطعيم الفستق الحلبي في الفترة من (٢٠/٥-١٥/٦/٢٠٠٥) بحيث يكون اليوم الحقل الأول في الأردن واليوم الحقل الثاني في سورية.
 - تدريب اثنين من الفنيين الأردنيين في مجال مكافحة المتكاملة على الحمضيات (خلال شهر شباط) .
 - تدريب اثنين من الفنيين الأردنيين في مجال مكافحة آفات وحرثائق الغابات لمدة أسبوع (خلال شهر تموز) .
 - تدريب اثنين من الفنيين الأردنيين في مجال مكافحة آفات المخازن لمدة أسبوع (خلال شهر آب) .

ب - تدريب فنيين سوريين في الأردن في مجالات:

- تدريب اثنين من الفنيين السوريين في الأردن في مجال الزراعات المحمية والزراعة العضوية (خلال شهر تشرين الثاني) .
- تدريب اثنين من الفنيين السوريين في الأردن في مجال إقامة وإدارة المحميات الطبيعية والحراجية (خلال شهر نيسان) .
- تبادل الجولات الاستطلاعية والزيارات في مجال المخيمات الطبيعية الحراجية وإدارة المراعي لكل جانب بمعدل جولتين في العام ولـ (٤ - ٥) فنيين ولمدة أسبوع .
- تدريب اثنين من الفنيين السوريين في مجال مكافحة المتكاملة في البيوت البلاستيكية (خلال شهري كانون الثاني وشباط) .

٣- في مجال الإنتاج الحيواني:

- تدريب اثنين من الفنيين السوريين في مجال انتاج اللقاحات البيطرية لمدة أسبوعين .
- تدريب اثنين من الفنيين السوريين في مجال تربية ورعاية وصحة وترويض الخيول.
- تدريب اثنين من الفنيين الأردنيين في مجال تربية طلائق التلقيح الصناعي للأبقار وإنتاج السائل المنوي والتلقيح الصناعي للمجترات الصغيرة .
- تدريب اثنين من الاطباء البيطريين الاردنيين في سورية في مجال الارشاد الزراعي البيطري . تدريب اثنين من الفنيين السوريين في مجال تشخيص وعزل وتصنيف فيروس انفلونزا الطيور خلال الربع الاول من العام .

٤- في مجال تبادل الخبرات:

- استمرارا للجهود في مجال الاستفادة من الخبرات الاردنية في مجال الاتفاقيات التجارية وتطبيق اتفاقية الـ SPS فقد تم الاتفاق على:
- إرسال اثنين من الخبراء الأردنيين إلى سورية في مجال تطبيق اتفاقية SPS والاتفاقيات ذات العلاقة لمدة أسبوعين ولعدة مرات خلال العام .
 - تدريب اثنين من الفنيين السوريين في مجال تطبيق اتفاقية SPS والاتفاقيات ذات العلاقة لمدة أسبوعين خلال شهر تموز .
 - تدريب اثنين من الفنيين الاردنيين في مجال السياسات الزراعية والاقتصادية لمدة اسبوع في سورية.
 - تدريب اثنين من الفنيين السوريين للتعرف على التجربة الاردنية بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

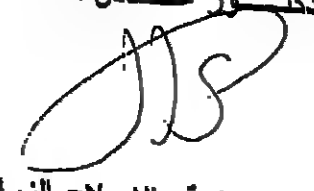
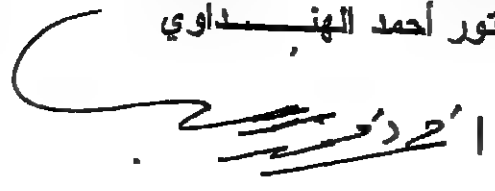
سادساً: تجتمع اللجان الفنية المتخصصة كل ستة اشهر او حسب ما تقتضيه الضرورة لذلك وتكون مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ ما جاء في محضر اجتماع لجنة المتابعة الزراعية وما ورد في البرنامج التنفيذي.

سابعاً : في حال تبادل التدريب يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر ويتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية.

ثامناً : في حال تبادل الخبراء : يتحمل البلد المضيف نفقات الإقامة والسفر .

تساعاً : يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية في البلدين

حرر ووقع في عمان بتاريخ ١٩/محرم/١٤٢٦ ، الموافق ٢٨/٢/٢٠٠٥ من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية ويحتفظ كل جانب بنسخة منه.

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية السورية	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور عادل سفر	الدكتور أحمد الهندي داوي
	
وزير الزراعة والإصلاح الزراعي	وزير الصناعة والتجارة

هكذا من الفصل

برنامج تنفيذي للتعاون الإعلامي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وحكومة الجمهورية العربية السورية، رغبة منهما في تعزيز علاقات الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين، وإستناداً إلى الإتفاق الإعلامي الموقع بينهما في عمان بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٥، فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى:

يشجع الجانبان كل ما من شأنه توسيع، وتطوير علاقات التعاون في مجال الإعلام والاتصال في كلا البلدين.

المادة الثانية

يتبادل كل من المركز الأردني للإعلام في الأردن، ووزارة الإعلام في سورية، المعلومات والرسائل الإعلامية، من خلال الموقع الإلكتروني لهما.

المادة الثالثة

يعمل الجانبان من خلال المؤسسات المعنية على تبادل المواد الإخبارية والبرامجية والوثائقية، والصحفية، التي تعكس الأحداث المهمة، وأوجه النشاط المختلفة في كلا البلدين.

المادة الرابعة

يعمل الجانبان على تقديم التسهيلات اللازمة لمراسلي مؤسسات الإعلام في كلا البلدين، وذلك عند إيفادهم في مهمة رسمية.

المادة الخامسة

يعمل الجانبان على تبادل الخبراء والفنيين في مجال التوثيق الإعلامي والمعلومات، وتعرف على تجربة البلدين في هذا المجال.

المادة السادسة

يلتزم الجانبان على تجربتهما في مجال الإستثمار في قطاع الإعلام المرئي والمسموع، والتشريعات المتعلقة بحرية التعبير والصحافة والإعلام، إضافة إلى تبادل الخبرات بينهما في هذه المجالات.

المادة السابعة

(الإذاعة والتلفزيون)

- تبادل الرسائل الإذاعية والتلفزيونية التي تعكس الأحداث الهامة وأوجه النشاط المختلفة، والتقدم في كل من البلدين.
- تبادل البرامج الخاصة بالأعياد والمناسبات الوطنية، وإقامة سهرة تلفزيونية مشتركة.
- تبادل الأفلام والتسجيلات الصوتية والمرئية، ويشمل ذلك المواد الإخبارية والموسيقية والبرامج الثقافية والندوات.
- تبادل الخبرات والمعلومات في المجال الهندسي من خلال الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة، في الإرسال، والإستديوهات، ووسائل تحسين البث.
- تغطية الأحداث الهامة في كلا البلدين، وذلك بالتنسيق بين المؤسسات الإعلامية المعنية في البلدين.
- يعمل الجانبان على تشجيع الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، الذي يعكس التراث المشترك بين البلدين.

المادة الثامنة

(الصحافة ووكالات الأنباء الرسمية)

- يعمل الجانبان على تنفيذ إتفاقية التعاون والتبادل الإخباري بين وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ووكالة الأنباء السورية (سانا) ، والتي تم التوقيع عليها خلال إجتماعات اللجنة العليا الاردنية-السورية، في دورتها التاسعة عام ٢٠٠٢.
- يشجع الجانبان سبل التعاون المختلفة في مجال الصحافة، بواسطة تبادل الزيارات بين الصحفيين في كلا البلدين.

المادة التاسعة

(التدريب)

يعمل الجانبان على الاستفادة من خطط وبرامج التدريب الإعلامي والصحفي، المعمول بها في المؤسسات ذات العلاقة في كلا البلدين، ومواكبة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وينفذ ذلك خلال إتفاقيات خاصة بين الجهات المعنية في كلا البلدين.

المادة العاشرة

(الإعلام الخارجي والداخلي)

- التنسيق في مجال العلاقات الإعلامية والمعلومات مع الصحافة ووسائل الإعلام الأجنبية.
- التنسيق في النشاطات الإعلامية في القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.
- التنسيق بين عمل مكاتب الإعلام الخارجية لكلا البلدين.
- تبادل الخبراء والعاملين في مجال الإعلام الخارجي في كلا البلدين.

المادة الحادية عشرة

يتفق على تشكيل لجنة فنية لمتابعة تطبيق بنود هذا البرنامج التنفيذي، وتجتمع دورياً مرة كل سنة في كل من دمشق وعمان بالتناوب، أو بالتزامن مع إجتماعات اللجنة العليا المشتركة.

المادة الثانية عشرة

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ إعتباراً من تاريخ إعتماده من الجهات المختصة، وحسب الأصول المرعية في كلا البلدين، ويبقى ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات يتجدد تلقائياً، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين، للطرف المتعاقد الآخر رغبته في إنهاء العمل به قبل سنة أشهر من تاريخ إنتهاء العمل به.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ١٩ / محرم / ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٥ م من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولهما نفس الحجية القانونية، ويحتفظ كل طرف بنسخة منها.

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية

د. سعد الله آغا القلعة
وزير السياحة

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

أسمي خضر
وزيرة الثقافة
والناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية

هكذا من الفصل

مذكرة تفاهم

للتعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

بین

وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية

-

وزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية

ان وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية المشار اليهما فيما بعد بالطرفين،

وانطلاقاً من روابط الاخوة العربية التي تجمع بين شعبي البلدين والعلاقات التاريخية العربية بينهما، ومن اجل زيادة تبادل الخبرات البشرية والتقنية فيما يتعلق بعملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والمواضيع المنبثقة عنها على اساس المنفعة المتبادلة والتتسيق المشترك.

وتحقيقاً لرغبة البلدين في تعزيز المواقف بالنسبة للمواضيع المستجدة والمطروحة على جداول المفاوضات المدرجة في اجندة اعلان الدوحة للتنمية وخاصة المواضيع التي تمثل اولوية للدول العربية.

قد اتفقنا على ما يلي :-

المادة الاولى

تعمل وزارة الصناعة و التجارة في المملكة الاردنية الهاشمية على تزويد وزارة الاقتصاد والتجارة بالجمهوريه العربية السورية بخبراتها المكتسبة من خلال عملية انضمامها الى منظمة التجارة العالمية وخاصة لجهة :

أ - تفسير الاتفاقيات ومدى ابعادها وانعكاساتها على مختلف القطاعات الاقتصادية و الأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بها .

ب- تقديم عروض للتجربة الاردنية بشأن التزاماتها في المنظمة وخاصة بما يتعلق بتجارة السلع ومعالجة حالات الاغراق الناتجة وكذلك في مجالات حماية الملكية الفكرية والصناعية وفي مجال تجارة الخدمات .

ج- اطلاع الجانب السوري على الخبرات الاردنية المكتسبة نتيجة عملية المفاوضات .

د- تبادل الزيارات بين المسؤولين والخبراء في وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الاقتصاد والتجارة في الجمهورية العربية السورية الموقوف على التجارب والخبرات المكتسبة لدى الجانبين.

المادة الثانية

في إطار الاعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، يعرض الطرفان على بلورة برامج تعكس احتياجات البلدين واعداد اوراق عمل موحدة والسعي لتنسيق المواقف بشأن المواضيع المطروحة داخل المنظمة وخاصة المستجدة منها في اعلان الدوحة للتنمية بما يمكن من تحقيق الاهداف التنموية للبلدين وتعزيز قدرتهما التصديرية للوصول الى الاسواق العالمية والمشاركة في المفاوضات الجديدة وكذلك تأمين اكبر دعم ممكن لها من الدول العربية والدول النامية بما يعزز المطالب المطروحة وبشكل نواة لقوة ضغط داخل المنظمة.

هكذا من الضحك

يسري العمل بهذه المذكرة من تاريخ المصادقة عليها من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين وتبقى نافذة المفعول ما لم يخطر احد الطرفين الاخر برغبته في انهاءها.
حررت ووقعت في عمان بتاريخ ١٩/محرم/١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨/٢/٢٠٠٥ م
من نسختين أصليتين لهما نفس الحجة القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور احمد الهندواي

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة

الجمهورية العربية السورية

الدكتور عامر حسني لطفي

وزير الاقتصاد والتجارة

مذكرة تفاهـم

حول التعاون في مجالات

مياه الشرب والصرف الصحي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية، والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين)، وانطلاقاً من الرغبة المشتركة لحكومتَي البلدين في تنمية التعاون بينهما في مجال مياه الشرب والصرف الصحي

لتفتتا على ما يلي :

المادة -١-

يقوم الطرفان استناداً للقوانين السارية والمعمول بها في بلديهما وانسجاماً مع قرارات اللجنة العليا المشتركة الأردنية السورية بتبادل المعلومات والخبرات والبحوث المتعلقة بواجبات وإمكانيات كل منهما في مجال:

- ١- التعاون التثائي لاستخدام أفضل التقنيات الحديثة لتأمين ونقل وتوزيع وتحتية ومعالجة مياه الشرب بما فيها تحلية المياه للجوفية .

هكذا من الفصل

- ٢- استراتيجيات الصرف الصحي و الصرف الصناعي في الواسطين المدني والريفي.
- ٣- الدراسات والأبحاث المقامة بالبلدين في مجال الصرف الصحي والصرف الصناعي وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.
- ٤- تطبيق الأنظمة الحديثة وتطوير طرق المعالجة في مجال معالجة المياه الملوثة الناتجة عن الصرف الصحي والصرف الصناعي.
- ٥- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والبحوث والتخطيط والتمويل لمشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب.
- ٦- تبادل الوثائق والنظم والدراسات والقوانين المتعلقة بالمياه والصرف الصحي المعمول بها في كلا البلدين.

المادة -٢-

يقوم الطرفان بإجراء الاتصالات بين الجهات المتماثلة في البلدين بهدف تحديد وتحليل إمكانيات الدراسة والتنفيذ مباشرة أو بالمشاركة، لمختلف المشاريع في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي وذلك في الجمهورية العربية السورية أو في المملكة الأردنية الهاشمية أو في بلد ثالث.

ويدعم الطرفان معاً مشاركة شركتهما الاختصاصية في المناقصات الدولية التي تقام في الجمهورية العربية السورية أو في المملكة الأردنية الهاشمية أو في بلد ثالث في المجالات المشار إليها.

المادة -٣-

تشكل مجموعة عمل تنفيذية مشتركة مهمتها تنفيذ أهداف هذا الاتفاق، والتعرف على فرص جديدة للتعاون، وتعقد جلساتها بالتناوب في كلا البلدين بصورة دورية وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

المادة -٤-

تسوى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه المذكرة بصورة ودية بين الطرفين.

المادة -٥-

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد اعتمادها من الجهات المختصة في البلدين ويعمل بها لمدة ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر خطياً برغبته في إنهائها وذلك قبل نهاية مدة سريانها بثلاثة أشهر على الأقل. يجوز باتفاق الطرفين تعديل أحكام هذه المذكرة بعد اعتمادها من الجهات المختصة في البلدين.

حررت ووقعت في مدينة عمان بتاريخ ١٩/محرم/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجّة القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور حازم الناصر

وزير المياه والري

عن حكومة

الجمهورية العربية السورية

المهندس نادر الهني

وزير المياه والري

مكتبة الناصر

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المناطق الحرة

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية العربية السورية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية والمشار اليهما فيما بعد بالطرفين :

وانطلاقاً من روح العلاقات الاخوية والودية القائمة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات من خلال التعاون في ميادين المناطق الحرة .

وادراكاً بأن هذا التعاون من شأنه ان ينمي العلاقات القائمة بين البلدين ، وإيماناً منهما بأن التعاون في ميدان المناطق الحرة يمثل رافداً للتنمية الاقتصادية بالبلدين .
اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي : -

ماده (١)

تتأسس بموجب هذه المذكرة علاقات تعاون اقتصادية وتجارية وفنية ما بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ومؤسسة المناطق الحرة الاردنية على اساس المنافع المتبادلة وبما يخدم المصالح المشتركة للطرفين .

مادة (٢)

يلتزم الطرفان المتعاقدان ببذل قصارى جهدهما وتقديم كافة التسهيلات الممكنة التي من شأنها رعاية ودعم علاقات التعاون الناشئة بينهما ، والعمل على توسيعها وتنميتها لاحقاً بما يؤدي إلى خلق روابط تكاملية بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ومؤسسة المناطق الحرة الاردنية على الصعيد التجاري والفني والإقتصادي والاستفادة من تخصصات عمل تلك المناطق ومن المزايا والحوافز والضمانات المتاحة والتسهيلات القائمة فيها .

ماده (٣)

يشمل التعاون والتنسيق والعمل المشترك المجالات التالية :-

- ١- تبادل المعارف والخبرات في مجال اللوائح والإجراءات الجمركية الخاصة بالمناطق الحرة السورية والمناطق الحرة الاردنية في كلا البلدين .
- ٢- تبادل البيانات والمعلومات ذات العلاقة للتعرف على حجم ومسار حركة رؤوس الأموال والتبادل التجاري / الخدماتي بين الطرفين المتعاقدين .
- ٣- تبادل الخبرات في مجال إدارة وتمويل وتنفيذ وتشغيل مشاريع البنى الأساسية بحسب القواعد الاستثمارية المختلفة .
- ٤- التعاون في تنفيذ البرامج الترويجية المشتركة والتنسيق في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية المتعلقة بالنشاط الاستثماري في المناطق الحرة .
- ٥- تبادل الخبرات والتجارب في مجال تدريب الموظفين بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ومؤسسة المناطق الحرة الاردنية .
- ٦- التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات في مجال حماية البيئة .
- ٧- اقتراح قائمة بالمشاريع الاستثمارية التي يمكن أن يكون لها روابط أمامية وخلفية قوية بين المناطق الحرة السورية والمناطق الحرة الاردنية بالبلدين والتي يمكن أن يسودها تنفيذها إلى خلق روابط تكامل بينهما .
- ٨- تبادل الدراسات والبحوث الخاصة لتجارب المناطق الحرة المحلية والعالمية .

٩-التعاون والتنسيق مع مناطق حرة أخرى لإقامة إطار مؤسسي على المستوى العربي للمناطق الحرة العربية من أجل تعزيز قدراتها التنافسية وتنسيق الجهود وتطوير علاقات التعاون والتكامل في مختلف المجالات .

١٠- التنسيق المباشر وغير المباشر للاستفادة من تسهيلات النقل ومن تسهيلات التخزين والتوزيع من أجل فتح منافذ جديدة للتصدير وزيادة حجم الصادرات من المناطق الحرة للبلدين إلى الأسواق الإقليمية والدولية بأقل التكاليف الممكنة .

١١- التنسيق وتبادل المعلومات في مجال حماية حقوق الملكية التجارية والصناعية والفكرية .

١٢- دراسة جدوى إمكانية إقامة مشاريع مشتركة .

١٣- تبادل المعلومات الخاصة بسمعة ومصداقية بعض الشركات الدولية .

مادة (٤)

تشكل لجنة مشتركة من الطرفين المتعاقدين تتولى وضع البرامج التنفيذية لهذه المذكرة ويحدد الطرفان المتعاقدان في مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ سريان العمل بهذه المذكرة مستوى وعدد أعضاء هذه اللجنة ومكان اجتماعاتها وتلتزم بعرض نتيجة أعمالها بشكل دوري على اجتماعات اللجنة الاقتصادية - التجارية السورية - الأردنية المشتركة .

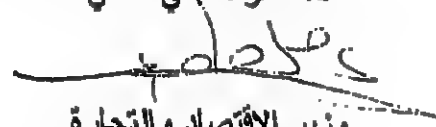
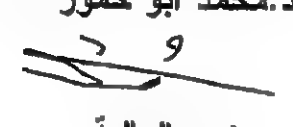
مادة (٥)

يقوم الطرفان المتعاقدان بالإعلام لدى المستثمرين السوريين والأردنيين ومؤسسات التجارة والأعمال المحلية والدولية بالتسهيلات التي سوف يوفرها هذا التعاون الجديد ما بين الطرفين المتعاقدين وذلك بغرض تحقيق أقصى جذب ممكن للاستثمارات في مؤسسة المناطق الحرة الأردنية والمؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية .

مادة (٦)

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليها من قبل الجهات المعنية في كلا البلدين .

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ١٩/محرم / ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٨ م
من نسختين أصليتين باللغة العربية

عن	عن
حكومة الجمهورية العربية السورية	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
د. عامر حسني لطفي	د. محمد أبو حمور
	
وزير الاقتصاد والتجارة	وزير المالية

هكذا من الأصول

برنامج تنفيذي

لاتفاق التعاون في مجال القوى العاملة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

للعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)

توطيدا لأواصر الأخوة والتعاون القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ورغبة منهما في توثيق العلاقات الثنائية وتطويرها في المجالات المتعلقة بالعمل والقوى العاملة .
وتنفيذا لاتفاق التعاون في مجال القوى العاملة الموقع بين حكومة البلدين في مدينة عمان بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠١ .
فقد اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى

تبادل التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة بالعمل والقوى العاملة .

المادة الثانية

تبادل الخبرات والمعارف والإحصاءات في المجالات التالية :

أ - علاقات العمل

ب - تفتيش العمل

ج - مكاتب التشغيل والاستخدام

المادة الثالثة

- ١- تنظيم زيارة لاثنتين من المختصين السوريين في مجالات العمل والقوى العاملة والتشغيل للاطلاع على التجربة الأردنية في المجالات المذكورة لمدة أربعة أيام خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ .
- ٢- تنظيم زيارة لاثنتين من المختصين الأردنيين في مجالات العمل والقوى العاملة والتشغيل للاطلاع على التجربة السورية في المجالات المذكورة لمدة أربعة أيام خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ .
- ٣- تنظيم زيارة لاثنتين من المختصين السوريين في مجال الصحة والسلامة المهنية للاطلاع على التجربة الأردنية في هذا المجال لمدة ثلاثة أيام خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ .
- ٤- تنظيم زيارة لاثنتين من المختصين الأردنيين في مجال الصحة والسلامة المهنية للاطلاع على التجربة السورية في هذا المجال لمدة ثلاثة أيام خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦ .

المادة الرابعة

- ١- توحيد المواقف الثنائية في المؤتمرات العربية والدولية في مجالات العمل والقوى العاملة .
- ٢- تنظيم ندوات ودورات تدريبية للعاملين بكل من الوزارتين في مجالات العمل والقوى العاملة والتشغيل من أجل تدعيم التعاون المشترك بين البلدين .

المادة الخامسة

تشكل لجنة فنية من الجانبين تنفيذا لأحكام المادة الثامنة من اتفاق التعاون في مجال القوى العاملة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ :

هكذا من الفصل

أ- من الجانب السوري:

- ١- السيد مدير العلاقات الدولية أو من ينوب عنه
- ٢- السيد مدير العمل أو من ينوب عنه
- ٣- السيد مدير القوى العاملة أو من ينوب عنه

ب- من الجانب الأردني :

١. مدير التعاون الدولي
٢. مدير العمل المركزي
٣. مدير التفتيش

على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول لمدة ثلاثة أيام في أي من البلدين بالتناوب .

المادة السادسة

الأحكام العامة :

١. يقوم الجانب المضيف بإعداد البرنامج اللازم للزيارة
٢. يتحمل الجانب الموفد تكاليف السفر والبدلات النقدية اليومية
٣. يتحمل الجانب المستقبل (المضيف) جميع تكاليف الإقامة الكاملة
٤. يتحمل الجانب المستقبل من الدورات التدريبية كافة النفقات المتعلقة بالتدريب .
٥. يقوم كل من الجانبين بإعلام الجانب الآخر بالتفاصيل المتعلقة بتطبيق هذا البرنامج قبل وقت كاف من تنفيذه عبر المراسلات الرسمية حسب الأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

المادة السابعة

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليه من الجهات المعنية في البلدين .

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ١٩ / محرم / ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٥ م
من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
الدكتورة دبالا الحج عارف

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
أمجد المجالي
وزير العمل

هكذا من الفصل

انضمام المملكة الأردنية الهاشمية

للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥ الموافقة على تفويض معالي وزير الخارجية بالتوقيع على النموذج المقرر انضمام المملكة الأردنية الهاشمية للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤ بصيغتها التالية:-

مواد الاتفاقية للدواية لسلامة الأرواح
في البحار ، لعام 1974

إن الحكومات المتعاقدة ،

رغبة منها في توطيد سلامة الأرواح في البحار وذلك بإرساء مبادئ وقواعد موحدة موجهة لهذا الغرض بالإتفاق المشترك ،

وإذ تضع في اعتبارها أن السبيل الأمثل لتحقيق هذه الغاية هو إبرام اتفاقية تحل محل الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار ، 1960 ، مع مراعاة ما طرأ من تطورات منذ عقد تلك الاتفاقية ،

فقد اتفقت على ما يلي :

المادة 1

الالتزامات العامة بمقتضى الاتفاقية

(أ) تتعهد الحكومات الأطراف بتطبيق أحكام الاتفاقية الحالية والمرفق الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها . وتمثل كل إشارة إلى هذه الاتفاقية ، إشارة في الوقت ذاته إلى المرفق .

(ب) تتعهد الحكومات المتعاقدة بإصدار كل ما يلزم من قوانين ، ومراسيم ، وأوامر ، ولوائح ، وبإتخاذ أية خطوات أخرى لأعطاء هذه الاتفاقية النفاذ الكاملة والشاملة بما يضمن صلاحية السفن ، من زاوية سلامة الأرواح ، للخدمة المستهدفة منها .

المادة II

التطبيق

تطبق هذه الاتفاقية على السفن التي بحق لها رفع أعلام الدول التي تتدرج حكوماتها في عداد الحكومات المتعاقدة .

المادة III
للقوانين واللوائح

تتعهد الحكومات المتعاقدة بأن ترسل إلى الأمين العام للمنظمة الاستشارية للحكومية الدولية للملاحة البحرية (التي يشار إليها فيما بعد باسم "المنظمة") وبأن تودع لديه :

(أ) قائمة بالوكالات غير الحكومية المخولة بالعمل نيابة عنها في إدارة التدابير المتعلقة بسلامة الأرواح في البحار وذلك لتعميمها على الحكومات المتعاقدة بغرض اطلاع موظفيها عليها ؛

(ب) نصوص للقوانين والمراسيم والأوامر واللوائح الصادرة بشأن مختلف المسائل الواقعة في نطاق هذه الاتفاقية ؛

(ج) أعداد كافية من نماذج شهاداتها الصادرة بمقتضى أحكام الاتفاقية الحالية لتعميمها على الحكومات المتعاقدة بغرض اطلاع موظفيها عليها .

المادة IV
حالات القوة القاهرة

(أ) إن لم تكن أحكام الاتفاقية الحالية سارية على السفينة وقت إلحاقها في رحلتها ، فإن هذه السفينة لا تفقد خاضعة لها إذا اضطرت إلى تغيير مسارها للمزمع نتيجة رداءة الطقس أو أي سبب فوري آخر .

(ب) عند التحقق من امتثال سفينة ما لأحكام هذه الاتفاقية لا يدخل في الحساب الأشخاص الموجودون على ظهرها بفعل قوة القاهرة أو نتيجة الالتزام الواقع على كاهل للريان بنقل اللاجئين من سفينة غريقة أو غيرهم .

المادة V

نقل الأشخاص في حالات الطوارئ

(أ) يجوز لأية حكومة متعاقدة أن تأذن بنقل أشخاص على ظهر سفنها يفوق عددهم ما تسمح به الاتفاقية الحالية إذا كان الغرض هو اجلائهم لتلافي خطر يهدد حياتهم .

• أطلق على المنظمة اسم "المنظمة البحرية الدولية" قبل التعديلات المنجزة على اتفاقية المنظمة التي بدأ نفاذها في 22 أيار/مايو عام 1982 .

(ب) ولا يحرم هذا الآن الحكومات الأخرى المتعاقدة من أي حق من حقوق الرقابة ، في إطار الاتفاقية الحالية ، على مثل هذه السفن عند دخولها إلى موانئها .

(ج) تبحث الحكومة المتعاقدة الآن إلى أمين عام المنظمة بإخطار عن مثل هذا الآن مع بيان الظروف للباعة على ذلك .

المادة VI المعاهدات والاتفاقيات السابقة

(أ) تحل هذه الاتفاقية ، بالنسبة للحكومات المتعاقدة ، محل الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار الموقعة في لندن في 17 حزيران/يونيو 1960 وتتسخها .

(ب) تستمر الفاعلية الكاملة والتامة لجميع المعاهدات والاتفاقيات والتكثيفات الأخرى المتعلقة بسلامة الأرواح في البحار أو المسائل المتصلة بها ، وللنفاذ المنفرد حالياً بين الحكومات الأطراف في الاتفاقية الحالية خلال المدة المقررة فيما يتعلق بـ :

- (i) السفن التي لا تنطبق عليها هذه الاتفاقية ؛
- (ii) السفن التي تنطبق عليها الاتفاقية الحالية فيما يخص المسائل التي لم يخصص عليها صراحة في هذه الاتفاقية .
- (ج) أما في حالة تعارض تلك المعاهدات أو الاتفاقيات أو التكثيفات مع أحكام الاتفاقية الحالية ، فإن هذه الأحكام هي التي تسود .
- (د) تظل جميع المسائل التي لم تتناولها الاتفاقية الحالية صراحة خاضعة لتشريعات الحكومات المتعاقدة .

المادة VII القواعد الخاصة للموضوعة بالاتفاق

عندما توضع قواعد خاصة ، بمقتضى هذه الاتفاقية ، عن طريق الاتفاق بين كل أو بعض الحكومات المتعاقدة ، ترسل هذه القواعد إلى الأمين العام للمنظمة لتسليمها على جميع الحكومات المتعاقدة .

المادة VIII التعديلات

(أ) يجوز تعديل هذه الاتفاقية عن طريق إتخاذ أي من الإجراءات المحددة في الفقرات التالية .

(ب) التعديلات المدرجة بعد النظر فيها داخل المنظمة :

(i) يقدم أي تعديل مقترحه حكومة متعاقدة إلى الأمين العام للمنظمة ، الذي يعممه على جميع أعضاء المنظمة وعلى كل الحكومات المتعاقدة قبل ستة أشهر على الأقل من النظر فيه .

(ii) يحال أي تعديل مقترح ومعهم كما هو مبين أعلاه إلى لجنة السلامة البحرية للمنظمة للنظر فيه .

(iii) بحق لحكومات الدول المتعاقدة ، سواء كانت أعضاء في المنظمة أم لا ، الاشتراك في أعمال لجنة السلامة البحرية للنظر في التعديلات واعتمادها .

(iv) تعتمد التعديلات بأغلبية ثلثي الحكومات المتعاقدة الحاضرة والمصوتة في لجنة السلامة البحرية الموسعة حسب البند (iii) أعلاه (والمشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة الموسعة للسلامة البحرية") بشرط حضور ثلث الحكومات المتعاقدة على الأقل عدد التصويت .

(v) يرسل الأمين العام للمنظمة إلى جميع الحكومات المتعاقدة للتعديلات المعتمدة طبقاً للبند (iv) أعلاه بغرض قبولها .

(vi) (1) يعتبر أي تعديل يدخل على مادة ما من هذه الاتفاقية أو على الفصل I من المرفق مقبولا اعتباراً من تاريخ موافقة ثلثي الحكومات المتعاقدة عليه .

(2) يعتبر أي تعديل على المرفق ، باستثناء الفصل I فيه ، مقبولا :

(أ) في نهاية مدة عامين من التاريخ الذي أرسل فيه إلى الحكومات المتعاقدة للموافقة عليه ؛ أو

(ب) في نهاية فترة مختلفة ، لا يقل عن عام ، إذا تقرر ذلك وقت اعتماده بأغلبية ثلثي الحكومات المتعاقدة الحاضرة والمصوتة في اللجنة الموسعة للسلامة البحرية .

هنا من الفصل

على أنه إذا قام أكثر من ثلاث الحكومات المتعاقدة ، أو حكومت متعاقدة تشكل أساطيلها التجارية مجتمعة ما لا يقل عن خمسين في المائة من الحمولة الاجمالية للأسطول التجاري العالمي بأخطار الأمين العام بأنها تعترض على التعديل فإن هذا التعديل يعتبر غير مقبول .

(vii) (1) يبدأ نفاذ أي تعديل على مادة ما من الاتفاقية أو على الفصل I من المرفق بعد ستة أشهر من تاريخ اعتباره مقبولا وذلك بالنسبة للحكومات المتعاقدة التي وافقت عليه . أما فيما يتعلق بأية حكومة متعاقدة تطلبه بعد ذلك التاريخ ، فإنه يحدو ساري المفعول بعد مضي ستة أشهر على قبولها به .

(2) يبدأ نفاذ أي تعديل على المرفق غير الفصل I منه بالنسبة لجميع الحكومات المتعاقدة ، ما عدا تلك الحكومات التي عارضت التعديل بمقتضى الفقرة الفرعية (vi)(2) من هذه الفقرة والتي لم تسحب تلك الاعتراضات ، بعد ستة أشهر من تاريخ اعتباره مقبولا . ومع ذلك فيمقدور أية حكومة متعاقدة ، قبل تاريخ بدء النفاذ ، أن تخطر الأمين العام للمنظمة بأنها تعفي نفسها من تنفيذ تلك التعديل لمدة لا تزيد عن عام واحد من تاريخ نفاذه ، أو لمدة أطول حسبما يمكن أن تحدد أغلبية ثلثي الحكومات المتعاقدة الحاضرة والمصوتة في اللجنة الموسمة للسلامة البحرية وقت اعتماد التعديل .

(ج) التعديلات المدرجة عن طريق مؤتمر :

(i) تقوم المنظمة ، بناء على طلب حكومة متعاقدة تزيد ثلاث الحكومات المتعاقدة على الأقل ، بعقد مؤتمر للحكومات المتعاقدة للنظر في أية تعديلات على هذه الاتفاقية .

(ii) يبعث الأمين العام للمنظمة كل تعديل يعتمد مثل هذا المؤتمر بأغلبية ثلثي الحكومات المتعاقدة الحاضرة والمصوتة إلى جميع الحكومات المتعاقدة لقبوله .

(iii) وما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك ، فإن التعديل يعتبر مقبولا ويبدأ نفاذه طبقا للإجراءات المحددة في الفقرتين الفرعيتين (ب) (vi) و(ب) (vii) على التوالي من هذه المادة ، بشرط اعتبار الإشارات في هذه الفقرات إلى اللجنة الموسمة للسلامة البحرية ، متعلقة بالمؤتمر .

(د) (i) لا تعتبر الحكومة المتعاقدة التي قبلت تعديلا دخل حيز التنفيذ على المرفق ملزمة بإتاحة مزايا الاتفاقية الحالية فيما يتصل بالشهادات الممنوحة إلى سفينة بحق لها رفع علم دولة اعترضت حكومتها ،

بموجب أحكام الفقرة الفرعية (ب) (vi)(2) من هذه المادة ، على هذا التعديل ولم تسحب اعتراضها ، على أن يطبق ذلك فقط على الجوانب المرتبطة بالمسائل التي يغطيها التعديل المعني في تلك الشهادات .

(ii) تقوم الحكومة المتعاقدة التي قبلت تعديلا دخل حيز التنفيذ على الملحق بإتاحة مزايا هذه الاتفاقية فيما يتصل بالشهادات الممنوحة إلى سفينة بحق لها رفع علم دولة قامت حكومتها ، بموجب أحكام الفقرة الفرعية (ب) (vii)(2) من هذه المادة ، بأخطار الأمين العام للمنظمة بأنها تعفي نفسها من تنفيذ التعديل .

(هـ) . وما لم ينص صراحة على خلاف ذلك ، فإن أي تعديل على الاتفاقية الحالية بمقتضى هذه المادة ، ويتعلق بهيكل السفينة ، سيطبق فقط على السفن الممنوعة صولها أو التي تكون في مرحلة مماثلة من البناء في موعد نفاذ التعديل أو بعد هذا التاريخ .

(و) يقدم إعلان الموافقة أو الاعتراض على التعديل أو أي أخطار بمقتضى الفقرة الفرعية (ب) (vii)(2) من هذه المادة ، كتابة إلى الأمين العام للمنظمة ، الذي يقوم بإعلام الحكومات المتعاقدة بما ورد إليه وتاريخ استلام ذلك .

(ز) يعلم الأمين العام للمنظمة جميع الحكومات المتعاقدة بالتعديلات التي تدخل حيز التنفيذ بمقتضى هذه المادة ، مع تاريخ بدء نفاذ كل تعديل منها .

المادة IX

التوقيع ، والتصديق ، والقبول ، والموافقة ، والانضمام

(أ) يظل باب الاتفاقية الحالية مفتوحا للتوقيع في مقر المنظمة ابتداء من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 وحتى تموز/يوليو 1975 ويبقى بعد ذلك باب الانضمام مشرعا . ويمكن للدول أن تصبح أطرافا في الاتفاقية الحالية عن طريق :

(i) التوقيع دون تحفظ يشترط التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ؛ أو

(ii) التوقيع بهذا بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، على أن يجمع ذلك للتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ؛ أو

(iii) الانضمام .

(ب) ويكون التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام عن طريق إيداع صك بهذا المعنى لدى الأمين العام للمنظمة .

هكذا من الفصل

(ج) يخطر الأمين العام للمنظمة حكومات جميع الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية أو انضمت إليها بأي توقيع أو ايداع أصله بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام ، وتاريخ ذلك الإيداع .

المادة X بدء النفاذ

(أ) يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد اثني عشر شهراً من التاريخ الذي تغدو فيه خمس وعشرون دولة على الأقل تشكل أساطيلها التجارية مجتمعة ما لا يقل عن خمسين في المائة من الحمولة الاجمالية للأسطول التجاري العالمي ، أطرافاً فيها بمقتضى المادة IX .

(ب) يسري مفعول أي صك بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام يودع بعد موعده بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، عقب ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع .

(ج) وبعد التاريخ الذي يعتبر فيه أي تعديل على الاتفاقية الحالية مقبولاً بمقتضى المادة VIII ، ينطبق أي صك يودع بالتصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو الانضمام على هذه الاتفاقية كما عدلت .

المادة XI الانسحاب

(أ) يجوز لأية حكومة متعاقدة الانسحاب من الاتفاقية الحالية في أي وقت بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لتلك الحكومة .

(ب) يكون الانسحاب عن طريق ايداع صك بهذا المعنى لدى الأمين العام للمنظمة الذي يخطر جميع الحكومات المتعاقدة الأخرى بأي صك يتلقاه وتاريخ استلامه وكذلك بموعد سريان مفعول ذلك الانسحاب .

(ج) يسري مفعول الانسحاب بعد عام من استلام الأمين العام للمنظمة لصك الانسحاب أو بعد مدة أطول تحدد في الصك المذكور .

المادة XII الايداع والتسجيل

(أ) تودع الاتفاقية الحالية لدى الأمين العام للمنظمة الذي يرسل نسخاً صادقة مصدقة منها إلى حكومات جميع الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية أو انضمت إليها .

(ب) وبمجرد بدء نفاذ الاتفاقية الحالية ، يرسل الأمين العام للمنظمة النص إلى الأمين العام للأمم المتحدة للتسجيل والنشر ، طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة XIII اللغات

حررت هذه الاتفاقية في نسخة واحدة باللغات الإسبانية ، والإنكليزية ، والروسية والصينية ، والفرنسية وتعتبر النصوص الخمسة متساوية في الحجية . وستند ترجمت رسمياً باللغات الألمانية ، والإيطالية ، والعربية ، وتودع مع الأصل الموقع .

ويشهدا على ذلك ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسمياً من حكوماتهم ، بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت في لندن في اليوم الأول من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ألف وتسعمائة وأربعة وسبعين .

• حذفت التوقيعات

هكذا من القبول

بروتوكولان معدلان لاتفاقية

الطيران المدني الدولي (شيكاغو ١٩٤٤)

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٩ ما يلي:-

- ١- الموافقة على بروتوكول بشأن تعديل لاتفاقية الطيران المدني الدولي شيكاغو (١٩٤٤) الوارد في الوثيقة رقم (٩٦٦٤) الذي تم توقيعه بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٩ في مونتريال من قبل الدول المتعاقدة ومن ضمنها المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بالشكل المرفق.
- ٢- الموافقة على بروتوكول بشأن النص الرسمي الخماسي للغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي شيكاغو (١٩٤٤) الوارد في الوثيقة رقم (٩٦٦٣) الذي اقره المؤتمر الدولي بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٩ وذلك بالشكل المرفق.

* * * * *

بروتوكول

بشأن تعديل لاتفاقية
الطيران المدني الدولي

الموقع في مونتريال في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥

ان الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي

ولقد اجتمعت في دورتها الحادية والثلاثين بمدينة مونتريال بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

ولقد لاحظت الرغبة العامة لدى الدول المتعاقدة في العمل على وجود نص رسمي معتمد باللغة العربية لاتفاقية الطيران المدني الدولي التي حورت في شيكاغو في التاسع من ديسمبر ١٩٤٤ .

ولقد اعتبرت أنه من الضروري ، احتيافاً للفرض المذكور أعلاه ، إجراء تعديل لاتفاقية الطيران المدني الدولي .

١- توافق ، c - a : أحكام الفقرة (أ) من المادة الرابعة والتسعين من الاتفاقية ، على التعديل التالي المقترح لتلك الاتفاقية :

المادة ١٤ : نص البند الخامس من الاتفاقية بالنص التالي :

"حورت في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر عام ١٩٤٤ باللغة الانجليزية . وأعدت خصوص هذه الاتفاقية باللغات العربية والروسية والفرنسية والاسبانية والانجليزية وهي متساوية في الحجية . وتودع هذه النصوص لدى محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . وتقوم هذه الحكومة بتسليم صور معتمدة منها لحكومات كل الدول التي قد توقع على هذه الاتفاقية أو تنضم اليها . ويفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في واشنطن العاصمة ."

٢- توافق ، وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة الرابعة والتسعين من الاتفاقية المذكورة ، عدد الدول المتعاقدة التي يجب أن تصدق على التعديل المقترح لـ ، يدخل حيز التنفيذ ، بمائة والثنتين وعشرين دولة .

٣- تقرر أن يقوم الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي بإعداد بروتوكول بالانذار العربية والروسية والفرنسية والاسبانية والانجليزية وتكون كل لغة ، لغة متساوية في الحجية ، متضمناً التعديل المقترح المذكور أعلاه والصور المبينة فيما بعد :

بناءً عليه ، وعملاً بما قرره الجمعية العمومية أعلاه :

قام الأمين العام للمنظمة بإعداد هذا البروتوكول .

هنا من الفصل

يخرج باب التصديق على البروتوكول من قبل أي دولة تكون قد صدقت على اتفاقية الطيران المدني الدولي أو انضمت إليها .

تودع وثائق التصديق لدى منظمة الطيران المدني الدولي .

يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة للدول التي صدقت عليه في تاريخ ايداع وثيقة تصديق الدولة الثانية والعشرين بعد المائة على النحو المذكور .

يقوم الأمين العام فوراً بإخطار جميع الدول المتعاقدة بتاريخ ايداع كل تصديق على البروتوكول .

يقوم الأمين العام فوراً بإخطار جميع الأطراف في الاتفاقية المذكورة بتاريخ دخول البروتوكول حيز التنفيذ .

يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة لأي دولة متعاقدة تصدق عليه بعد التاريخ المشار إليه أعلاه عند ايداع وثيقة تصديقها لدى منظمة الطيران المدني الدولي .

إثباتاً لذلك ، يوقع على هذا البروتوكول كل من رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العمومية والأمين العام للمنظمة ، المخولان بذلك من الجمعية العمومية .

حرر في مونتريال في اليوم التاسع والعشرين من شهر سبتمبر من عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين في وثيقة واحدة باللغات العربية والروسية والفرنسية والأسبانية والإنجليزية المتساوية جميعاً في الحجية . ويظل هذا البروتوكول مودعاً لدى محفوظات منظمة الطيران المدني الدولي ، ويقوم الأمين العام للمنظمة بإرسال صور معتمدة منه إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقية الطيران المدني الدولي التي حررت في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر من عام ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين .

فيليب روشا
الأمين العام

ثورغير بالسون
رئيس الدورة الحادية والثلاثين
للجمعية العمومية

بروتوكول

بشأن النص الرسمي الخماسي للغات
لاتفاقية الطيران المدني الدولي
(شيكاغو، ١٩٤٤)

إن الحكومات الموقعة أدناه

أذ تضع في اعتبارها أن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية قد طلبت ، ضمن أمور أخرى ، في القرار د ٢٩-٢١ ، من المجلس والأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز استخدام اللغة العربية في المنظمة ، والمتابعة الحثيثة لهذه الإجراءات بهدف استخدام اللغة العربية على قدم المساواة مع اللغات الأخرى في المنظمة .

وتضع في اعتبارها أن باب التوقيع على النص الإنجليزي لاتفاقية الطيران المدني الدولي قد فتح في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر/ كانون الأول عام ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين .

وتضع في اعتبارها أنه ، عملاً بالبروتوكول الموقع في بوينس آيرس يوم ٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٨ بشأن النص الرسمي لثلاثي اللغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو يوم ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٤ ، فقد تم اعتماد نص اتفاقية الطيران المدني الدولي (المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") باللغتين الفرنسية والأسبانية وأصبح يشكل ، مع نص الاتفاقية باللغة الإنجليزية ، النص المتساوي في الحجية باللغات الثلاث على النحو المذكور في البند الختامي من الاتفاقية .

وتضع في اعتبارها أن البروتوكول المتعلق بتعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي والبروتوكول الخاص بالنص الرسمي الرباعي للغات لاتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو، ١٩٤٤) قد اعتمدا في يوم ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧ ، وصفا على حجة نص الاتفاقية وتعديلاتها باللغة الروسية .

وتضع في اعتبارها تبيناً لذلك ، أنه أصبح من الملائم إيراد النص اللازم لاتخاذ نص الاتفاقية باللغة العربية .

وتضع في اعتبارها أنه يجب عند اتخاذ هذا الحكم مراعاة التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية باللغات الروسية والفرنسية والأسبانية والإنجليزية ، التي تتساوى خصوصاً في الحجية ، وأنه طبقاً للفقرة (أ) من المادة الرابعة والتسعين من الاتفاقية لا يصبح أي تعديل سارياً إلا اتجاه الدولة التي صدقت عليه .

قد اتفقت على ما يلي :

المادة الأولى

إن النص العربي لاتفاقية وتعديلاتها ، المرفق بهذا البروتوكول ، يشكل مع نص الاتفاقية وتعديلاتها باللغات الروسية والفرنسية والأسبانية والإنجليزية ، نصاً متساوياً في الحجية باللغات الخمس .

هكذا من الفصل

المادة الثانية

إذا كانت دولة طرف في هذا البروتوكول قد صدقت أو مستدقت في المستقبل على أي تعديل للاتفاقية وفقا للفقرة (أ) من المادة الرابعة والتسعين ، فإن نص هذا التعديل باللغات العربية والروسية والفرنسية والألمانية والإنجليزية ، سيعتبر حينئذ أنه يشير إلى النص المتساوي في الحجية باللغات الخمس ، الذي يستتر عنه هذا البروتوكول .

المادة الثالثة

١- يمكن للدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي أن تصبح أطرافا في هذا البروتوكول بأي من الطرق التالية :

(أ) التوقيع بدون تحفظ على القبول .

(ب) أو التوقيع مع التحفظ على القبول ثم القبول .

(ج) أو قبول .

٢- يظل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا في مونتريال حتى اليوم العاشر من شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥ ، ويظل بعد ذلك مفتوحا للتوقيع في واشنطن العاصمة .

٣- يتم القبول بإيداع وثيقة بذلك لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٤- يعتبر الانضمام إلى هذا البروتوكول أو التصديق عليه أو الموافقة عليه قبولاً له .

المادة الرابعة

١- يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين بعد أن تكون اثنتا عشرة دولة قد قبلت ، طبقا لأحكام المادة الثالثة ، إما بالتوقيع عليه بدون تحفظ على القبول وإما بقبوله ، وبعد سريان مفعول البروتوكول بشأن التعديل لاتفاقية الطيران المدني الدولي الذي وقع في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥ والذي نص على تساوي نص الاتفاقية باللغة العربية في الحجية مع اللغات الأخرى .

٢- عندما تصبح أي دولة طرفا في وقت لاحق في هذا البروتوكول وفقا للمادة الثالثة ، يصبح البروتوكول ساريا بالنسبة لها إما في تاريخ توقيعها عليه بدون تحفظ على القبول ، وإما في تاريخ قبولها له .

المادة الخامسة

يعتبر انضمام أي دولة للاتفاقية بعد دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ قبولاً لهذا البروتوكول .

المادة السادسة

لا يعتبر قبول أي دولة لهذا البروتوكول تصديقا منها على أي تعديل للاتفاقية .

المادة السابعة

على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تسجل هذا البروتوكول لدى الأمم المتحدة ولدى منظمة الطيران المدني الدولي في أقرب وقت ممكن بعد دخوله حيز التنفيذ .

المادة الثامنة

١- يظل هذا البروتوكول ساريا ما دامت الاتفاقية سارية .

٢- لا ينتهي سريان هذا البروتوكول بالنسبة لأي دولة إلا عندما تنتهي عن تلك الدولة صفة الطرف في الاتفاقية .

المادة التاسعة

على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإخطار جميع الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة نفسها بما يلي :

(أ) أي توقيع على هذا البروتوكول وتاريخ هذا التوقيع ، مع بيان ما إذا كان التوقيع يتحفظ أو بدون تحفظ على قبوله .

(ب) إيداع أي وثيقة قبول وتاريخ الإيداع .

(ج) تاريخ سريان هذا البروتوكول وفقا لأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة .

المادة العاشرة

هذا البروتوكول ، المحرر باللغات العربية والروسية والفرنسية والألمانية والإنجليزية ، والمتساوية جميعا في الحجية ، يودع في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي يجب عليها أن ترسل صورة منه معتمدة على النحو الواجب إلى حكومات الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي .

(*)

أثباتا لذلك ، فإن المفوضين الموقعين أدناه ، المخولين حسب الأصول ، يوقعون على هذا البروتوكول .

حسب في مونتريال في اليوم التاسع والعشرين من شهر سبتمبر/ أيلول من عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين .

* حذفت التوقيعات

هنا من الفصل

البروتوكول الإضافي رقم (١)

بتعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل

الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٩

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦ الموافقة على البروتوكولين الأول والثاني المتضمنين إجراء تعديلات على الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢/أكتوبر/١٩٢٩ بشكليهما المرفق وانضمام المملكة الأردنية الهاشمية إليهما.

* * * * *

ان الحكومات الموقعة أدناه

مقدرة أنه من المرجح فيه تعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٩

قد اشفقت على الآتي:

الفصل الأول

التعديلات على الاتفاقية

المادة الأولى

ان الاتفاقية التي يجري تعديلها بمقتضى أحكام هذا الفصل هي اتفاقية وارسو عام ١٩٢٩.

المادة الثانية

تحذف المادة ٢٢ من الاتفاقية ويستبدل بها ما يلي:

"المادة ٢٢

١- في حالة نقل الركاب ، تكون مسؤولية الناقل عن كل راكب محدودة بمبلغ ٨٢٠٠ حق سحب خاص ، وإذا كان قانون المحكمة المعروف عليها النزاع يجوز أن يكون التعويض في صورة دفعات دورية ، فلا يجوز أن تزيد القيمة الرأسمالية المكافئة للدفعات المذكورة عن هذا الحد . ومع ذلك يجوز ، بموجب عقد خاص ، أن يتفق الناقل والراكب على حد أعلى للمسؤولية .

٢- في حالة نقل الامتعة المسجلة والبضائع ، تكون مسؤولية الناقل محدودة بمبلغ ١٧ حق سحب خاصا عن كل كيلوغرام ، ما لم يتم المرسل عند تسليم الطرد إلى الناقل بتقديم القرار خاص بمصلحته في التسليم إلى الجهة المقصودة ، ويبلغ رسم اضافي إذا اقتضى الأمر ذلك . وفي هذه الحالة يكون الناقل ملزما بأن يدفع تعويضا لا يتجاوز المبلغ المبين في الاقرار ، الا اذا أثبت أن هذا المبلغ يفوق ما للمرسل من مصلحة حقيقية في تسليم الطرد إلى الجهة المقصودة .

٣- فيما يتعلق بالأغنياء التي يحتفظ بها الراكب ، تكون مسؤولية الناقل محدودة بمبلغ ٣٣٢ حق سحب خاصا عن كل راكب .

٤- المبالغ المبينة على صورة قدر من حقوق السحب الخاصة في هذه المادة تمنح حق السحب الخاص كما يحدده صندوق النقد الدولي ، ويتم تحويل هذه المبالغ إلى العملات الوطنية ، عند التقاضي ، وفقا لقيمة تلك العملات مقومة بحقوق السحب الخاصة يوم صدور الحكم . وتحسب قيمة العملة الوطنية لطرف متعاقد سام عفو في صندوق النقد الدولي مقومة بحقوق السحب الخاصة ، وفقا لطريقة التقييم التي يطبقها صندوق النقد الدولي بالنسبة لعملياته ومعاملاته ، والمارية المفعول يوم صدور الحكم وتحسب قيمة العملة الوطنية للطرف المتعاقد السامي غير العفو في صندوق النقد الدولي ، مقومة بحقوق السحب الخاصة ، وفقا للطريقة التي يحددها هذا الطرف المتعاقد السامي .

هنا من النص

ومع ذلك ، فإن الدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي والتي لا تسمح قوانينها بتطبيق أحكام الفقرات (١) و(٢) و(٣) من المادة ٢٢ يجوز لها وقت التصديق أو الانضمام ، أو في أي وقت لاحق ، أن تعلن أن مسؤولية الناقل عند التقاضي داخل أقاليمها محدودة بمبلغ ١٢٥٠٠٠ وحدة نقدية من كل راكيب بالنسبة للفقرة (١) من المادة ٢٢ ، وبمبلغ ٢٥٠ وحدة نقدية عن كل كيلوغرام بالنسبة للفقرة (٢) من المادة ٢٢ ، وبمبلغ ٥٠٠٠ وحدة نقدية عن كل راكيب بالنسبة للفقرة (٣) من المادة ٢٢ . وهذه الوحدة النقدية تعادل خمسة وستين مليغراما ونصفا من الذهب عيار تسعمائة من الألف ويجوز تحويل هذه المبالغ إلى العملة الوطنية المعنية بأرقام مجبورة الكسور . ويتم تحويل هذه المبالغ إلى العملة الوطنية طبقا لقانون الدولة المعنية ."

الفصل الثاني

مجال تطبيق الاتفاقية بعد تعديلها

المادة الثالثة

تسرى اتفاقية وارسو المعدلة بمقتضى هذا البروتوكول على النقل الدولي الوارد تعريفه في المادة الأولى من الاتفاقية ، متى كانت نقطتا الرحيل والمقصد النهائي المشار إليهما في تلك المادة واقعتين ، أما في اقليم دولتين طرفين في هذا البروتوكول وأما في اقليم دولة واحدة طرف في هذا البروتوكول إذا كانت هناك نقطة توقف متلف عليها تقع في اقليم دولة أخرى .

الفصل الثالث

أحكام ختامية

المادة الرابعة

فيما بين أطراف هذا البروتوكول ، تعتبر وتفسر اتفاقية وارسو والبروتوكول معا كوثيقة واحدة ويطلق عليها "اتفاقية وارسو المعدلة بالبروتوكول الإضافي رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥" .

المادة الخامسة

يظل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا أمام كل الدول حتى تاريخ سريان مفعوله وفقا لأحكام مادته السابعة .

المادة السادسة

- ١- يخضع هذا البروتوكول لتصديق الدول الموقعة عليه .
- ٢- تصديق أية دولة ليست طرفا في اتفاقية وارسو على هذا البروتوكول يعتبر انضماما إلى الاتفاقية المعدلة بهذا البروتوكول .
- ٣- تودع وثائق التصديق لدى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية .

المادة السابعة

- ١- بمجرد ايداع وثائق تصديق ثلاثين دولة موقعة على هذا البروتوكول يسرى مفعوله بينها اعتبارا من اليوم التسعين اللاحق لايداع وثيقة التصديق الثلاثين . ويسرى مفعوله بالنسبة لكل دولة تصدق عليه بعد ذلك اعتبارا من اليوم التسعين اللاحق لايداع وثيقة تصديقها .
- ٢- تقوم حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بتسجيل هذا البروتوكول لدى هيئة الأمم المتحدة بمجرد سريان مفعوله .

المادة الثامنة

- ١- بعد أن يسرى مفعول هذا البروتوكول ، يصبح باب الانضمام اليه مفتوحا أمام أية دولة غير موقعة عليه .
- ٢- انضمام أية دولة ليست طرفا في اتفاقية وارسو إلى هذا البروتوكول يعتبر انضماما إلى الاتفاقية المعدلة بهذا البروتوكول .
- ٣- يتم الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، ويسرى مفعوله اعتبارا من اليوم التسعين اللاحق لايداع .

هكذا من الأصل

المادة التاسعة

- ١- يجوز لأي طرف في هذا البروتوكول أن ينسحب منه باخطار موجه إلى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية.
- ٢- يسرى مفعول الانسحاب بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ تلقى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية الاخطار بالانسحاب.
- ٣- فيما بين أطراف هذا البروتوكول، لا يجوز تفسير انسحاب أي طرف منهم من الاتفاقية ونقلا لمادتها ٢٩، على أنه انسحاب من الاتفاقية المعدلة بهذا البروتوكول.

المادة العاشرة

لا يجوز ابداء أي تحفظ على هذا البروتوكول.

المادة الحادية عشرة

تبادر حكومة الجمهورية الشعبية البولندية إلى اخطار جميع الدول الأطراف في اتفاقية وارسو أو في تلك الاتفاقية بعد تعديلها، وجميع الدول التي ستوقع على البروتوكول الحالي أو تنضم إليه، وكذلك منظمة الطيران المدني الدولي، بتاريخ كل توقيع وبتاريخ ابداع كل وثيقة تصديق أو انضمام، وبتاريخ سريان مفعول هذا البروتوكول، وبالمعلومات الأخرى المفيدة في هذا الصدد.

المادة الثانية عشرة

فيما بين أطراف هذا البروتوكول الذين يكونون أيضا أطراف في الاتفاقية المكملة لاتفاقية وارسو، الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الذي يقوم به شخص آخر غير الناقل المتعاقد والموقع عليها في جوادا لاخارا بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٦١ (والمشار إليها فيما بعد باتفاقية جوادا لاخارا)، فإن أية إشارة إلى "اتفاقية وارسو" تكون واردة في اتفاقية جوادا لاخارا تتضمن الإشارة إلى "اتفاقية وارسو المعدلة بالبروتوكول الإضافي رقم (١) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥". وذلك في الأحوال التي يكون فيها للنقل، الذي يتم بموجب العقد المشار إليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى من اتفاقية جوادا لاخارا، خاضعا لأحكام هذا البروتوكول.

المادة الثالثة عشرة

يظل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا حتى أول يناير عام ١٩٧٦. فيس المقر الرئيس لمنظمة الطيران المدني الدولي، وبعد ذلك بمقر وزارة خارجية الجمهورية الشعبية البولندية حتى سريان مفعوله طبقا للمادة السابعة. وتبادر منظمة الطيران المدني الدولي باخطار حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بكل توقيع وتاريخه، خلال الفترة التي يكون فيها باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا بالمقر الرئيس لمنظمة الطيران المدني الدولي.

x x

x

واشباتنا لذلك، وقع المفوضون على هذا البروتوكول بمقتضى السلطة المخولة لهم.

جرر في مدينة مونتريال، في اليوم الخامس والعشرين من شهر سبتمبر من سنة ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين، من أربعة نصوص رسمية، محررة باللغات الأسبانية والانجليزية والروسية والفرنسية. وعند الاختلاف يعتد بالنص المحرر باللغة الفرنسية وهي اللغة التي صيغت بها اتفاقية وارسو في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩.

هكذا من الفصل

البروتوكول الإضافي رقم (٢)

بتعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل

الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٩
والمعدلة بالبروتوكول الصادر في لاهاي في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٥٥

ان الحكومات الموقعة أدناه

مقدّرة أنه من المرغوب فيه تعديل الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل
الجوي الدولي الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ والمعدلة بالبروتوكول الصادر في
لاهاي بتاريخ ٢٨ سبتمبر عام ١٩٥٥.

قد اتفقت على الآتي:

الفصل الأول
التعديلات في الاتفاقية

المادة الأولى

ان الاتفاقية التي يجري تعديلها بمقتضى أحكام هذا الفصل هي اتفاقية وارسو
المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥.

المادة الثانية

تحدد المادة ٢٢ من الاتفاقية ويستبدل بها ما يلي:

"المادة ٢٢"

(أ) في حالة نقل الأشخاص، تكون مسؤولية الناقل عن كل راكب محدودة بمبلغ ١٦٦٠٠ حق
سحب خاص، وإذا كان قاضون المحكمة المعروض عليها النزاع يجيز أن يكون التعويض في
صورة دفعات دورية، فلا يجوز أن تزيد القيمة الرأسمالية المكافئة للدفعات المذكورة عن
هذا الحد. ومع ذلك يجوز، بموجب عقد خاص، أن يتفق الناقل والراكب على حد أعلى
للمسؤولية.

(أ) في حالة نقل الأمتعة المسجلة والبضائع، تكون مسؤولية الناقل محدودة بمبلغ
١٧ حق سحب خاصا عن كل كيلوغرام، ما لم يرقم الراكب أو المرسل، عند تسليم الطرد إلى
الناقل، بتقديم اقرار خاص بمصلحته في التسليم إلى الجهة المقصودة، وبدفع رسم اضافي
إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي هذه الحالة يكون الناقل ملزما بأن يدفع تعويضا لا يتجاوز
المبلغ المبين في الاقرار الا إذا أثبت أن هذا المبلغ يلحق ما للمرسل من مملكة حقيقية
في تسليم الطرد إلى الجهة المقصودة.

(ب) في حالة ضياع أو تلف أو تأخير جزء من الأمتعة المسجلة أو البضائع أو أي شيء
مما تتضمنه، يكون الوزن الكلي للطرد أو الطرود المتعلقة بها الأمر هو وحده المعول عليه
لتحديد مسؤولية الناقل، على أنه إذا كان الضياع أو التلف أو التأخير الذي يلحق بجزء
من الأمتعة المسجلة أو بالبضائع أو بأي شيء مما تتضمنه أمرا يؤثر على قيمة طرود
أخرى تغطيها نفس استمارة الأمتعة أو نفس مستند الشحن الجوي، فإن مجموع وزن هذا
الطرد أو الطرود يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا عند تعيين حد المسؤولية.

٢- فيما يتعلق بالأشياء التي يحتفظ بها الراكب، تكون مسؤولية الناقل محدودة بمبلغ
٢٢٢ حق سحب خاصا عن كل راكب.

٣- ليس من شأن الحدود الواردة في هذه المادة، أن تحول دون أن تقضى المحكمة وفقا
لناتونتها بالإضافة إلى ذلك، بكل أو بعض التكاليف القضائية ومعروفات التقاضي الأخرى
التي تحملها المدعى، لا يطبق حكم هذا النص إذا كان مبلغ التعويض المحكوم به، بخلاف
التكاليف القضائية ومعروفات التقاضي الأخرى، لا يزيد عن المبلغ الذي عرّفه الناقل كتابة
على المدعى، خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الواقعة التي سببت الضرر أو قبل رفع الدعوى،
إذا كان رفعها لاحقا لتلك المدة.

٤- المبالغ المقررة بحقوق السحب الخاصة والمبينة في هذه المادة تعنى حق السحب الخاص كما
يحدده صندوق النقد الدولي. ويتم تحويل هذه المبالغ إلى العملات الوطنية - منذ التقاضي
وفقا لقيمة تلك العملات مقومة بحقوق السحب الخاصة يوم صدور الحكم وتحسب قيمة العملة
الوطنية لطرف المتعاقد سام، عفو في صندوق النقد الدولي، مقومة بحقوق السحب الخاصة، وفقا
لطريقة التقييم التي يطبقها صندوق النقد الدولي، بالنسبة لعمليات ومعاملاته، والسارية
المفعول يوم صدور الحكم. وتحسب قيمة العملة الوطنية للطرف المتعاقد السامي في العنصر
في صندوق النقد الدولي، مقومة بحقوق السحب الخاصة، وفقا للطريقة التي يحددها هذا
الطرف المتعاقد السامي.

هنا من الفصل

ومع ذلك فإن الدول غير الاعضاء في صندوق النقد الدولي ، والتي لا تسمح قوانينها بتطبيق أحكام الفقرات (١) و(٢-أ) و(٣) من المادة ٢٢ ، يجوز لها وقت التصديق أو الانضمام أو في أي وقت لاحق أن تعلن أن مسؤولية الناقل عند التقاضي داخل أقاليمها محدودة بمبلغ ٢٥٠٠٠ وحدة نقدية عن كل راكب بالنسبة للفقرة (١) من المادة ٢٢ ، وبمبلغ ٢٥٠ وحدة نقدية عن كل كيلوغرام بالنسبة للفقرة (٢-أ) من المادة ٢٢ ، وبمبلغ ٥٠٠٠ وحدة نقدية عن كل راكب بالنسبة للفقرة (٣) من المادة ٢٢ . وهذه الوحدة النقدية تعادل خمسة وستين مليغراما ونصفا من الذهب عيار تسعمائة من الألف . ويجوز تحويل هذه المبالغ إلى العملة الوطنية المعنوية بأرقام مجبورة الكسور ، ويتم تحويل هذه المبالغ إلى العملة الوطنية طبقا لقانون الدولة المعنية ."

الفصل الثاني

مجالات تطبيق الاتفاقية بعد تعديلها

المادة الثالثة

تسري اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ وبهذا البروتوكول ، على النفل الدولي الوارد تعريفه في المادة الأولى من الاتفاقية ، متى كانت نقطتا الرحيل والمقصد النهائي المشار إليهما في تلك المادة واقعتين أما في إقليمين دولتين طرفين في هذا البروتوكول ، وأما في إقليم دولة واحدة طرف في هذا البروتوكول إذا كانت هناك نقطة توقف مشترك عليها تقع في إقليم دولة أخرى .

الفصل الثالث

أحكام ختامية

المادة الرابعة

فيما بين أطراف هذا البروتوكول ، تعتبر وتفسر اتفاقية وارسو ، المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ ، وهذا البروتوكول ، معا كوثيقة واحدة يطلق عليها "اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ وبالبروتوكول الإضافي رقم (٢) ، الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥ ."

المادة الخامسة

يظل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا أمام كل الدول حتى تاريخ سريان مفعوله وفقا لأحكام مادته السابعة .

المادة السادسة

١- يخضع هذا البروتوكول لتصديق الدول الموقعة عليه .
٢- لتصديق على هذا البروتوكول من جانب أية دولة ليست طرفا في اتفاقية وارسو ، أو في اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ ، يتخمن الانضمام إلى اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ ، وبالبروتوكول الإضافي رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥ .
٣- تودع وثائق التصديق لدى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية .

المادة السابعة

١- بمجرد ايداع وثائق تصديق ثلاثين دولة موقعة على هذا البروتوكول ، يسرى مفعوله بينها ، اعتبارا من اليوم التسعين اللاحق لايداع وثيقة التصديق الثلاثين . ويسرى مفعوله ، بالنسبة لكل دولة تصدق عليه بعد ذلك اعتبارا من اليوم التسعين اللاحق لايداع وثيقة تصديقها .
٢- تقوم حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بتسجيل هذا البروتوكول لدى هيئة الأمم المتحدة بمجرد سريان مفعوله .

المادة الثامنة

١- بعد أن يسرى مفعول هذا البروتوكول يصبح باب الانضمام اليه مفتوحا أمام أية دولة غير موقعة عليه .
٢- انضمام أية دولة ليست طرفا في اتفاقية وارسو أو أية دولة ليست طرفا في اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ ، إلى هذا البروتوكول يعتبر انضماما إلى اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ ، وبالبروتوكول الإضافي رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥ .
٣- تودع وثائق الانضمام لدى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، ويسرى مفعولها اعتبارا من اليوم التسعين اللاحق لايداع .

هنا من الفصل

المادة التاسعة

- ١- يجوز لكل طرف في هذا البروتوكول أن ينسحب منه بأخطار موجهة إلى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية.
- ٢- يصرى مفعول الانسحاب بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ تلقي حكومة الجمهورية الشعبية البولندية الاخطار بالانسحاب.
- ٣- فيما بين أطراف هذا البروتوكول ، لا يجوز تفسير انسحاب أى طرف منهم من اتفاق وارسو وفقا لمادتها ٣٩ ، أو من بروتوكول لاهاي وفقا لمادته الرابعة والعشرين، على أنه انسحاب من اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ وبالبروتوكول الإضافي رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥.

المادة العاشرة

لا يجوز ابداء أى تحفظ على هذا البروتوكول، ومع ذلك يجوز لكل دولة أن تعلن في أى وقت بموجب اخطار موجه لحكومة الجمهورية الشعبية البولندية أن الاتفاقية المعدلة بهذا البروتوكول لا تسرى على نقل الأشخاص والبضائع والأمتعة لأجل سلطاتها العسكرية على متن طائرات مسجلة في تلك الدولة ومجهزة كل جملتها لتلك السلطات أو لحسابها.

المادة الحادية عشرة

تبادر حكومة الجمهورية الشعبية البولندية إلى اخطار جميع الدول الأطراف في اتفاقية وارسو أو في تلك الاتفاقية بعد تعديلها، وجميع الدول التي ستوقع على البروتوكول الحالي أو تنضم إليه ، وكذلك منظمة الطيران المدني الدولي، بتاريخ كل توقيع وبتاريخ ايداع كل وثيقة تصديق أو انضمام ، وبتاريخ سريان مفعول هذا البروتوكول وبالمعلومات الأخرى المفيدة في هذا الصدد.

المادة الثانية عشرة

فيما بين أطراف هذا البروتوكول الذين يكونون أعضاء أيضا في الاتفاقية المكملة لاتفاقية وارسو لتوحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الذي يقوم به شخص آخر غير الناقل المتعاقد، والموقع عليها في جوادا لاهاي بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٦١ (والمتشابهة فيما بعد باتفاقية جوادا لاهاي)، فإن أية إشارة إلى (اتفاقية وارسو) تكون

واردة في اتفاقية جوادا لاهاي تنضم الإشارة إلى "اتفاقية وارسو المعدلة في لاهاي عام ١٩٥٥ وبالبروتوكول الإضافي رقم (٢) الصادر في مونتريال عام ١٩٧٥" وذلك في الأحوال التي يخضع فيها لأحكام البروتوكول الحالي النقل الذي يتم بناء على العقد المشار إليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى من اتفاقية جوادا لاهاي.

المادة الثالثة عشرة

يظل باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا حتى أول يناير ١٩٧٦، بمقتضى منظمة الطيران المدني الدولي وبعد ذلك بمقتضى وزارة خارجية الجمهورية الشعبية البولندية حتى سريان مفعوله طبقا للمادة السابعة. وتبادر منظمة الطيران المدني الدولي باخطار حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بكل توقيع وتاريخه خلال الفترة التي يكون فيها باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا بمقتضى منظمة الطيران المدني الدولي.

x x
x

واشباتنا لذلك وقع المفوضون على هذا البروتوكول بمقتضى السلطة المفولة لهم.

حرر في مدينة مونتريال ، في اليوم الخامس والعشرين من شهر سبتمبر من سنة ألف وتسعمائة وخمس وسبعين ، من أربعة نموس رسمية، محررة باللغات الأسبانية والإنجليزية والروسية والفرنسية، وعند الاختلاف يعتد بالنص المحرر باللغة الفرنسية وهي اللغة التي صيغت بها اتفاقية وارسو في ١٢ أكتوبر ١٩٢١.

هكذا من الفصل

اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة قطر لإنشاء خدمات جوية بين أراضيها وما وراءها

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٣٩) تاريخ ١٩٧٤/٥/١٩ والمتضمن الموافقة على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر بوصفهما طرفين في معاهدة الطيران المدني الدولي التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الأول سنة ١٩٤٤، ورغبة منهما في عقد اتفاق متمم للمعاهدة المذكورة أعلاه بغية إنشاء خدمات جوية بين أراضيها وما وراءها، فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الأولى

تعريف

لأغراض هذا الاتفاق وما لم يقتض النص خلاف ذلك:

أ- تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني، التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الأول سنة ١٩٤٤ وتشمل أي ملحق يتفق عليه استناداً للمادة (٩٠) من تلك المعاهدة وأي تعديل يحصل على الملاحق أو المعاهدة بموجب المادة (٩٠) و (٩٤) من هذه الاتفاقية شرط أن تكون تلك الملاحق والتعديلات قد أصبحت نافذة المفعول لدى الطرفين المتعاقدين وأن يكونا قد صادق عليهما.

ب- تعني عبارة (سلطات الطيران) بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية، مديرية الطيران المدني / وزارة النقل وأي شخص أو أي هيئة تخول ممارسة الصلاحيات المنوطه حالياً بهذه المديرية أو بصلاحيات مماثلة وبالنسبة إلى دولة قطر المديرية العامة للطيران المدني وأي شخص أو هيئة تخول ممارسة الصلاحيات المنوطه حالياً بهذه المديرية أو صلاحيات مماثلة.

ج- تعني عبارة (شركة الطيران المعنية) شركة الطيران التي يكون قد جرى تعيينها وفقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق.

د- يكون لعبارة (إقليم) بالنسبة لأي دولة المعنى المحدد لها في المادة (٢) من المعاهدة.
هـ- يكون لعبارات (خدمة جوية) و (خدمة جوية دولية) و (شركة طيران) و (الهبوط لأغراض غير تجارية) المفهوم المحدد لكل منهما في المادة (٩٦) من المعاهدة.

المادة الثانية

مدى تطبيق معاهدة شيكاغو

تخضع أحكام هذا الاتفاق لأحكام المعاهدة بقدر ما تنطبق هذه الأحكام على الخدمات الجوية الدولية.

المادة الثالثة

منح الحقوق

١- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق التالية، فيما يتعلق بخدماته الجوية الدولية المنتظمة:

أ- حق التحليق دون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
ب- حق الهبوط في الإقليم المذكور لأغراض غير تجارية.

٢- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المبينة في هذا الاتفاق بفرض إنشاء الخدمات الجوية الدولية المنتظمة على الطرق المحددة في القسم المخصص له من الجدول المرفق لهذا الاتفاق. وتسمى هذه الخدمات والطرق على التوالي فيما بعد (بالخدمات المتفق عليها) و (والنشرق المحددة) ومنح شركة الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد في مجال استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة، بالإضافة إلى الحقوق المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة، حق التوقف في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في النقاط المحددة على تلك الطريق في الجدول المرفق لهذا الاتفاق وذلك لأخذ والزال الركاب والشحن بما فيه البريد.

٣- ليس في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يخول شركة الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن تأخذ من إقليم الطرف المتعاقد الآخر الركاب والشحن بما فيه البريد لقاء بدل أو أجر إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.

هنا من النص

المادة الرابعة

تعيين شركات الطيران

- ١- يحق لكل من الطرفين المتعاقدين تعيين شركة طيران واحدة لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة، على أن يشعر الطرف الآخر بذلك خطياً.
- ٢- مع مراعاة أحكام الفقرتين (٣) و (٤) من هذه المادة، يمنح الطرف المتعاقد الآخر بدون أي إبطاء الشركة المعنية الترخيص اللازم للاستثمار فور تلقيه التعيين.
- ٣- يجوز لسلطات الطيران لدى أي من الطرفين المتعاقدين أن تطلب من الشركة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أن تثبت لها أنه تتوفر فيها الشروط المحددة في القوانين والأنظمة التي تطبقها هذه السلطات عادة وبصورة معقولة على استثمار الخدمات الجوية الدولية وفقاً لأحكام الاتفاقية.
- ٤- لأي من الطرفين المتعاقدين الحق في عدم منح ترخيص الاستثمار المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة، أو فرض ما يراه ضرورياً من الشروط على استثمار الحقوق المحددة في المادة (٣) من هذا الاتفاق من قبل الشركة المعنية وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بأن جزءاً هاماً من ملكية هذه الشركة وأدارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها أو في يد رعاياه.
- ٥- بعد أن يتم تعيين شركة طيران وفقاً لما ورد أعلاه وخصص لها، فيمكن لهذه الشركة البدء باستثمار الخدمات استئق عليها شريطة أن تكون قد وضعت تعرفه وفقاً لأحكام المادة العاشرة من هذا الاتفاق وأن تكون قد أصبحت نافذة المفعول فيما يخص هذه الخدمة.

المادة الخامسة

سحب تراخيص الاستثمار أو وقف العمل بها

- ١- لأي من الطرفين المتعاقدين الحق في إلغاء ترخيص الاستثمار أو وقف تمتع أية شركة طيران معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بالحقوق المبينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق أو فرض ما يراه ضرورياً من شروط على استثمار هذه الحقوق.
- أ- في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بأن جزءاً هاماً من ملكية هذه الشركة وأدارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها أو في يد رعاياه.

ب- في حالة تقصير تلك الشركة في التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق.

ج- أو في حالة عدم قيام الشركة بالاستثمار طبقاً للشروط الموضوعة بموجب هذا الاتفاق.

٢- وما لم يكن الإجراء الفوري للإلغاء والتوقيف وفرض الشروط المذكورة أعلاه ضرورياً للحيلولة دون مخالفات جديدة للقوانين والأنظمة، فإن حقاً كهذا سوف تجرى ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر.

المادة السادسة

الإعفاء من الضرائب

- ١- تفي طائرات شركة الطيران المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين والتي تسيرها على الخدمات الجوية الدولية وكذلك معداتها العادية وكميات الوقود وزيوت التشحيم ومؤن الطائرة (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) الموجودة على متن هذه الطائرات من كالة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم والضرائب المماثلة عند وصولها إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر، شرط بقاء هذه المعدات والمؤن على متن هذه الطائرة حتى إعادة تصديرها أو استعمالها على ذلك الجزء من الرحلة فوق ذلك الإقليم.
- ٢- تفي أيضاً من الرسوم والضرائب المذكورة أعلاه، فيما عدا الرسوم المقابلة للخدمة المؤمنة.
- أ- مؤن الطائرة التي تزود بها في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين ضمن الحدود المقررة من قبل السلطات التابعة لهذا الطرف المتعاقد والتي تخصص للاستعمال على متن الطائرات المغادرة والعاملة في خدمة جوية دولية للطرف المتعاقد الآخر.
- ب- قطع النيار التي تدخل إقليم أي من الطرفين المتعاقدين لصيانة وإصلاح الطائرات التي تسيرها شركة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر في الخدمة الجوية الدولية.
- ج- الوقود والزيوت التي تزود بها في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين الطائرات المغادرة التابعة لشركة طيران معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر العاملة في الخدمات الجوية الدولية حتى ولو استهلك تلك الوقود والزيوت في ذلك الجزء من الرحلة فوق إقليم الطرف المتعاقد الذي تزود منه الطائرات بها، يجوز طلب وضع المواد المشار إليها في البنود (أ) و (ب) و (ج) تحت إشراف أو مراقبة السلطات الجمركية.

هـ: من الأصل

المادة السابعة

انزال المواد والمعدات والمؤمن

لا يجوز انزال المعدات العادية والمواد والمؤمن الموجودة على متن طائرة احد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر الا بعد موافقة سلطات الجمارك لديه، وفي هذه الحالة تبقى هذه الاشياء تحت اشراف تلك السلطات لحين إعادة تصديرها أو التصرف بها وفقا للنظم الجمركية.

المادة الثامنة

المبادئ التي يخضع لها استثمار الخدمات المتفق عليها

- ١- يجب أن تتوفر لشركات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين فرصا عادلة ومتكافئة في استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بين أراضي كل منهما.
 - ٢- تأخذ شركة الطيران المعنية التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين في مجال استثمارها الخدمات المتفق عليها، بعين الاعتبار مصالح شركة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر بحيث لا تؤثر دين وجه حق على الخدمات الجوية التي يقدمها الطرف الآخر على نفس الطرق أو جزء منها.
 - ٣- يجب أن ترتبط الخدمات الجوية المتفق عليها والمستثمرة من قبل الشركات المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين، ارتباطا وثيقا مع حاجات الجمهور للنقل على الطرق المحددة وأن تهدف بالأساس إلى تأمين سعة بمعدل حمولة معقولة متناسبة مع الحاجات القائمة والتي يمكن توقعها بصورة معقولة لنقل الركاب والشحن بما فيه البريد بين إقليم الطرف المتعاقد الذي عين الشركة من جهة والبلاد التي ينتهي إليها هذا النقل أو ينشأ منها من جهة أخرى.
- يخضع نقل الركاب والشحن بما فيه البريد الذي يؤخذ وينزل في نقاط على الطرق المحددة تقع في اقاليم دول غير الدولة التي عينت الشركة، للمبادئ العامة التي تقضي بتناسب السعة مع:-
- أ - متطلبات حركة النقل من إقليم الدولة المتعاقدة التي عينت الشركة واليها.
 - ب- حاجات حركة النقل في المنطقة التي تعتبرها الخدمات الجوية المتفق عليها مع مراعاة الخدمات الجوية الأخرى المؤمنة من قبل شركات الطيران التابعة للدول التي تشملها هذه المنطقة.
 - ج- متطلبات استثمار شركات الطيران العابرة.

المادة التاسعة

تبديل المقاييس

- يحق لشركة طيران معينة استبدال طائرة بطائرة أخرى في مجال استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة في نقطة تقع في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك ضمن الشروط التالية:-
- أ - أن يكون ذلك مبررا باقتضائات الاستثمار.
 - ب- أن لا تزيد سعة الطائرة المسيرة على قطاع أطول بالنسبة إلى نقطة الانطلاق الواقعة في إقليم الطرف المتعاقد الأول عن سعة الطائرة المسيرة على القطاع الأقصر.
 - ج- أن تسير الطائرة على القطاع الأطول بالارتباط مع الخدمة المؤمنة بواسطة الطائرة المسيرة على القطاع الأقصر أو كتمديد لهذه الخدمة وذلك وفقا لبرنامج محدد لهذه الغاية. وتصل الطائرة المسيرة على القطاع الأطول إلى نقطة التبديل لنقل الحمولة من الطائرة المستعملة على القطاع الأقصر أو لنقل الحمولة إلى تلك الطائرة فيما بعد وتحدد سعتها بالنسبة إلى هذا الغرض.
 - د- أن يكون حجم النقل العابر مناسباً.
 - هـ- أن لا تعرض شركة الطيران للجمهور، بالإعلانات أو بآية وسيلة أخرى أنها تؤمن رحله تنطلق من النقطة التي يتم فيها التبديل.
 - و- أن تخضع جميع الإجراءات المتعلقة بتبديل الطائرة لأحكام المادة الثامنة من هذا الاتفاق.
 - ز- أن يقابل أية رحله على رحلة في البلد الذي يحصل فيه التبديل قيام رحله واحدة من ذلك البلد.

المادة العاشرة

التعريفات

- ١- يقصد بعبارة (تعريفه) فيما يتعلق بالفقرات الواردة أدناه السعر الواجب تأديته لنقل الركاب والشحن والشروط التي يخضع لها هذا السعر بما في ذلك أسعار وشروط الوكالات ومختلف الخدمات المتفرعة عنها وباستثناء أجور وشروط نقل البريد.
- ٢- تحدد التعريفات التي تتقاضاها شركة الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين لتأمين النقل من أو إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر بمستوى معقول مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بها بما في ذلك كلفة الاستثمار والربح المعقول وتعريفات الشركات الأخرى.

هــ: من الفصل

٣- تعتمد التعريفات المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه إذا أمكن بالاتفاق بين الشركات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين وبعد التشاور مع شركات الطيران الأخرى تستثمر كامل الطريق أو جزء منها، مع مراعاة الأصول التي يحددها اتحاد النقل الجوي الدولي.

٤- تعرض التعريفات المتفق عليها على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها خمسة وأربعين يوما على الأقل قبل بدء العمل بها ويمكن اختصار هذه المدة في بعض الحالات الخاصة بالاتفاق بين هذه السلطات.

٥- يمكن الموافقة على هذه التعريفات بشكل صريح وذلك فيما إذا لم تعلن أي من سلطات الطيران المختصة عدم موافقتها خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض التعريفات عليها، أو وفقا للفقرة (٤) من هذه المادة، حيث تعتبر تلك التعريفات بأنها موافقة عليها، وفي حالة اختصار المدة للتقدم بالتعريفات وفقا للفقرة (٤) يمكن لسلطات الطيران الاتفاق على أن تكون الفترة التي يجوز خلالها عدم الموافقة على التعريفات أقل من ثلاثين يوما.

٦- إذا تعذر الاتفاق على تعريفه وفقا للفقرة (٣) من هذه المادة أو إذا أشعرت إحدى سلطات الطيران سلطات الطيران الأخرى خلال المدة المطبقة بموجب الفقرة (٥) أعلاه بعدم موافقتها على تعريفه متفق عليها وفقا لأحكام الفقرة (٣) من هذه المادة تشعر سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين إلى تحديد تعريفه بالاتفاق فيما بينهما.

٧- إذا لم تتفق سلطات الطيران على أية تعريفه عرضت عليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة أو على تحديد تعريفه وفقا للفقرة (٦) من هذه المادة يحل الخلاف وفقا لأحكام المادة (١٤) من هذا الاتفاق.

٨- تبقى كل تعريفه توضع بموجب أحكام هذه المادة سارية المفعول إلى حين وضع تعريفه جديدة، إلا أنه لا يمدد العمل بأية تعريفه بموجب هذه الفقرة أكثر من اثني عشر شهرا من التاريخ الذي كان المفروض أن ينتهي العمل بها.

المادة الحادية عشرة

تقديم الإحصاءات

على سلطات الطيران التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين أن تزود سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر، بناء على طلبها، بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي يمكن طلبها بصورة معقولة لا عادة النظر في السعة المعروفة من قبل شركة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الأول، على الخدمات المتفق عليها، ويجب أن تتضمن هذه البيانات جميع المعلومات المطلوبة لتمديد حجم النقل الذي تؤمنه هذه الشركات في مجال الخدمات المتفق عليها ومنشأ هذا النقل ومقصد.

المادة الثانية عشرة

تحويل الأرباح

يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الحر الفاضل من الإيرادات المحققة في إقليم ذلك الطرف المتعاقد على النفقات الحاصلة فيها، على أن يتم ذلك التحويل بسعر العملة الأجنبية للمدفوعات الجارية.

المادة الثالثة عشرة

المشاورات

- ١- بروح من التعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران لديهما بالتشاور فيما بينهما من حين إلى آخر بقصد التأكد من تنفيذ أحكام هذا الاتفاق والجدول الملحق به والتقيدهما، كما تشاور هذه السلطات فيما بينهما عند الاقتضاء لأجراء أي تعديل عليهما.
- ٢- يحق لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب خطيا إجراء مشاورات، وتبدأ هذه المشاورات ستين يوما بعد استلام الطلب إلا إذا اتفق الفريقان على تمديد هذه المدة.

المادة الرابعة عشرة

حل الخلافات

- ١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق فليهما أولاً محاولة فض الخلاف بطريقة المفاوضات بينهما.
- ٢- فإذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان إلى تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات جاز لهما الاتفاق على إحالة الخلاف إلى هيئة تحكيم أو شخص للفصل فيه، فإذا لم يتفقا على ذلك يحال النزاع بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين للفصل فيه إلى هيئة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل طرف متعاقداً محكماً واحداً ويتفق المحكمان على اختيار المحكم الثالث، وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يعين محكماً خلال ستين يوماً من تاريخ تسلم أحد الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الآخر مذكرة بالطرق الدبلوماسية يطلب فيها إحالة النزاع إلى مثل هذه الهيئة وعلى أن يجري اختيار المحكم الثالث خلال ستين يوماً أخرى، وفي حالة التذمر على أي من الطرفين المتعاقدين تعيين المحكم الخاص به خلال الفترة المحددة أو إذا لم يتم تعيين المحكم الثالث في الفترة المحددة أيضاً يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني القيام بتعيين محكم أو محكمين وفق ما تقتضيه الحالة ويجب في مثل هذه الحالة أن يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة وأن يرأس هيئة التحكيم.
- ٣- يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ أي قرار يصدر وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة.

المادة الخامسة عشرة

تعديل الاتفاق

- ١- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل أي نص في هذا الاتفاق، فإن مثل هذا التعديل، إذا ما ووفق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين، وعند الضرورة بعد التشاور طبقاً للمادة (١٣) من هذا الاتفاق، يصبح ساري المفعول بتبادل المذكرات عبر الطرق الدبلوماسية.
- ٢- إذا كان التعديل يتعلق بأحكام الاتفاق غير تلك الواردة في الملحق، يجب أن يوافق عليه وفقاً للأصول الدستورية المعتمدة لدى كل من الطرفين المتعاقدين.
- ٣- إذا كان التعديل يتعلق بالملحق فقط، فتتفق عليه سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة السادسة عشرة

تسجيل الاتفاق لدى المنظمة الدولية للطيران المدني

يسجل هذا الاتفاق وأي تعديل يطرأ عليه لدى المنظمة الدولية للطيران المدني.

المادة السابعة عشرة

إنهاء الاتفاق

تكل من الطرفين المتعاقدين في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق، على أن يبلغ هذا الاخطار في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني. وفي هذه الحالة، ينتهي العمل في هذا الاتفاق بعد انقضاء اثني عشر شهراً على تاريخ استلام الاخطار المشار إليه من قبل الطرف المتعاقد الآخر، إلا إذا سحب هذا الاخطار باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة، وإذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلامه الاخطار فيعتبر أنه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً على استلام المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار.

المادة الثامنة عشرة

الدخول في حيز النفاذ

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ فور تبادل وثائق الإبرام، أثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان على هذا الاتفاق بما لهما من سلطة منوطة بهما من حكومتيهما.

حرر في الدوحة باللغتين العربية والإنجليزية على أربع نسخ أصلية بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٧٤

عن حكومة دولة قطر
(توقيع)

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
(توقيع)

هكذا من النص

جدول الطرق

ملحق

الخطوط المنوي العمل عليها من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

١	٢	٣	٤	٥
نقاط في الأردن	نقاط توسط	نقاط في الخليج	نقاط في قطر	نقاط ما وراء
عمان	الظهران	البحرين	الدوحة	كراتشي
القدس	الكويت	أبو ظبي		بومباي
	بغداد	دبي		كابول
		الشارقة		دكا
		مسقط		كولومبو
				بانكوك
				مانبلا
				كوالالمبور
				سنغافورة
				جاكرتا
				نقطة في استراليا
				طوكيو

ملاحظات:-

- ١- لا يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممارسة حقوق النقل بين نقاط في العمود (٣) ونقاط وارده في العمود (٤).
- ٢- لا يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممارسة حقوق النقل بين نقاط وارده في العمود (٣) وبين نقاط وارده في العمود (٢) ونقاط وارده في العمود (٤).
- ٣- لا تعمل مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من ما مجموعة ثلاث رحلات أسبوعياً فيما بين الأردن ونقاط في الخليج.
- ٤- تعمل مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على ثلاث نقاط في الخليج في كل رحلة.
- ٥- مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تعمل إلى كراتشي وذلك من نقطتين لا أكثر من الخليج بالحرية الخامسة بواقع رحلتين أسبوعياً فيما وراء الخليج.

- ١- لمؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن تحذف أي نقطة من النقاط الواردة أعلاه في أي من رحلاتها أو كلها.
- ٢- مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تمارس النقل بالحرية الخامسة من وإلى نقطة واحدة في العمود (٥) ما عدا بومباي.

جدول الطرق

ملحق

الخطوط المنوي العمل عليها من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل دولة قطر.

١	٢	٣	٤	٥
نقاط في قطر	نقاط في الخليج	نقاط توسط	نقاط في الأردن	نقاط ما وراء
الدوحة	دبي	الظهران	عمان	القاهرة
	الشارقة	الكويت	القدس	بيروت
	أبو ظبي	بغداد		
	البحرين			
	مسقط			

ملاحظات:-

- ١- مؤسسة الطيران المعنية من قبل دولة قطر تتمتع بالحرية الخامسة من نقطة واحدة في العمود (٣) فقط.
- ٢- مؤسسة الطيران المعنية من قبل دولة قطر لا تعمل أكثر من ما مجموعه ثلاث رحلات أسبوعياً فيما بين الأردن ونقاط في الخليج.
- ٣- يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل دولة قطر أن تحذف أي نقطة من النقاط الواردة أعلاه في أي من رحلاتها أو كلها.
- ٤- مؤسسة الطيران المعنية من قبل دولة قطر تمارس النقل بالحرية الخامسة من وإلى نقطة واحدة في العمود (٣) أو العمود (٥).

هكذا من الأصل

اتفاق بتعديل بعض أحكام إتفاق إنشاء الخدمات الجوية

المعقود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر

• في ضوء نص الفقرة (٢) من المادة الخامسة عشرة من الإتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١١ الموافقة على مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها والتعديلات الواردة فيها بالشكل التالي.

* * * * *

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ،

قد عقدتا إتفاقاً في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر - أيلول
سنة ١٩٧٤م ، بإنشاء خدمات جوية بين إقليميهما ، ورغبة منهما في
تعديل بعض أحكام ذلك الإتفاق ، فقد توصلا إعمالاً لنص المادة (١٥) من
الإتفاق المشار إليه ، إلى الإتفاق على ما يلي :

(١) مادة

يستبدل بنص البند (١) من المادة (٤) النص التالي :

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين تعيين شركة طيران واحدة أو أكثر
للتقديم للخدمات المتفق عليها .

مادة (٢)

يضاف إلى الإتفاق المشار إليه مادنتان جديدتان برقمي (الرابعة
مكرر) ، و (الثالثة عشر مكرر) بالنص التالي :

١/ للمادة الرابعة مكرر :
الإعتراف بصحة الشهادات والإجازات :

١- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للطيران
وشهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو المعتمدة من الطرف المتعاقد
الأخر ، والتي ما زالت سارية المفعول ، وذلك بقصد استغلال
الخطوط الجوية المنصوص عليها ، ومع ذلك يحتفظ كل من الطرفين
المتعاقدين بحق عدم الإعتراف فيما يتعلق بالطيران فوق إقليمه
بشهادات الصلاحية للطيران وشهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو
المعتمدة لأي من رعاياه من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

٢- إن شهادات الصلاحية وإجازات الطيران الصادرة والنافذة من قبل أحد
الطرفين المتعاقدين سوف يعترف بصحتها من قبل الطرف المتعاقد
الأخر بهدف تسيير الخدمات الجوية على الطرق المحددة شريطة أن
تكون هذه الشهادات وإجازات صاعده والنافذة طبقاً للشروط الواردة
في المعاهدة .

٣- يحتفظ كل طرف متعاقد بحق رفض الإعتراف بالشهادات والشرخيص
المملوكة إلى مواطنيه من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو أي دولة
أخرى لغرض الطيران فوق إقليمه .

٢/ المادة الثالثة عشرة مكرر :

- أمن الطيران :

١- يؤكد الطرفان المتعاقدان ، تمسكاً مع حقوقهما وإلتزاماتهما بموجب القانون الدولي ، أن الإلتزام كل منهما نحو الآخر بحماية أمن الطيران المدني من أفعال التدخل غير المشروع ، يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الإتفاق . ويدون تقييداً لعمومية حقوقهما وإلتزاماتهما بموجب القانون الدولي ، فإن على الطرفين المتعاقدين أن يتصرفا وفقاً لأحكام المعاهدة ، وإتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي تتركب على متن الطائرات الموقعة في طوكيو في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣م وإتفاقية قمع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠م ، وإتفاقية قمع الأفعال التي تتركب ضد سلامة الطيران المدني في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١م ، وأية إتفاقيات أخرى خاصة بأمن الطيران المدني تصبح سارية المفعول وصدق عليها الطرفان المتعاقدان .

٢- يقدم الطرفان المتعاقدان عند الطلب كل المساعدة الضرورية التي كل منهما لمنع أفعال الإستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية وغير ذلك من الأفعال غير المشروعة التي تتركب ضد سلامة الطائرات وركابها وطواقمها والمطارات وتجهيزات ومرافق الملاحة الجوية ، ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .

٣- يتصرف الطرفان المتعاقدان في العلاقات المتبادلة بينهما وفقاً لأحكام أمن الطيران الموضوعه من جانب منظمة الطيران المدني الدولي

والمحددة في صورة ملاحق لإتفاقية الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية المفعول وصدق عليها الطرفان ، وعليهما أن يلزما مستثمري الطائرات المسجلة لديهما أو المستثمرين الذين يكون مركز عملهم الرئيسي أو محل إقامتهم الرئيسي في إقليميهما ومستثمري المطارات في إقليميهما بالتصرف وفقاً لأحكام أمن الطيران المذكورة .

٤- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجب إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات بمراعاة أحكام الأمن المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه ، وكذلك الإجراءات التي يطبقها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول على إقليمه أو مغادرته أو إنشاء التواجد فيه .

وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات اللازمة داخل إقليمه من أجل حماية الطائرة وفحص الركاب والركاب الطاقم والأمتعة اليدوية التي يحملونها والبضائع ومستودعات الطائرات قبل وأثناء الصعود للطائرة أو تحميل البضائع على متنها ، وعلى كل طرف متعاقد أن ينظر بعين الإعتبار لأي طلب من الطرف المتعاقد الآخر بإتخاذ إجراءات أمنية خاصة لمواجهة تهديد معين .

٥- حين يقع حادث أو تهديد بواقعه من وقائع الإستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أفعال غير مشروعة تتركب ضد سلامة تلك الطائرات وركابها وطواقمها أو المطارات وتجهيزات ومرافق الملاحة الجوية ، يساعد كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغير ذلك من التدابير الملاحة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الواقعة أو وضع حد للتهديد وذلك بسرعة وأمان .

٢- إذا لم يلتزم أحد الطرفين المتعاقدين بأحكام أمن الطيران في هذه المادة ، فإنه يجوز لسلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد الآخر طلب عقد مشاورات فورية مع سلطات الطيران المدني لدى الطرف الآخر ، ويجب أن تهدف هذه المشاورات إلى التوصل إلى اتفاق على الإجراءات الضرورية لوضع الشروط اللازمة للأمن في نطاق قواعد الأمن الصادرة من منظمة الطيران المدني الدولي .

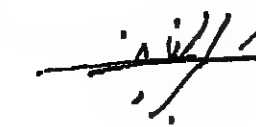
مادة (٣)

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التسليم عليه بالطرق الدبلوماسية .

وإبانتا لما تقدم تم التوقيع على الاتفاق من مندوبي الطرفين المفتاعدين الممثلين في ذلك .

حرر هذا الاتفاق بمدينة الدوحة بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٠ من نسختين أصليتين إحتفظ كل طرف بإحداها .

عن / حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



عن / حكومة دولة قطر



اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية تتعلق بالخدمات الجوية

• أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢١١٥) تاريخ ١٩٩٧/١١/١٨ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٨/١/١٠ الموافقة عليها بصيغتها المرفقة وتفويض معالي وزير النقل بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة الأردنية.

* * * * *

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية (المشار إليهما بالطرفين المتعاقدين) .

بما اتفهما طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون أول ١٩٤٤ م

و رغبة منهما في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة بغرض إنشاء خدمات جوية لهما بين وما وراء أقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

هــكـا من النص

المادة الأولى
التعريف

أ- تعني عبارة "المعاهدة" معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول ١٩٤٤ ، وتتضمن أي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة وأي تعديل للملاحق في المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما أن تلك الملاحق والتعديلات مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .

ب- تعني عبارة "سلطات الطيران" فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني / وزارة النقل وفيما يخص حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية / وزارة التجهيز والنقل وأو أية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الأعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات .

ج- تعني عبارة "المؤسسة المعنية" مؤسسة النقل الجوي المعنية والمخولة طبقا للمادة ٣ من الاتفاقية الحالية .

د- تعني عبارة "الأقليم" فيما يخص الدولة مساحة الأرض ، والمياه الإقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .

هـ- تعني عبارة "الخدمة الجوية" الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام كنقل الركاب ، البضائع والبريد .

و- تعني عبارة "الخدمة الجوية الدولية" مؤسسات النقل الجوي والتوقف لأغراض غير تجارية "المعالي" المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .

ز- تعني عبارة "معدات الطائرات" ، "مستودعات الطائرات" و "قطع الغيار" المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة .

ح- تعني عبارة "السعة" فيما يتعلق "بالطائرة" الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط أو جزء منه .

ط- تعني عبارة "السعة" فيما يتعلق "بالخدمة المتفق عليها" حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروب بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معينة على الخط أو جزء منه .

ي- تعني عبارة "التعرفة" الأسعار أو الأجرور التي تدفع لقاء نقل الركاب والأمتعة والبضائع وشروط تطبيق هذه الأسعار أو الأجرور بما في ذلك أسعار أو أجرور وشروط الوكالة والخدمات الإضافية الأخرى باستثناء أجرور وشروط نقل البريد .

هـ- تعني عبارة "الحركة" الركاب والأمتعة والبضائع والبريد .

المادة الثانية
منح الحقوق

١- يملح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقا لملاحق هذه الاتفاقية مثل هذه الخدمات والخطوط المشار إليها فيما بعد على التوالي تعني "الخدمات المتفق عليها" و "الخطوط الجوية المحددة" .

تستمتع مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد بممارسة الحقوق التالية خلال تسييرها للخدمات الجوية :-

- أ- الطيران بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،
- ب- التوقف في الإقليم ذلك الطرف لأغراض غير تجارية ، و
- ج- التوقف في إقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض انزال واخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد للقائمة من أو المتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة .

٢- ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع أو بريد مقابل أجر أو تعويض إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة
التعيين والتحويل

١- يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .

٢- يقوم للطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفترتين (٤ و ٥) من هذه المادة وبدون تأخير بملح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية بتصريح للتشغيل اللازم .

٣- يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطيا بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي أخرى .

٤- يحق لسلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أن تطلب من مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تقدمها بأنها مؤهلة لتنفيذ لشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات ويصوره مخوله لتشغيل خدمات جوية دولية طبقا لشروط المعاهدة .

٥- يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض منح تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة او يرفض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعينه للحقوق المشار اليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في اية حالة لا يتسبب فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة او ارحاياه .

٦- عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة نقل جوي فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها ، شريطة ان تكون التعرله المقدمة طبقا لشروط المادة (١٠) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

٧- يحق لكل طرف متعاقد ان يعلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي للامتيازات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) للاتفاقية الحالية ، او ان يرفض ما يراه ملائما من الشروط على ممارسة مؤسسة النقل الجوي من تطبيق القوانين او الأنظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، او في اية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقا للشروط الموضوعه ضمن الاتفاقية الحالية ، شريطة ان لا يكون التعليق الفوري او فرض الشروط ضروريا لمنع وقوع مخالفات اخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المشاورات يجب ان تجري خلال فترة (٣٠) يوما من تاريخ طلب اي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

المادة الرابعة

صيغة تشغيل الخدمات المتفق عليها

١- يجب ان تكون لمؤسسات النقل الجوي التابعة للطرفين المتعاقدين فرصة عادله ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين اقليميهما .

٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات النقل الجوي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا يؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الاخيرة على كافة الخطوط او على جزء من نفس الخطوط .

٣- يجب ان تأخذ الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل الطرفين المتعاقدين ، بعين الاعتبار لاحتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وان يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقوله وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع ، و بريد لقائمه من والمتوجهه الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة النقل الجوي . ويجب ان يكون تحديد نقل الركاب ، والبضائع والبريد المحمله والمنزله في نقاط على الخطوط المحددة في اقليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسة النقل الجوي طبقا للمبادئ العامة للسمه ولتي تتعلق بـ :

١ - متطلبات النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .

ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الاخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة .

ج - متطلبات صلاحيات مؤسسة النقل الجوي المعايه .

المادة الخامسة

تطبيق القوانين

١- ان القوانين وأنظمة احد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج طائرات العامله في الملاحة الجوية الدولية من وإلى اقليمه بخصوص التشغيل والملاحة لتلك الطائرات خلال وجودها في اقليمه ، يجب ان تطبق على الطائرات التابعة لمؤسسة للنقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول في او الخروج من وخلال وجودها في اقليم الطرف المتعاقد الأول .

٢- ان قوانين وأنظمة احد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الركاب ، لطم الطائرة او الشحن من اقليمه بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجره ، الجوازات ، الجمارك والحجز الصحفي ، يجب مراعاتها مباشرة او ليلية عن هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة او الشحن من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول الى ، الخروج من او المكوث في اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السادسة

الاعتراف بالشهادات والرخص

لاغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها فإن شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلين ، والاجازات المصادرة او المعتبره ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول ، يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر .

يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه ، في رفض الاعتراف بشهادات الأهلين والاجازات الممنوحة لرحاياه او المعتبره ملزمة لدوله اخرى ، وذلك لاغراض الطيران فوق اقليمه .

هكذا من النص

المادة المسماة أمن الطيران

- ١- تمسبا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن للتراماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التخلل غير المشروع تشكل جزءا مكملا لهذه الاتفاقية .
- ٢- على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما وللتراماتهما بمقتضى القانون الدولي ان يتصرفا بشكل خاص وفقا لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي تتركب على متن الطائرات الموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٣ ، واتفاقية لمنع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية لمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونترال بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٧١ ، واية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .
- ٣- على الطرفين المتعاقدين ان يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية الى كل منهما لمنع الفعل الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، او اية أعمال أخرى غير مشروعة والتي تتركب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع اي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .
- ٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لأحكام أمن الطيران الموضوعه من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحدده في مسودة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولية بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما التزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأصلهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما ، بأن يعملوا وفقا لأحكام أمن الطيران المدني المشار اليها .
- ٥- يوافق كل طرف متعاقد على انه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار اليها في الفقرة (٤) اعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول الى أو المغادرة من أو خلال المجرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد . وعلى كل طرف متعاقد ان يتأكد من تطبيق القانون للفعال للأجراءات الكافية داخل اقليمه لحماية الطائرات وان يفتش المسافرين والطاقم والأمتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .
- ٦- على كل طرف متعاقد ان ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ اجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

- ٧- على كل طرف متعاقد ان ينظر ايضا بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات ادارية متبادله تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للأجراءات الأمنية المتوفرة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر وللخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة الى اقليم للطرف المتعاقد الأول .
- ٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأعمال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة التي تستهدف الأسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .
- ٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد اسما مقبولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد اخل بالحكم هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات لورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثامنة الاعفاء من الرسوم والضرائب

- ١- بناءا" على مبدأ المعاملة بالمثل ، يجب ان يعفي كل طرف متعاقد مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، الى أقصى حد تسمح به القوانين الوطنية المطبقة لديها من قيود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفريغ واية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ، المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتد، مخزونات الطائرات (يشمل المشروبات ، التبغ واية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محدده) واية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه لذلك الطرف المتعاقد الآخر والتي تستثمر الخدمات المتفق عليها ، بالإضافة الى كرويات تذكر السفر ، بوالص الشحن ، واية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة واية مواد دعائية توزع مجلدا" من قبل تلك المؤسسة المعينه أو المؤسسات .
- ٢- تشمل الاعفاءات الواردة ضمن هذه المادة العناصر التي تتضمنها الفقرة (١/٢) من هذه المادة .
- ٣- المواد التي تدخل الى اقليم أي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو من يربط عنها والتي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عند الوصول الى أو المغادرة من اقليم الطرف المتعاقد الآخر ،

هكذا من النص

ب- المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمعدة للاستعمال أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء تم استعمال أو استهلاك هذه المواد كلياً أو جزئياً داخل إقليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الاغفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٣- المعدات المعتادة والمستعملة لأغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل أي طرف متعاقد يمكن أن تفرغ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لتلك الاقليم .

في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت اشراف تلك السلطات إلى أن يعاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

المادة التاسعة

أجور المطارات

يجوز لكل طرف متعاقد أن يفرض أو يسمح بفرض أجور معقولة وعادلة مقابل استعمال المطارات العامة وغيرها من التسهيلات الخاصة لسيطرته بشرط ألا تكون هذه الأجور أعلى من الأجور المفروضة على جميع الطائرات الأخرى العاملة في خدمات دولية مماثلة .

المادة العاشرة

التعرفات

١- التعرفات المستوفاه من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، للربح المعقول وخصائص الرحلة ومزايا الخدمة .

٢- التعرفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها إن لمكن من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينه التابعة للطرفين المتعاقدين بعد التباحث مع حكومتهما المضيفتين والتشاور مع مؤسسات النقل الجوي الأخرى إن كان ذلك ملائماً ، ومع ذلك إذا لم تبدي سلطات الطيران لأي من الطرفين المتعاقدين اعتراضها على التعرفات المقترحة خلال فترة ثلاثون (٣٠) يوماً من تاريخ التقديم تعتبر هذه التعرفات مصالحةً عليها .

٣- تبقى التعرفات الموضوعه وفقاً لأحكام هذه المادة نافذة المفعول إلى أن يتم وضع تعرفات جديدة ، وبإلزام من ذلك لا يجوز تمديد تطبيق التعرفات لأكثر من اثني عشر (١٢) شهراً بعد تاريخ انتهائها .

- ٤- إذا لم يتفق على التعرفات وفقاً للفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، أو إذا قدم اشعار الاعتراض خلال الفترة المبينة وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فعلى سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين تحديد التعرفات بالاتفاق فيما بينهما .
- ٥- إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي لكلا الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على أي تعرفه مقدمه إليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لشروط المادة (١٥) من هذه الاتفاقية .
- ٦- استناداً لنصوص الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعرفه أن تدخل إلى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد .

المادة الحادية عشرة

تحويل فائض الإيرادات

- ١- يحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بحرية بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكيل وفقاً للأجراءات المطبقة في كلا الطرفين المتعاقدين ، وذلك بغسله المحلي أو بأي عمله حره قابله للتصرف على مبداه المعاملة بالمثل لكلا الناقلين المعينين .
- ٢- تتمتع مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل الطرفين المتعاقدين بحرية تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من الاقليم الذي تم فيه البيع إلى موطنها الأصلي ، ويتضمن مثل هذا الصافي من التحويل إيرادات المبيعات ، التي تمت مباشرة أو عن طريق وكيل خدمات النقل الجوي ، والفائدة التجارية المستحقة على مثل هذه الإيرادات أثناء ايداعها بقصد التحويل .
- ٣- الإيرادات والأرباح المحصلة من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لأي طرف متعاقد في الإقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنقل الركاب ، البضائع والبريد ، يجب أن تنسب من جميع الرسوم ، الفرائض والضرائب .

المادة الثانية عشرة

الموافقة على جداول المواعيد

على مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل كل طرف متعاقد أن تقدم جداول مواعيد رحلاتها إلى سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين (٣٠) يوماً قبل تقديم الخدمات على الطرق المحدده ، وذلك الموافقة عليها .

ويطبق هذا أيضاً على التغييرات اللاحقة ، ويجوز تعديل هذه المدة من وقت لآخر بواسطة هذه السلطات .

المادة الثالثة عشرة
المشاورات والتعديلات

- ١- تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظتها .
- ٢- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي بند من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورة مع الطرف المتعاقد الآخر . يمكن لهذه المشاورات (والتي يمكن أن يتم التمهيد لها بمحادثات بين سلطات الطيران) أن تبده خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تحديد هذه الفترة . التعديلات المتفق عليها يجب أن تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقا للأجراءات الدستورية اللازمة لديه وتدخل إلى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل للمذكرات الدبلوماسية التي تبين تلك الموافقة .
- ٣- إذا كانت التعديلات تتعلق بالملحق فقط ، فإن المشاورات المباشرة يجب أن تتم بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين ، وعندما تتفق السلطات على ملحق جديد ، فإن التعديلات المتفق عليها تصبح نافذة من اليوم الذي تم الاتفاق عليه من قبل سلطات الطيران المدني .

المادة الرابعة عشرة
المعاهدات الجماعية

في حالة عقد أية معاهدة جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح الطرفان المتعاقدان مرتبطين بها . فيجب أن تعدل هذه الاتفاقية لتتطابق أحكام تلك المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة
فض الخلافات

- ١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الأمر محاولة لفض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢- إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة ، وإذا لم يتفقا على ذلك فيمكن إحالة الخلاف إلى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بناء على طلب أي طرف متعاقد . يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنى ، يقوم كل طرف متعاقد بترشيح محكم خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إشعارا من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) يوما أخرى .
- وإذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلبه الحاجة .
- في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتقليد مهامه كرئيس للهيئة التحكيم .
- ٣- يجب على الطرفين المتعاقدين الامتنثال لأي قرار يصدر طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهل مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف الأخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .
- ٥- في حالة عدم تمكن أي من الطرفين المتعاقدين أو عدم تمكن مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في الامتنثال إلى القرار الصادر طبقا لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات منوطة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الآخر عارضا أو لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد .

هكذا من النص

المادة السادسة عشرة
الأحكام

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الأحصائية التي تطلبها وبصوره معقولة لفرض إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينه التابعة للطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة عشرة
إنهاء الاتفاقية

- ١- يجب أن يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .
 - ٢- بحق لأي طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بإنهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الأخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر بحكم المنتهية بعد مرور (١٢) شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للأخطار إلا إذا سحب هذا الأخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة .
- وفي حالة عدم الأقرار باستلام ذلك الأخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٤) يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للأخطار .

المادة الثامنة عشرة
تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها ، بما في ذلك تبادل المذكرات لدى منظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو) من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة عشرة
الدخول إلى حيز التنفيذ

- ١- تطبق هذه الاتفاقية وملاحقتها بصورة مؤقته من تاريخ التوقيع عليها .
 - ٢- تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد أنه قد تمت الموافقة عليها طبقا للأجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين .
- حرر في عمان هذا اليوم ٨ من شهر أيار عام ٢٠٠٠ م بنسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
عن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المهندس عيسى أيوب
وزير النقل

أحمد ولد سيد أحمد
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

هــكـا من النسخ

ملحق الطرق الجوية

الجزء الأول

١- الطرق التي تستخدمها مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل المملكة الاردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين :-

نقاط مغادره نقاط في الاردن	نقاط توسط تحدد فيما بعد	نقاط المقصد نقاط في الجمهورية الاسلاميه الموريتانيه	نقاط مآ وراء تحدد فيما بعد
-------------------------------	----------------------------	---	-------------------------------

الجزء الثاني

١- الطرق التي تستخدمها مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل الجمهورية الاسلاميه الموريتانيه في كلا الاتجاهين :-

نقاط مغادره نقاط في الجمهورية الاسلاميه الموريتانيه	نقاط توسط تحدد فيما بعد	نقاط المقصد نقاط في الاردن	نقاط مآ وراء تحدد فيما بعد
---	----------------------------	-------------------------------	-------------------------------

ملاحظات :-

١- بحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي في اي من الطرفين المتعاقدين حذف اي من النقاط الواردة اعلاه على اي من او جميع رحلاتها ، شريطة ان تبدأ الخدمات المتفق عليها على هذا الخط وتنتهي في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٢- ممارسة حريات النقل الجوي الخامسة من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه يجب ان تخضع لاتفاق بين سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقدين .

اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لتنظيم النقل الجوي المنظم بين اقليميهما والى ما وراءهما

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٢٢) تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثانية للنقل الجوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالشكل التالي :-

* * * * *

بما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اعضاؤا في المنظمة الدولية للطيران المدني فانهما يؤكدان ايمانهمما في تقدم الطيران المدني الدولي بتسكهما باحكام معاهدة شيكاغو للطيران المدني الدولي الموقعة في ٧ ديسمبر 1944

ورغبة منهما في ابرام اتفاق يفرض تنظيم النقل الجوي المنظم بين اقليميهما وفيما وراءهما ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الاولى : مالم يقتضى سياق النص خلاف ذلك فيما يتعلق بهذا الاتفاق +

(١) تعني عبارة المعاهدة معاهدة الطيران الدولي الموقعة في شيكاغو وملاحقها .

(٢) تعني اقليم المناطق البرية والمياه الاقليمية الملاصقة لها التي تمارس الدولة المعنية سيادتها عليها .

(٣) ان سلطات الطيران تعني " فيما يخص حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزارة النقل - مديرية الطيران المدني .

فيما يخص حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - وزارة الدولة المكلفة بالنقل - مديرية الطيران المدني . وفي كلتا الحالتين اي شخص آخر او هيئة يعهد اليها القيام بالهام التي تمارسها السلطات المذكورة .

هكذا من النص

(4) ان عبارة "المؤسسة المعنية تشير الى مؤسسة النقل الجوي التي يكون احد الطرفين المتعاقدين قد عينها كتابيا طبقا للبند السابع عشر لتكون المؤسسة او المؤسسات المسموح لها باستغلال الخدمات الجوية في نطاق هذا الاتفاق .

(5) تعني عبارة "خدمة جوية" و"خدمة جوية دولية" وهبوط لا فراغ غير تجارية عند تطبيق هذا الاتفاق تفسر كلها بالمعاني المحددة لها في المادة السادسة والتسعين من معاهدة شيكاغو لسنة ١٩٤٤م بما في ذلك تعديلاتها التي أصبحت نافذة بالنسبة للطرفين المتعاقدين .

(6) ان عبارة "تجهيزات الطائرة ومواد التغذية لطاقم الطائرة وركابها وقطع الغيار" تطابق المعنى الوارد في الملحق التاسع من المعاهدة .

المادة الثانية : يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق الموضحة في هذا الاتفاق وملحقه بقصد اقامة الخدمات الجوية المنصوص عليها في الملحق المرفق والذي يعتبر جزءا من الاتفاق وأي اشارة الى الاتفاق تشمل الاشارة الى الملحق .

المادة الثالثة : سعيا وراء تجنب كل تمييز وتحقيق مساواة كاملة في المعاملة ، اتفق الطرفان المتعاقدان على مايلي :

(1) يعني من التعرف الجرمي الوقود ومواد التشحيم وقطع الغيار ومعدات الطائرات وقطع تبدلها ومستودعات الطائرات التي يجري ادخالها الى او اخذها من اقليم احد الطرفين المتعاقدين بواسطة او نيابة عن مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر والتي يكون الغرض الوحيد منها استعمالها من قبل طائرات تحت الاشراف الجرمي الى حين الحاجة لاستعمالها او اعادة تصديرها وذلك ضمن الشروط المحددة في الانظمة الجرمية للطرف المتعاقد الاخر .

(2) تعفى من الرسوم الجرمية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر الطائرات التابعة لمؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل احدهما الطرفين المتعاقدين التي تعمل في الخدمات المتفق عليها ، وكذلك الوقود ومواد التشحيم وقطع الغيار ومعدات الطائرات المعتادة والمؤمن التي تكون بداخل الطائرات (بما فيها المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .) وتعفى كذلك من الرسوم والفراغ الاخرى حتى اذا كانت تلك المواد تستعمل في الرحلات التي تعبر فوق ذلك الاقليم .

(3) كذلك تعفى من نفس الرسوم والضرائب ونفس الشروط باستثناء العائدات والرسوم الخاصة بالخدمات المقدمة ، قطع التبدل المستوردة الى احد الطرفين المتعاقدين لصيانة او تصليح الطائرة او الطائرات المستعملة في النقل الجوي من قبل مؤسسة النقل الجوي التي يعينها الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الرابعة : يحق لكل مؤسسة طيران او مؤسسات يعينها احد الطرفين المتعاقدين الاحتفاظ بمستخدميها الفنيين والاداريين اللذين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر التي تريد ان يكون لها تمثيلها الخاص فيها وذلك في نطاق الخدمات الجوية المتفق عليها في ملحق هذا الاتفاق شريطة احترام القوانين والاجراءات التنظيمية المتبعة لدى الطرف المتعاقد الاخر . واذا عدلت احدي المؤسسات المعنية عن انشاء فرع خاص لها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، فانها ستكفل قدر المستطاع استخدامي اشدى الشركات المصدق عليها من سلطات الطيران الحائزة على جنسية هذا الطرف الاخير المتعاقد .

المادة الخامسة : تعتبر شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الكفاءة والرخصة الصادرة او الموضوعة عليها بالاعتماد من قبل احد الطرفين المتعاقدين والتي لا تزال سارية المفعول معتمدة من قبل الطرف المتعاقد الاخر فيما يتعلق بتشغيل الطرق والخدمات المحددة في الملحق . الا ان كلا من الطرفين المتعاقدين يحتفظ بحقه بعدم السماح للتخليق فوق اقليمه بشهادات الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياه من قبل الطرف المتعاقد الاخر اذا لم تكن هذه الشهادات والرخص مطابقة للمستوى المحدد لها من قبل منظمة الطيران المدني الدولية .

المادة السادسة :

(1) تطبق القوانين والأنظمة الخاصة باحد الطرفين المتعاقدين فيما يخص بدخول أو اقامة أو خروج الطائرات الى ومن اقليمه ، التي تقوم بتأمين خدمات جوية دولية أو طيران تلك الطائرات داخل اقليمه ، على مئة مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر

(2) تطبق القوانين والأنظمة الخاصة باحد الطرفين المتعاقدين فيما يخص بدخول و مرور و اقامة و خروج الركاب و الملاحين و البريد و البضائع بالنسبة لاقليمه مثل القوانين والأنظمة الخاصة بالاجراءات المطلقة بالنسبة للجوازات الهجرة الجمارك و الحجر الصحي و التحويل ————— الخارجي و العملة الصعبة على الركاب و الملاحين و البريد و البضائع الذين تقوم بنقلهم طائرات مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر عندما يكونوا داخل الاقليم المذكور.

المادة السابعة : يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق رفض قبول احدى مؤسسات الطيران وحق حجب أو نقض تصريح التشغيل أو فرض الشروط المطلقة اذا لم يقتنع بأن جزءاً هاماً من ملكية تلك المؤسسة أو ادارتها الفعلية في يد ذلك الطرف الاخر أو في يد رعاياه أو في حالة عدم احترام المؤسسة أو المؤسسات القوانين والأنظمة الطرف المتعاقد الاخر أو في حالة اخفاقها في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على انه لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ هذا الاجراء الا بعد التشاور المشار اليه في المادة الثامنة الا اذا كان هذا الوقت الفوري ضروريا لتفادي مخالفات جديدة للأنظمة والقوانين المعمول بها .

المادة الثامنة :

(1) تجري سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين فيما بينهما مشاورات من وقت الى آخر تشبهاً من روح التعاون لضمان تطبيق المبادئ المنصوص عليها في هذا الاتفاق وتحقيق اهدافه بشكل مرض.

(2) اذا اعتبر أي من الطرفين انه من المرغوب فيه تعديل شروط هذا الاتفاق فإنه يمكن له طلب الدخول في مشاورات بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين على ان تبدأ مثل هذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب ، فاذا اتفقت سلطات الطيران المذكورة آنفاً على تعديل هذا الاتفاق فإن تلك التعديلات تصبح سارية المفعول بعد تأييدها بتبادل مذكرات دبلوماسية .

المادة التاسعة :

(1) اذا نشأ خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق فعليهما أولاً محاولة نفض هذا الخلاف بطريق المفاوضات المباشرة . فاذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى اتفاق امكن لهما احالة الخلاف على هيئة تحكيم .

(2) - تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء يعين كل طرف حكماً منه وهذين الحكيمين يتفقان على تعيين مواطن من بلد آخر يكون رئيساً لهيئة التحكيم واذا لم يتم تعيين الحكم خلال شهرين اعتباراً من يوم طلب أحد الطرفين تسوية الخلاف أو لم يحصل الاتفاق على رئيس الهيئة خلال شهر بعد تعيينها لتلك من الطرفين ان يطلب من المنظمة الدولية للطيران المدني ان تقوم بالتعيينات اللازمة .

(3) - اذا لم تتوصل هيئة التحكيم الى حل الخلافات بصورة مجدية فإنه يلجأ الى أغلبية الأصوات .

(4) - يتعمد الطرفان باحترام الاجراءات الموقفة التي يمكن ان تصدر عن هيئة التحكيم وكذلك قرار هذه الهيئة ان هذا القرار يعتبر نهائياً .

(5) - اذا لم ينفذ أحد الطرفين الحكم الصادر عن هيئة التحكيم فإن الطرف الاخر يمكن ان يحدد أو يلغى الحقوق التي منحها بالتفصي هذه الاتفاقية .

(6) - يتحمل كل طرف نفقات تعاقد تكاليف مثله في الهيئة والمصاريف التكاليف الاخرى المترتبة عن التحكيم .

المادة العاشرة .

يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت ان يشعر الطرف المتعاقد الآخر كتابة عن رغبته في انهاء هذا الاتفاق مع ابلاغ محتويات ذلك في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني .

وفى مثل هذه الحالة ينتهي الاتفاق بعد اثني عشر شهرا من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للاشعار الا اذا تم سحب الاشعار بالغاء الاتفاق قبل انتهاء هذه الفترة وفي حالة عدم تأييد استلام الاشعار من قبل الطرف المتعاقد الآخر فان الاشعار يعتبر قد تم استلامه بعد خمسة عشر يوما من تاريخ الاستلام من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة الحادية عشرة.

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر حرية تحمل ايراداته الصافية التي يحصلها مقابل نقل الركاب والامتعة والبريد والبضائع وذلك بالسعر الرسمي للتحمل وفقا للقوانين والانظمة السارية المعمول لدى كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية عشرة.

تسجل هذه الاتفاقية وأي تعديل يطرأ عليها لدى
منظمة الطيران المدني الدولية .

المادة الثالثة عشرة.

إذا أبرمت اتفاقية متعددة الأطراف بشأن النقل الجوي الدولي المنتظم وأصبحت سارية المفعول بالنسبة لكل من الطرفين المتعاقدين بمعدل هذا الاتفاق بما يتناسب وأحكام المذكرة .

العادة الرابعة عشرة.

تتمتع مؤسسة أو مؤسسات كل من الطرفين المتعاقدين حق استغلال الخدمات الجوية المنطوقين عليهما في جدول الطرق البين نفسي اللحس ، وشار إلى هذه الخدمات في كل ما يتأتى بعبارة الخدمات الجوية المنطوق عليهما .

المادة الخامسة عشرة عشرة .

(١) - يمكن استغلال الخدمات الجوية المتفق عليها مباشرة بعد إبرام الاتفاقية وفي تاريخ لاحق حسب رغبة الطرف المتعاقد الذي منحته له هذه الحقوق شريطة أن يمين هذا الطرف مؤسسة أو مؤسسات الطيران المكلفة باستغلال الخطوط المخططة المبيّنة في الملحق .

(2) - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين ان يعين كتابه للطرف المتعاقد الاخر مؤسسة او اكثر من مؤسسات الطيران لغرض تشغيل الخدمات الجوية المنتظمة بموجب هذا الاتفاق على الطرق المحددة في القسم المختص من الجدول الملحق بهذا الاتفاق . . وعندما يتسلم الطرف الاخر الاشعار بتعيين احدي المؤسسات فان عليه بموجب احكام هذا الاتفاق منح تلك المؤسسة بدون ابطاء تصريح التشغيل مسبقاً مراعاة مقتضيات الفقرة الاولى من المادة التاسعة عشر .

(3) - وقيل التصريح لمؤسسة الطيران بهذه الخدمات الجوية المتطلب طيها والمشار إليها في الفقرة السابقة بأنه يمكن ان يطلب منها اقتناع سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر بأنه تتوفر لديه الكفاة المتشعبة طبقا للقوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل هذه السلطات فيها يتعلق بتشغيل الخدمات الجوية الدولية .

المادة السادسة عشرة.

(1) - موافق كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يعامل مؤسسة أو مؤسسات الطيران التابعة له معاملة أفضل من معاملة مؤسسة أو مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

هكذا من الأصيل

(2) - ان مؤسسة الطيران المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين يجب ان تراعى في تشغيل الخدمات المتفق عليها مصالح المؤسسة أو المؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر بحيث لا يؤثر ذلك على الخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة على نفس الطريق بأكمله أو جزء منه .

المادة السابعة عشرة .

وفقا لهذه الاتفاقية فان مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل احد الطرفين تتشجع في اقليم الطرف المتعاقد الاخر بحسب اخذ وانزال حركة دولية من الركاب والبريد والبضائع في النقاط المحددة في الملحق وطبقا لمقتضياتها .

المادة الثامنة عشرة .

(1) - ان استغلال الخدمات الجوية المتفق عليها بين اقليم الطرفين المتعاقدين وفقا للملحق يشكل بالنسبة للبلد من حق اساسيا ورئيسيا .

(2) - الحمولة التي توفرها مؤسسة الطيران المعنية يجب ان تتناسب مع احتياجات النقل الجوي حاليا والمنتظر بشكل معقول بنسبة استعمال معقول .

(3) - ان المؤسسة المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين يمكنها ان تلبي حاجة النقل بين اقليم دول أخرى يشملها الجدول المتفق عليه واقليم الطرف الاخر وذلك في نطاق الحمولة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولا يتم هذا الاجراء الا اذا كانت هذه الحاجيات غير محققة بواسطة خدمات محلية أو اقليمية .

(4) - يمكن استغلال حمولة اضافية الى الحمولة المشار اليها في الفقرة الأولى وذلك اذا كانت حاجيات النقل بين البلدين التي يشملها الجدول تستوجب ذلك بعد الاتفاق المسبق بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة عشرة .

(1) - على مؤسسات النقل الجوي المعنية ان تبليغ سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين بالمعلومات التي تخص مواعيد الرحلات وطرز الطائرات التي تستخدمها وذلك قبل ثلاثين يوما من المباشرة باستثمار خدماتها . ويجوز اجراء اية تعديلات

على المعلومات المشار اليها فعلى المؤسسة المعنية تبليغ ذلك الى السلطات المذكورة .

(2) - على سلطات الطيران لدى أي من الطرفين المتعاقدين ان تزود عند الطلب سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر بالاحصاءات الدورية أو البيانات الاحصائية التي قد تحتاج اليها بصورة معقولة لغرض مراجعة الحمولة التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاول ويجب ان تشمل هذه الاحصاءات على كافة البيانات المطلوبة للتوضيح حجم الحركة المنقولة .

المادة العشرون .

(1) - ان فئات الاجور التي تتألفها مؤسسة الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين مقابل النقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الاخر يجب ان تحدد على مستويات معقولة مع النظر بعين الاعتبار الى جميع العوامل المتعلقة بذلك التي تشمل تكاليف التشغيل والربح المعقول وفئات الاجور التي تتألفها مؤسسات الطيران الاخرى على نفس الطريق .

(2) - يتفق على فئات الاجور المشار اليها في الفقرة (1) من هذه المادة اذا امكن بين مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بالتشاور مع مؤسسات الطيران الاخرى التي تعمل على الطريق الجوي كله أو جزء منه ومثل هذا الاتفاق يمكن الوصول اليه اذا امكن من طريق الجهار الخاص بتحديد الاجور في احدى المنظمات أو الهيئات الدولية المعنية لهذا الغرض والمعترف بها من الطرفين المتعاقدين .

(3) - تقدم فئات الاجور التي يتم الاتفاق عليها بهذا الشكل لسلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين لاعتدادها قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ بدء العمل بها ونفي بعض الحالات الخاصة يمكن تخفيض الفترة الزمنية بناء على اتفاق سلطات الطيران على ذلك .

(4) - اذا لم تصل مؤسسات الطيران المعنية على اتفاق على فئات الاجور او اذا لم يمكن الوصول الى تحديد الاجور بموجب شروط الفقرة (2) من هذه المادة لسبب آخر او اذا قام احد الطرفين المتعاقدين بأشعار الطرف المتعاقد الآخر خلال الخمسة عشر يوما الاولى من فترة الثلاثين يوما المشار اليها في الفقرة (3) من هذه المادة بعدم اقتناعه بفئات الاجور التي تم الاتفاق عليها بموجب شروط الفقرة (2) من هذه المادة فان سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين تعمل على تحديد الاجور بالاتفاق فيما بينهما .

(5) - اذا لم تستطع سلطات الطيران الوصول على اتفاق لاعتداد اي من فئات الاجور المقدمة اليها بموجب الفقرة (2) من هذه المادة او تحديد اي فئات اجور بموجب الفقرة (4) فان الخلاف يفصل فيه حينئذ بموجب شروط المادة التاسعة من هذا الاتفاق .

(6) - بموجب شروط الفقرة (3) من هذه المادة لا تصبح أية اجور سارية المفعول اذا لم يجرى اعتدادها من سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين .


(7) - فئات الاجور التي تحدد بموجب شروط هذه المادة تفصل سارية المفعول الى ان يتم تحديد فئات اجور بموجب شروط هذه المادة .

المادة الحادية والعشرون .

يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه ويصبح نافذ المفعول في اليوم الذي يجرى فيه تبادل الاشعار بأمرامه بتبادل المذكرات الدبلوماسية التي تثبت بأن الاتفاقية قد صدق

عليها وفقا للمتطلبات الدستورية المتبعة لدى كل من الطرفين المتعاقدين . وبناء عليه ، فان المفوضين الموقعين ادناه ، استنادا الى تفويض حكومتهم لهما قد وقعا هذا الاتفاق باللغة العربية في نسختين وعلى هذا جرى الختم .

حرر في الثالث عشر في الجزائر من شهر تشرين ثاني سنة ألف وتسعمائة ولمانون



عن حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية



من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

هــكـا من النسخ

الملحق

أولاً : جدول الطرق الجوية :

١- الطرق الجزائرية :

٩- الطريق الاول :

نقاط في الجزائر	نقاط متوسطة	نقاط في الاردن	نقاط فيما وراء الاردن
الجزائر	نقاط متوسطة	مان	نقطة فيما وراء

ب- الطريق الثاني :

الجزائر - مان - نقاط فيما وراء مان - تكون هذه النقاط واقعة خارج نطاق العالم العربي .

٢- الطرق الاردنية :

٩- الطريق الاول :

نقاط في الاردن	نقاط متوسطة	نقاط في الجزائر	نقاط فيما وراء الجزائر
مان	القاهرة بني غازي أو طرابلس تونس	الجزائر	الدار البيضاء

ب- الطريق الثاني :

مان - الجزائر - نقاط في أمريكا اللاتينية (ريودي جانيرو ساو باولو مونتيفيديو
بوينس آيرس) .

ثانياً : مقتضيات خاصة باستغلال الطرق الجوية المذكورة أعلاه .

١- تتمتع المؤسسة المعنية من قبل حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بكافة حقوق النقل بما في ذلك حق ممارسة الحرية الخامسة في النقاط المتوسطة والنقاط فيما وراء مان شريطة أن تقع هذه النقاط في نطاق العالم العربي .

(٢) - تحدد النقاط المتوسطة والنقاط فيما وراء مان التي سيتم استغلالها من طرف المؤسسة المعنية من قبل الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في وقت لاحق وذلك بموجب اتفاق بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين .

(٣) - فيما يخص الطريق الثاني من جدول الطرق الجزائرية ، فان المؤسسة المعنية من قبل حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تتمتع بحقوق الحرية الخامسة بين مان والنقاط الواقعة خارج نطاق العالم العربي على أن يعاد النظر في هذه الحريات عند بدء المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باستغلال هذه النقاط والتي يتم تحديدها في الطريق الثاني من جدول الطرق الجزائرية في الوقت المناسب وذلك بموجب اتفاق بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين .

(٤) - تتمتع المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بكافة حقوق النقل بما في ذلك حق ممارسة الحرية الخامسة بين القاهرة - بن غازي أو طرابلس تونس - الدار البيضاء والعكس .

(٥) - فيما يخص الطريق الثاني من جدول الطرق الاردنية ، فان المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تتمتع بحقوق الحرية الخامسة بين الجزائر والنقاط الواقعة في أمريكا اللاتينية والمحددة آنفاً على أن يعاد النظر في هذه الحريات عند بدء المؤسسة المعنية من قبل حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باستغلال هذه النقاط والمحددة في جدول الطرق الاردنية .

5) فيما يخص الطريق الثاني من جدول الطرق الجزائرية، فإن المؤسسة المعنية من قبل حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تتمتع بحقوق الحرية الخامسة بين عمان والنقاط الواقعة خارج نطاق العالم العربي على أن يعاد النظر في هذه الحريات عند بدء المؤسسة المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستغلال هذه النقاط والتي يتم تحديدها في الطريق الثاني من جدول الطرق الجزائرية في الوقت المناسب وذلك بموجب اتفاق بين سلطات الطيران المدني لكل من الطرفين المتعاقدين.

المادة ١ :

يمكن تعديل ملحق هذا الاتفاق وذلك بموجب اتفاق بين سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين وبدء العمل بما يتفق عليه من تعديلات اعتباراً من اليوم الذي تحدده تلك السلطات حسب اتفاقهما على أن يثبت ذلك بتبادل مذكرات بالطرق الدبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين .

اتفاقية النقل الجوي بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة كندا

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٣١٧) تاريخ ١٧/٨/١٩٨٨ المتضمن الموافقة على اتفاقية تنظيم النقل الجوي المنوي عقدها بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا بشكلها التالي :-

* * * * *

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة كندا ، المشار اليهما بالاطراف المتعاقدة •
ولكونهما أعضاء في معاهدة شيكاغو للطيران المدني الموقعة في
اليوم السابع شهر كانون أول ١٩٤٤ ،
ورغبة منهما في عقد اتفاقية في النقل الجوي مكملة للمعاهدة
المذكورة فقد اتفقا على ما يلي:

هكذا من النص

المادة الأولى
(التعاريف)

- لغرض هذه الاتفاقية ، وما لم يخالف المعبين:
- (أ) " تعني سلطات الطيران " فيما يخص المملكة الأردنية الهاشمية ، سلطة الطيران المدني ، وزارة النقل والاتصالات ، وفيما يخص حكومة كندا ، وزير النقل ووكالة النقل الوطنية ، وفي كلا الحالتين ، أية سلطة أخرى أو شخص يلوّض بالقيام بممارسة أعمال السلطات المذكورة آنفاً .
- (ب) " الخدمات المتعلق عليها " تعني الخدمات الجوية المنتظمة على الطريق المحددة في ملحق هذه الاتفاقية لنقل الركاب ، الشحن والبريد بشكل متصل أو بشكل مجزوء .
- (ج) " الاتفاقية " تعني هذه الاتفاقية ، الملحق العرفي بها ، وأية تعديلات على الاتفاقية أو على الملحق .
- (د) " المعاهدة " تعني معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الأول عام ١٩٤٤ ، وتشتمل أي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة وأي تعديل على الملاحق أو المعاهدة بموجب المواد ٩٠ و ٩٤ ، طالما أن هذه الملاحق والتعديلات مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .
- (هـ) " المؤسسة المعنية " تعني شركة الطيران المعنية والمخولة طبقاً للمواد ٤ و ٥ من هذه الاتفاقية .
- (و) " التعريف " تعني الاسعار المدفوعة في نقل الركاب ، العفش والشحن والشروط التي طبقت عليها الاسعار ، متضمنة الاسعار وشروط الخدمات الاخرى والتي انجزت من قبل الناقل والمتعلقة بالنقل الجوي ، باستثناء الاجور والشروط الخاصة بنقل البريد .
- (ز) " الاقليم " ، " الخدمة الجوية " ، " الخدمة الجوية الدولية " مؤسسة الطيران " ، " التوقف لأغراض غير تجارية " على التوالي المعاني المحددة لها في المواد ٢ ، ٩٦ من المعاهدة .

المادة الثانية
(منح الحقوق)

- ١ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق التالية لممارسة خدمات جوية دولية من مؤسسة أو مؤسسات طيران معينة من قبل ذلك الطرف المتعاقد الآخر:
- أ - الطيران بدون هبوط عبر اقليمها
- ب - التوقف في اقليمها لأغراض غير تجارية ، باستثناء ما ينص على خلافه في الملحق .
- ج - الهبوط في اقليمها لغرض التحميل والتفريغ في حالة استخدام الطريق المحددة في الملحق ، حركة نقل الركاب الدولي ، الشحن والبريد بشكل كامل أو متفرق .
- ٢ - لمؤسسات الطيران في كل طرف متعاقد أن تتمتع بالإضافة لما تتمتع به المؤسسات المعنية في المادة (١) من هذه الاتفاقية بممارسة الحقوق المحددة في الفقرة (١) أو ب من هذه المادة .
- ٣ - ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسة الطيران التابعة لاحد الاطراف المتعاقدة الامتياز في أن يحمل في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ركاب بخاضع وبريد مقابل أجر أو بطريق الاجار الى نقطة أخرى في أراضي ذلك الطرف المتعاقد .

المادة الثالثة
(تفسير نوع الطائرات)

- يمكن لمؤسسة الطيران المعنية التابعة لاحد الاطراف المتعاقدة أن تفسير نوع الطائرة لسي أية نقطة على جدول الطرق المحددة وذلك ضمن الشروط التالية:
- ١ - أن يكون ذلك مبرراً بسبب اقتصاد التشغيل
- ٢ - أن لا تزيد سعة الطائرة المستخدمة على الجزء الاطول مسافة من الرحلة على الاقليم الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة الطيران عن سعة الطائرة المستخدمة على الجزء الاقصر من الرحلة .
- ٣ - أن يتم تفسير الطائرة ذات السعة الاقل بالارتباط مع الطائرة ذات السعة الاكبر وأن يكون ذلك وفقاً لبرنامج محدد لهذه الغاية على أن تحمل الطائرة الأرباعي المسيرة الى نقطة التفسير بغية نقل الحمولة المنقولة من أو تلك الحمولة السعي سيتم تحويلها للطائرة ذات السعة الاكبر وأن تحدد تلك السعة بناء على الهدف الاساسي لهذا التفسير .
- ٤ - أن يكون حجم حركة النقل العابرة كافياً .

- ٥ - أن لاتعرض مؤسسة الطيران للجمهور بالاعلانات أو بأية وسيلة أخرى أنها
تؤمن رحله تنطلق من النقطة التي يتم فيها التغيير ما لم ينص الملحق على
خلاف ذلك.
- ٦ - أن يتبادل أية رحله عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر قيام رحله واحدة فقط
من ذلك الاقليم ما لم تسمح سلطات الطيران المختصة التابعة للطرف المتعاقد
الاخر بأن تقوم مؤسسة الطيران بالقيام بأكثر من رحله واحدة. و
- ٧ - أن تخضع جميع الاجراءات المتعلقة بتغيير الطائرات لاحكام المادة الحادية
عشر من الاتفاقية الحالية.

المادة الرابعة

(تعيين مؤسسات الطيران)

لكل طرف متعاقد الحق في أن يعين بموجب مذكره دبلوماسيه مؤسسه
أو مؤسسات طيران لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحدده
لهذا الطرف المتعاقد وأن يستبدل بتعيين مؤسسه طيران أخرى لتلك المؤسسه
المعينه سابقا.

المادة الخامسة

(التماريح)

- ١ - في حالة احتلام تبليغ التعيين أو المرافقه على التجهيل امتناسا
للمادة (٤) من هذه الاتفاقية تقوم سلطات الطيران للطرف المتعاقد
الاخر طبقا للأنظمة والقوانين المطبقة لديها بمنح المؤسسه أو المؤسسات
المعينه التماريح اللازمه لتشغيل الخدمات المتفق عليها وبدون تأخير
والتي من أجلها تم تعيين تلك المؤسسه.
- ٢ - يحق لمؤسسة الطيران بعد تسليم ذلك التماريح أن تبدأ في أي وقت
بتشغيل الخدمات المتفق عليها بشكل كلي أو جزئي شريطة أن تراعى الشروط
المطبقة في هذه الاتفاقية وخاصة التعرفه الموضوعه طبقا لشروط المادة
(١٤) من هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

(تحديد وايقات التماريح)

- ١ - يحق لسلطات الطيران في كل طرف متعاقد أن تعلق منح التماريح المنصوص
عليها في المادة (٥) من هذه الاتفاقية المتعلقة بمؤسسة الطيران المعينه
من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، لايقا أو بحسب مثل هذه التماريح أو لغيره
الشروط التاليه بشكل مؤقت أو دائم:-
- أ - في حالة فشل مؤسسه الطيران في التأهيل من قبل سلطات الطيران
لذلك الطرف المتعاقد وفقا للقوانين والأنظمة المطبقة بشكل
طبيعي ومعقول من قبل هذه السلطات وذلك طبقا لشروط المعاهده.
- ب - في حالة فشل مؤسسه الطيران في التقيد بالقوانين والأنظمة لذلك
الطرف المتعاقد الاخر.
- ج - في حالة عدم الاقتناع بأن الملكية الاساسيه مع الرقابه الفعلية
لتلك المؤسسه تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسه أو لرعاياه.
- د - في حالة فشل مؤسسه الطيران في التشغيل وفقا للشروط المنصوص
عليها في هذه الاتفاقية.
- ٢ - ما لم يتطلب الوضع اتخاذ اجراء فوريا لمنع مخالفة القوانين والأنظمة المشار
اليها أعلاه ، فإنه يجب العمل بالحقوق المعينه في الفقرة (١) من هذه المادة فقط
وذلك بعد اجراء مشاورات مع سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الاخر وفقا للمادة
(١٩) من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة

(تطبيق القوانين)

- ١ - أن قوانين ، أنظمتها اجراءات أحد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول
البقاء أو الخروج من اقليم للطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدوليه
أو التشغيل والملاحة لهذه الطائرات يجب الالتزام بها من قبل مؤسسه
أو مؤسسات الطيران المعينه للطرف المتعاقد الاخر عند الدخول إلى
الخروج من ، وخلال وجودها في اقليم ذلك الطرف.
- ٢ - أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول ، التمريح
المرور ، الهجره ، الجوازات ، الجمارك والعجر المحي ، يجب أن
تطبق من قبل المؤسسه أو المؤسسات المعينه من قبل الطرف المتعاقد
الاخر وبواسطة أو نيابة عن طاقم الطائرة ، الركاب ، الشحن والبريد
عند المرور من ، الدخول إلى ، الخروج من أو المكوث في أراضي هذا
الطرف المتعاقد.

المادة الثامنة

(الاعتراف بالشهادات والرخص)

- ١ - شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الكفاءة والرخص المصادره المعتمدة والسارية المفعول من قبل أحد الاطراف المتعاقده ، يجب أن تكون معتمدة من قبل الطرف المتعاقده الآخر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها في الطرق المحدده في الملحق ، شريطة أن تكون هذه الشهادات أو الرخص المصادره أو المعتمدة سارية المفعول استنادا وطبقا للمعايير المعتمدة في المعاهدة.
- لكل طرف متعاقد على أية حال الحق في التحفظ برفض الاعتراف لغرض الطيران فوق اقليمه ، بشهادات الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياه من قبل الطرف المتعاقده الآخر.
- ٢ - اذا كانت الامتيازات أو الشروط لهذه الرخص والشهادات المشار اليها في الفقرة (١) أعلاه ، قد صدرت عن سلطات الطيران في أحد الاطراف المتعاقده لأي شخص أو مؤسسة طيران معينة أو وفقا لطائره تسير الخدمات المتفق عليها على الطرق المحدده في الملحق ، سوف تجوز الاختلاف عن المقاييس الواردة ضمن المعاهدة والذي يسجل لدى منظمة الطيران المدني الدولي ، فأنه يحق لسلطات الطيران في الطرف المتعاقده الآخر أن تطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقده الآخر وذلك طبقا للمادة (١٩) من هذه الاتفاقية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاختصاص بأن هذه العملية مقبولة لديهم.

في حالة الفشل في الوصول الى اتفاقية مرضيه في المسائل المتعلقة بالسلامة الجوية فإن ذلك يعني الحق في تطبيق ماورد في المادة (٦) من هذه الاتفاقية.

المادة التاسعة

(أمن الطيران)

- ١ - تمسبا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، تؤكد الاطراف المتعاقده بأن التزاماتها تجاه بعضها البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع بشكل جزئي مكملا لهذه الاتفاقية.

- ٢ - على الاطراف المتعاقده وبدون تحديد العموميه للحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي وبشكل مستقل للفعل طبقا لمعوص اتفاقية الجرائم والامسسال الاخرى التي تتركب على متن الطائرات والموقعه في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ واتفاقية لمنع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعه في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٠ ، واتفاقية لمنع الاعمال غير المشروعه الموجهه ضد سلامة الطيران المدني والموقعه في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان.
- ٣ - على الاطراف المتعاقده أن تقوم بتزويد بعضها البعض وحسب الطلب بالمساعدة الضرورية لمنع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أية أعمال أخرى غير مشروعه ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات والمساعدات الملاحيه وأي تهديد على أمن الطيران.
- ٤ - يجب على الاطراف المتعاقده العمل وفقا لقواعد أمن الطيران المقرره من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمضمنه في ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولي الموجوده لدى هذه الاطراف ، كما ويجب عليهما التزام مستشعري الطائرات المسجله لديهما والمستشعريين الذين يتخذون من أراضي هذه الاطراف مركزا رئيسيا لعمالهم أو محل إقامة دائمة لهم ، وكذلك مستشعري المطارات في أراضي كل منهما ، بأن يعملوا وفقا لقواعد أمن الطيران المشار اليها.
- ٥ - يوافق كل طرف متعاقد لمستشعري الطائرات على امكانية طلب الاطلاع على نموص أمن الطيران المشار اليها في الفقرة (٤) أعلاه من الطرف المتعاقده الآخر للدخول الي أو المغادرة من أو خلال المعبور في أراضي هذا الطرف كما يؤكد كل طرف على ضرورة تطبيق الاجراءات الكافية في اقليمه بشكل فعال لحماية الطائره وتفتيش المسافرين ، الاطقم ، والمواد المحموله ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائره وذلك قبل وأثناء التحميل والتفريغ.
- ٦ - على كل طرف متعاقد أن يأخذ بالشكل المعقول بعين الاعتبار أي طلب يقدمه الطرف الآخر ، لاتخاذ اجراءات أمنيه خاصه في مواجهه تهديد معين.
- ٧ - على كل طرف متعاقد أن يأخذ أيضا بعين الاعتبار طلب الطرف المتعاقده الآخر بالدخول في ترتيبات اداريه متبادلته تمكن سلطات الطيران للطرف المتعاقده باجراء تقييم خاص بها للاجراءات الامنيه المتولده في أراضي الطرف المتعاقده الآخر والخامه بمستشعري الطائرات والمتعلقه بالرحلات الجوية المتجهه الي أراضي الطرف المتعاقده الأول.

هــكـ: من النص

- ٨ - تقدم الأطراف المتعاقدة عند وقوع حادث أو تهديد بفعل من أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال ، الأخرى غير المشروع ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو المساعدات الملاحية الجوية المساعدة المطلوبة لكل منها وذلك من خلال تسهيل الاتصالات وغيرها من الإجراءات المناسبة لتحقيق الاتية ، العاجل والأمن لهذا الحادث أو التهديد .
- ٩ - عندما يكون لدى طرف متعاقد أسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أخل بتمريض هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر ، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق مقبول ومرضى فإن ذلك يعني ضرورة تطبيق المادة (٦) من هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة

(رسوم تسهيلات المطار)

- ١ - الرسوم المفروضة في إقليم أحد الأطراف المتعاقدة على مؤسسة الطيران المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر في استخدام المطارات وأية تسهيلات طيران أخرى من قبل طائرات مؤسسة الطيران المعينه من الطرف المتعاقد الآخر ، يجب أن لا تزيد عن الرسوم المفروضة على طائرات الناقل الوطني للطرف المتعاقد الأول والتي تقوم بمثل هذه الخدمات الجوية الدولية .
- ٢ - يجب على كل طرف متعاقد تشجيع المشاورات بين السلطات المختصة بالرسوم ومؤسسات الطيران المعينه التي تستخدم هذه الخدمات والتسهيلات وأبغها كان ذلك عمليا وذلك من خلال الهيئات الممثلة لمؤسسات الطيران .
- كما ويجب إعطاء أشعار معقول إلى المستثمرين بأي اقتراحات حول التعديلات على الرسوم لتمكينهم من التعبير عن وجهات نظرهم قبل إجراء هذه التعديلات .
- ٣ - لا يجوز لأي من الأطراف المتعاقدة أن تعطي الانحياز لنفسها أو لأي مؤسسة طيران أخرى على أي مؤسسة طيران تقوم بخدمات جوية دولية مماثلة وتابعة للطرف المتعاقد الآخر وذلك لدى تطبيق رسوم الجمارك ، الهجرة ، الخدمات المحي راية أنظمة مشابهة أو في استخدام المطارات ، الطرق الجوية ، خدمات الحركة الجوية وأية تسهيلات ذات صلة تقع تحت رقابتها .

المادة الحادية عشرة

(السعة)

- ١ - يجب أن تعطى الفرصة العادلة والمكافئة لمؤسسات الطيران المعينه من قبل كلا الطرفين المتعاقدين لتسهيل الخدمات المتعلق عليها على الطرق الجوية المحددة .
- ٢ - يجب على مؤسسات الطيران المعينه من قبل كل طرف متعاقد الأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسه أو مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر ، لدى تسهيلها الخدمات المتعلق عليها ، بحيث لا تؤثر على نحو غير ملائم على الخدمات التي تقوم بها مؤسسات الطيران الأخرى .
- ٣ - يجب على مؤسسات الطيران المعينه من قبل الأطراف المتعاقدة أن تأخذ بعين الاعتبار لدى تسهيلها الخدمات المتعلق عليها احتياجات الجسر للنقل على الخطوط الجوية المحددة ، وأن يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول ، وسعة كاليه لمواجهة الاحتياجات الفعلية والمتوقعة لنقل الركاب ، البضائع ، والبريد بين الإقليمين المتعاقدين .
- ٤ - ما لم يتضمن ملحق الاتفاقية خلال ذلك ، فإن السعة التي يتم عرضها على الطرق الجوية المحددة ، يجب الاتفاق عليها بين مؤسسات الطيران المعينه وفقا للمبادئ المنصوص عليها في هذه المادة وحسب موافقة سلطات الطيران المدني التابعة للأطراف المتعاقدة . وفي حالة عدم وجود اتفاقية بين مؤسسات الطيران المعينه ، فإن هذه المسألة يجب أن تحال إلى سلطات الطيران المختصة في كلا الطرفين والتي بدورها تحاول حل المسألة إذا دعت الحاجة ، استنادا للمادة التاسعة عشر من هذه الاتفاقية .

هكذا من النص

المادة الثانية عشرة
(الاحصائيات)

١ - على سلطات الطيران المدني في كل من الاطراف المتعاقدة أن تقوم بتزويد المعلومات والاحصائيات أو تطلب من مؤسسات الطيران المعنية لديها بتقدير تلك المعلومات إلى سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد الآخر عند الطلب سواء بشكل دوري أو حسب ما يقتضيه الحال ، بهدف مراجعة عمليات التشغيل للخدمات المتعلق عليها ، ويتضمن ذلك وليس على سبيل الحصر عينات من البيانات الاحصائية المتعلقة بحركة النقل الجوي التابعة من الأردن وكندا والمنقول من قبل مؤسسات الطيران المعنية لديهما بين النسلط المحددة ضمن ملحق الاتفاقية والتي تبين مصدر تلك الحركة، والمكان المقصود لهما .

٢ - بحسب الاتفاق بين سلطات الطيران المدني المختصة على تفاصيل وكيفية تقديم تلك الاحصائيات ، وأن يتم تنفيذها بدون تأخير ، عندما تبدأ مؤسسة الطيران المعنية من قبل أحد الاطراف المتعاقدة أو كليهما بالتشغيل بشكل جزئي أو كامل الخدمات المتعلق عليهما .

المادة الثالثة عشرة
(الرسوم الجمركية وأية ضرائب أخرى)

١ - يجب أن يعلى كل طرف متعاقد ، اعتماداً على مبدأ المعاملة بالمثل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، إلى أقصى حد ممكن وفقاً للأنظمة الوطنية المطبقة لديها ، من قبود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية رسوم التفتيش وأية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات وقود الطائرات ، زبوت التشحيم ، المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة مخزونات الطائرات (يشمل المقرويات الروحية ، التبغ وأية منتجات معبده للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محددة) وأية مواد أخرى معبده للاستعمال أو التي تستعمل فقط لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها وذلك لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية لذلك الطرف المتعاقد الآخر والتي تستثمر الخدمات المتعلق عليها ، بالإضافة إلى كويونات تذاكر السفر ، بوالص الشحن ، وأية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة ، وأية مواد دعائية تفرز مجاناً من قبل تلك المؤسسة المعنية .

٢ - تطبق الاعفاءات الممنوحة بموجب هذه المادة على المواد الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة :-

أ - المواد التي تدخل أراضي أي من الاطراف المتعاقدة بواسطة أو نيابة عن مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

ب - المواد التي يحتفظ بها على متن الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر عند وصول أو مغادرة الطائرة أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

ج - المواد الموجودة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر والمعدة للاستخدام أثناء تشغيل الخدمات المتعلق عليها .

سواء تم استخدام أو استهلاك هذه المواد كلياً داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر الذي يمنح تلك الاعفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في أراضي ذلك الطرف المتعاقد .

٣ - المعدات المعتادة والمستعملة لأغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل أي طرف متعاقد يمكن أن تفرغ في أراضي الطرف المتعاقد الآخر فقط بموافقة سلطات الجمارك في ذلك الطرف .

في هذه الحالة ، يمكن وضعها تحت إدارة وإشراف تلك السلطات إلى أن يعاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

المادة الرابعة عشرة
(التعريفات)

١ - التعريفات المطبقة من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية في إحدى الدول المتعاقدة فيما يتعلق بالنقل من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة ، مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعقول وخمائن الرحلة (مستوى السرعة التجهيز) .

٢ - التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة والمتضمنة ولكن بدون تحديد التي تشمل أجور النقل إلى ومن الدول الثالثة والتي يجب أن يتفق عليها بين مؤسسات الطيران المعنية للاطراف المتعاقدة .

مثل هذه الاجور والاجور المركبة وأية شروط يجب على أية حال أن لا تكون أقل أو أكثر حرية من تلك الاجور المطبقة من قبل الناقلين في الحرية الثالثة والرابعة بين أي طرف متعاقد والدول الثالثة المعنية ، ويمكن التوصل إلى هذه الاتفاقية عن طريق التنسيق مع مؤسسات الطيران الأخرى .

هنا من النص

٣ - يجب أن تقدم التعريفات المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة إلى سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد وأن يتم استلامها على الأقل مدة (٣٠) يوما قبل الموعد المقترح لتاريخ تطبيقها ، ما لم تسمح سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين بتخفيض هذه المدة .

يجب أن تكون التعريفات المقدمة إلى سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين بالطريقة التي تطلبها سلطات الطيران المدني لكل طرف متعاقد . إذا لم تخضع سلطات الطيران المدني لأي من الأطراف المتعاقدة خلال (١٥) يوما من تاريخ استلامها لهذا الاخطار لسلطات الطيران المدني في الطرف المتعاقد الآخر بعدم اقتناعها بهذه التعريفات المقدمة إليهم ، تعتبر هذه التعريفات مقبولة أو موافقة عليها ويجب أن تعتبر نافذة المفعول من اليوم الذي قدم اقتراح التعريف فيه .

في حالة سماح سلطات الطيران بأن تكون مدة تقديم التعريفات أقصر ، فإنه يمكن الموافقة كذلك ، بأن تكون مدة تقديم اشعار عدم الموافقة أقل من (١٥) يوما .

٤ - إذا لم يتم تثبيت التعريف طبقا لاحكام الفقرة (٢) من هذه المادة أو إذا لم يتم تقديم اشعار عدم الاقتناع خلال الفترة المتفق عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة ، عندئذ تسمى سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد بهذا مساعيا للاتفاق على التعريفات فيما بينها .

ويتم التشاور بين سلطات الطيران المدني طبقا للمادة (١٩) من هذه الاتفاقية .

٥ - إذا لم تتفق سلطات الطيران المدني على تحديد التعريف حسب الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه يجب لأي طرف متعاقد أن يطلب حل هذا النزاع طبقا لاحكام المادة (٢١) من هذه الاتفاقية .

٦ - (أ) لا تدخل التعريف إلى حيز النفاذ إذا قدمت سلطات الطيران المدني لأي من الأطراف المتعاقدة اشعاراً بعدم الاقتناع أو إذا لم يتم اتخاذ قرار حول التعريف وفقا لاحكام الفقرة (٣) من المادة (٢١) من هذه الاتفاقية . (ب) تبقى التعريفات الموضوعة طبقا لاحكام هذه المادة نافذة المفعول إلى حين تثبيت تعريفات جديدة طبقا لاحكام هذه المادة أو المادة (٢١) من هذه الاتفاقية .

٧ - يجب على سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقدين أن تتعسسى إلى تأكيد أن :-

أ - التعريفات المفروضة والمحملة تتطابق مع التعريفات المقبولة أو الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المدني في كلا البلدين و

ب - عدم قيام أية مؤسسة باجراء حسومات على أي جزء من تلك التعريفات بأية وسيلة .

المادة الخامسة عشر (المبيعات وتحويل العملات)

١ - يحق لكل مؤسسة طيران معينة أن تقوم بممارسة البيع للنقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر مباشرة ، ومع اعطاء حرية التصرف من خلال وكلائها .

يجوز لكل مؤسسة طيران معينة بتعاطي أعمال النقل الجوي بالبيع في عملة ذلك البلد ، أو التصرف بحرية بالبيع بالعملات القابلة للتحويل لبلدان أخرى ، ويجوز لأي شخص شراء النقل بالعملات المقبولة للبيع من قبل تلك المؤسسة .

٢ - يحق لكل مؤسسة طيران معينة تحويل وارسال الاموال المحملة من عملياتها المعتادة إلى بلد لها ، حسب الطلب ، يسمح باجراء عمليات التحويل والارسال بدون قيود حسب معدلات الاسعار الرسمية والسائدة عند وقت تقديم طلب اجراء التحويل ، وأن لا تخضع هذه العملية لأية ضرائب باستثناء رسوم الخدمة المعتادة المستوفاه من قبل البنوك التي تجري مثل هذه العمليات .

المادة السادسة عشرة
(ضريبة الدخل)

تعفى الإيرادات ، المبالغ المحملة ، الدخل والارباح المتأتية من عمليات الطائرات في الرحلات الجوية الدولية الخاصة بمؤسسة الطيران المعنية والتي تكون مقبولة لغرض ضريبة الدخل في الإقليم أحد الطرفين المتعاقدين ، من ضريبة الدخل ومن أية ضرائب أخرى مفروضة من قبل حكومة الطرف المتعاقد الآخر ، ويشمل ذلك العمليات التي تشارك بها تلك المؤسسة بموجب اتفاقيات تجارية مع مؤسسات طيران أخرى أو مشاريع عمل مشتركة . بالإضافة إلى ذلك يعفى رأس مال المؤسسة وموجوداتها من الضرائب والرسوم .

هنا من النص

المادة السابعة عشرة
(ممثلي مؤسسات الطيران)

- ١ - يسمح لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعينه في كل طرف متعاقد ، وبالمعاملة بالمثل ، الاحتفاظ في اقليم الطرف المتعاقد الاخر بممثلين عنها ، وبموظفين يعملون في المجالات التجارية ، العملياتية والفنية حسب ما تتطلبه العمليات الجويه للخدمات المتعلق عليها .
- ٢ - يمكن للاحتياجات البشرية تلك ، وباختيار مؤسسه أو مؤسسات الطيران المعينه في كل طرف متعاقد وحسب القوانين والانظمة الوطنية المطبقه أن تكتسب بالموظفين التابعين لها ، أو تنفيذ من خدمات أية هيئه أخرى ، شركة ، أو مؤسسة طيران أن تعمل في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، ولها ملاحية القيام بمثل هذه الخدمات في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٣ - ممثلو مؤسسات الطيران وموظفوها تسرى بحقيهم قوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الاخر السارية المفعول ، وطبقا لهذه القوانين والانظمة ، يمنع كل طرف متعاقد ، حسب مبدأ المعاملة بالمثل وبأقل تأخير ، تصاريح العمل اللازمه ، تأسييرات الدخول أو أية وثائق مشابهه أخرى الى الممثلين والموظفين المشار اليهم في الفقرة (١) من هذه المادة .
- ٤ - يستغني كلا الطرفين المتعاقدين عن المتطلبات اللازمه للحصول على تصاريح العمل الشروريه للموظفين الذين يؤدون مهام معينه مؤقتة لا تزيد مدتها عن (٩٠) تسعين يوما .

المادة الثامنة عشرة
(تقديم الطلبات للرحلات العارضة)

- ١ - تطبق أيضا الأحكام الواردة في المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ من هذه الاتفاقية على الرحلات العارضة التي تقوم بها شركة طيران تابعة لطرف متعاقد من أو الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، وعلى شركة الطيران التي تقوم بمثل هذه الرحلات .
- ٢ - لا يؤثر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة في القوانين والانظمة الوطنية التي تحدد حق شركات الطيران بالقيام برحلات عارضة أو على عمل شركات الطيران أو على أطراف أخرى مرتبطه منظم مثل هذه رحلات .

المادة التاسعة عشرة
(المشاورات)

- ١ - تتشاور سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد ، فيما بينها ، وبروح من التعاون الوثيق ، بين الحين والآخر ، وذلك لتأكيد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية ومراعاة نموها ، وملاحيتها .
- ٢ - تبدأ هذه المشاورات خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ تسليم طلب اجراءها ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الاطراف المتعاقدة .

المادة العشرون
(تعديل الاتفاقية)

إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة اجراء تعديل على أي بنود من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر . تبدأ مثل هذه المشاورات التي يمكن أن تكون بين سلطات الطيران المدني والتي يمكن أن تكون من خلال المفاوضات أو المراسلات ، خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ الطلب . تدخل التعديلات التي يتفق عليها خلال هذه المشاورات الى حيز التنفيذ فوراً من تاريخ اكتمال تبادل المذكرات الدبلوماسية بهذا الشأن .

المادة الحادية والعشرون
(فض الخلافات)

- ١ - إذا نشأ خلاف بين الأطراف المتعاقدة على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الأطراف المتعاقدة في أول الأمر محاولة فض الخلافات عن طريق المفاوضات .
- ٢ - إذا فشلت الأطراف المتعاقدة في التوصل إلى تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات ، فيجب لهم إحالة النزاع لاتخاذ قرار بذلك من قبل شخص أو هيئة ، أو يمكن إحالة النزاع إلى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بنسب على طلب أي طرف متعاقد ، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنين الذين تم تعيينهم . يقوم كل طرف متعاقد بترشيح محكم خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ تسلم أي من الأطراف المتعاقدة إشعارا بالطرق الدبلوماسية بطلب سبب التحكيم في النزاع ، ويعين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) ستين يوما أخرى . وإذا فشل أي من الأطراف المتعاقدة في ترشيح محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث خلال الفترة المحددة ، فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني تعيين محكم أو محكمين حسب ما تستدعيه الحالة . وفي كل الحالات يكون المحكم الثالث من وعاءيا دولة ثالثة ، ويقوم بمهام رئيس هيئة التحكيم ، ويقوم بتحديد المكان الذي يجري فيه التحكيم .
- ٣ - يجب على الأطراف المتعاقدة بأن تتعهد بالامتثال لأي قرار يصدر طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤ - يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهاز مساعد . ويقوم الطرفان المتعاقدان بتحمل التكاليف الأخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بالتساوي بما فيها الرئيس .
- ٥ - فيما إذا وطالما أن أحد الأطراف المتعاقدة فشل في الامتثال إلى القرار الصادر والمبين في الفقرة (٢) من هذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات ممنوحة له بمقتضى هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر أو لمؤسسة الطيران المعنية الذي لم يمثل لقرار تلك المحكمة .

المادة الثانية والعشرون
(انتهاج الاتفاقية)

يحقق لأي طرف متعاقد في أي وقت بعد دخول هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر كتابة بمذكرة ترسل بالطرق الدبلوماسية لقراره بانتهاء هذه الاتفاقية ، على أن ترسل هذه المذكرة بنفس الوقت إلى منظمة الطيران المدني الدولي . ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد مرور (١) سنة واحدة على تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر لتلك المذكرة ، ما لم يتم سحب هذه المذكرة بموافقة الطرفين قبل انتهاء هذه الفترة . وفي حالة عدم الإقرار بتسليم تلك المذكرة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٢) أربعة عشر يوما من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولي لتلك المذكرة .

المادة الثالثة والعشرون
(تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي)

يتم تسجيل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها لدى منظمة الطيران المدني الدولي .

المادة الرابعة والعشرون
(التعهدات والاتفاقيات الجماعية)

إذا دخلت معاهدة جماعية عامة في مجال الطيران حيز التنفيذ وأرتبطت بها كلا الطرفين المتعاقدين ، فإن أحكام مثل هذه المعاهدة هي التي تسود . تعلق الملاحظات طبقا للمادة العشرون (٢٠) من هذه الاتفاقية بهدف تحديد النسخ التي تتركز هذه المعاهدات الجماعية على أحكام ونصوص هذه الاتفاقية .

هنا من النسخ

المادة الخامسة والعشرون
(الدخول إلى حيز النفاذ)

تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ الفعلي من

تاريخ التوقيع عليها .

المادة السادسة والعشرون

(عناوين المواد)

أسماء وعناوين الموارد المستعملة في هذه الاتفاقية هي

لاقتراض الرجوع إليها فقط .

واشباتا لذلك ، وقع المندوبان المفوضان بما لهما من

صلاحيات مفوضة من حكومتيهما ، على هذه الاتفاقية

حرر في عمان في اليوم العاشر من أيار عام ألف وتسعمائة وتسعين على نسختين باللغات العربية ، الإنجليزية
والفرنسية ، وكل منها معتمد .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة كندا

ملحق الاتفاقية
جدول الطرق الجوية

الجزء الأول

يحقق لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
أن تسير رحلاتها الجوية على الطرق الجوية المعنية أدناه بكل اتجاه :-

نقاط الانطلاق	نقاط التوسط	نقاط في كندا
أي نقطة أو نقاط في الأردن	نيويورك بروكسل أو نقطة في أوروبا بموجب الاتفاق عليها	مونتريال

ملاحظة

- ١ - يجوز التشغيل إلى نقاط التوسط كنقاط مازا .
- ٢ - يجوز حذف أي نقطة أو نقاط على أي من الطرق الجوية أو جميعها بناء على اختيار
مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية بشرط أن تبدأ جميع الخدمات الجوية أو
تنتهي في المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٣ - على الرغم مما ورد في الملاحظة (٢) أعلاه ، فإن التوقف في نيويورك يكون الزامياً
للخدمات الجوية من أو إلى مونتريال .
- ٤ - النقطة في أوروبا (غير بروكسل) والتي يتم الاتفاق عليها ، يمكن تغييرها بشرط
موافقة كندا على التغيير ، ويجوز أن تبدأ الخدمات الجوية بحيث يتم اتباع
سلطات الطيران المدني الكندية بذلك قبل (٦٠) ستين يوماً .
- ٥ - لا تمنح حرية النقل الجوي الخامسة بين أي من النقاط المحددة على جدول الطرق
الجوية ، ويشمل ذلك بين بروكسل (أو النقطة التي يتم الاتفاق عليها) ونيويورك ،
تسري حقوق العبور العرايمة فقط على نقاط التوسط بهدف ربط حركة النقل
الجوي بين الأردن ونقاط التوسط أو نقاط مازا مع الحركة الجوية بين الأردن وكندا .
- ٦ - استناداً لأحكام المادة (١١) الحادية عشر من هذه الاتفاقية ، يمكن لمؤسسات الطيران
المعينة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية تسير رحلاتين أسبوعياً لكل اتجاه برحلات
مسافرتين وسخن مجتمعته بطائرة بوينغ ٧٤٧ (كومي) أو ترابستار ١٥-١٠٠ هيسنر
(٢٠٠) مقعد في الأسبوع بكل اتجاه كحد أقصى .

هكذا من الأصل

ملحق الاتفاقية
جدول الطرق الجوية

الجزء الثاني

نقاط الانطلاق	نقاط التوسط	نقاط في الاردن
أي نقطة أو نقاط فبسي كندا	أثينا، القاهرة أو نقطة فسي شمال أفريقيا أو الشرق الوسط الاتفاق عليها	عمان

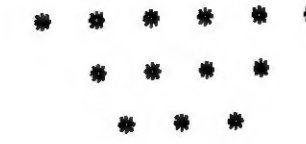
ملاحظات:

- 1 - يجوز التشغيل إلى نقاط التوسط كنقاط ماوراء.
- 2 - يجوز حذف أي نقطة أو نقاط على أي من الطرق الجوية أو جميعها بناءً على اختيار مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية بشرط أن تبدأ أو تنتهي جميع الخدمات الجوية في كندا.
- 3 - على الرقم مما ورد في الملاحظة (٢) أعلاه، فإن التوقف في نقطة التوسط أو نقطة ما وراء للرحلات من أو إلى عمان هو الزامياً.
- 4 - يمكن تغيير النقطة في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا والتي يتم الاتفاق عليها بشرط موافقة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على ذلك، ويجوز أن تبدأ الخدمات الجوية بحيث يتم إبلاغ سلطات الطيران في المملكة الأردنية الهاشمية بذلك قبل ٦٠ يوماً.
- 5 - لا تمنح حرية النقل الجوي الخامسة بين أي من النقاط المحددة على جدول الطرق الجوية، ويشمل ذلك بين القاهرة (أو النقطة في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا التي يتم الاتفاق عليها) وأثينا. تنص شروط العبور العرانيزيت فقط على نقاط التوسط بهدف ربط حركة النقل الجوي بين كندا ونقاط التوسط أو نقاط ماوراء مع الحركة الجوية بين كندا والاردن.
- 6 - استناداً لأحكام المادة (١١) من هذه الاتفاقية، فإن سعة الطائرات المسيرة من قبل مؤسسات الطيران الكندية المعنية يجب أن تكون رحلتين أسبوعياً بكل اتجاه برحلات ركاب وشحن مجتمعة بطائرة بوينغ ٧٤٧ (كرومي) أو ترايبستار لوكهيد ١٥-١٠ ويعرف ٣٠٠ مقعد في الأسبوع بكل اتجاه كحد أقصى.

٧ - إذا قامت مؤسسة الطيران المعنية من قبل المملكة الأردنية الهاشمية بخدمات جوية إلى نقاط ماوراء، بلدها لربطها مع النقاط المحددة أعلاه، فإن الاعلاسات للجمهور أو أية أشكال أخرى من أشكال الدعاية من قبل هذه المؤسسة في القسيم البلد الآخر أو في بلدان ثالثة يجب ألا تستخدم اصطلاح "ناقل انفرادي" أو "خدمة جوية عابرة" أو أي اصطلاحات مشابهة وعليها أن تبين أن هذه الخدمة هي من خلال متابعة الرحلات وحتى في الحالات التي تستخدم فيها طائره واحده لاسباب عائدته للمعاملات يجب أن لا يكون رقم الرحلة المعين للخدمات الجوية بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا هو نفسه المعطى للرحلات الجوية الواقعه فيها وراء اليوم بلد المؤسسة التي تقوم بهذه الخدمة.

٨ - الاتفاقية التجارية بين مؤسسات الطيران المعنية في المملكة الأردنية الهاشمية وكندا والتي تغطي العمليات الجوية للخدمات المتعلق عليها، يجب أن تحظى بموافقة سلطات الطيران المدني المختصة، وتعتبر كمطلب في حالة التشغيل المنفرد.

- ٧ - اذا قامت مؤسسة الطيران الكندية المعينه بخدمة جوية الى نقاط ماوراء بلد هـا الاصلى لربطها مع النقاط المحدده أعلاه ، فان اعلانات الجمهور أو أية أشكال أخرى من أشكال الدعاية من قبل هذه المؤسسة في القليم البلد الاخر أو في بلدان ثالثة يجب أن لا تستخدم اسطلاح " ناقل انفرادى " أو (خدمه هابره) أو أى اسطلاح من نفس القبيل وعليها أن تبين أن هذه الخدمة هي من أجل متابعة الرحلات وحسب في الحالات التي تستخدم فيها طائرة واحدة لاسباب عاشره للمعاملات يجب أن لا يكون رقم الرحله المعين للخدمات الجوية بين كندا والمملكه الاردنيه الهاشميه نفس رقم الرحله المعطى للرحلات الجوية الواقعه فيما وراء القليم بلد المؤسسة التي تقوم بهذه الخدمة .
- ٨ - الاتفاقيه التجاريه بين مؤسسات الطيران المعينه في كندا والمملكه الاردنيه الهاشميه والتي تغطي عمليات كل الخدمات المتفق عليها ، يجب أن تحظس بموافقة سلطات الطيران المدني المختصه ، وتعتبر كمطلب في حالة التشغيل المنفرد .



هــا من النص

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني

طُبعت في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨

هكذا من الأصول